ذكريات
أيام السياسة

عبد السلام العجيلي

ذكريات أيام السياسة

الجزء الأول من كتاب
صدر جزؤه الثاني



MEMORIES OF MY POLITICAL DAYS
VOLUME 1
By Abdel Salam Al-Ujayli

First Published in May 2002

BEIRUT- LEBANON
info@elrayyesbooks.com . www.elrayyesbooks.com

ISBN 97 89953 21083 4

تصميم الغلاف: محمد حمادة
الطبعة الأولى: أيار/ مايو ٢٠٠٢

المحتويات

تعريف

هذا هو الجزء الأول من كتاب صدر جزؤه الثاني قبل عامين. من أتيح له أن يقرأ ذلك الجزء الثاني لا يستغرب ما أقوله. فقد كنت بررت في مقدمته كتابتي للثاني قبل الأول بأن هذه الذكريات، ترجع إلى الفترتين المتباينتين اللتين مارست فيهما السياسة. الأولى عندما كنت عضواً في مجلس النواب في الأعوام الأخيرة من أربعينيات القرن الفائت والثانية في مطلع الستينيات منه حين تقلدت بعض المناصب الوزارية. ولما كانت الذكريات الأخيرة، ذكريات الفترة الوزارية، أقرب إلى الخاطر لقربها في الزمن، فقد بدأت بتسجيلها وقلت عنها إنها تمثل الجزء الثاني من الذكريات، راجياً أن يمتد العمر وتسمح الظروف لأسجل جزءها الأول المبعد إلى أكثر من نصف قرن من السنين.

وقد شاء الله وأذن فأعانني على كتابة الجزء الأول، هذا الذي بين يدي القارىء. وفي التعريف به أعود فأشير إلى ما كنت ذكرته في التعريف بسالفه في الصدور، من أنه كتاب ذكريات وليس مذكرات، وأني لم أقصد به تأريخاً للأحداث السياسية بل رواية لأحداث حياتي أنا أيام عملي في الميدان السياسي. وفي روايتي لذكريات هذه الفترة الأولى من ممارستي السياسية فارق له أهميته عن روايتي للفترة التالية. عندما كنت وزيراً كنت بمقام الفاعل القادر، أو الذي يحسب نفسه قادراً، على الأمر والنهي وعلى الإبرام والنقض. أما في الفترة النيابية فكنت في مقام الشاهد أو المراقب أكثر مني فاعلاً حاسماً. وثمة فارق آخر يتأثر به قارىء هذه الذكريات أكثر مني أنا كاتبها، يتمثل في الأجواء والأحداث والأشخاص التي والذين تتحدث عنهم هذه الذكريات. أجواء وأحداث وأشخاص يعودون وتعود إلى زمن مبعد، يقل تعرّف القارئ المعاصر على عناصره وعوامله. هذان الفارقان قد يكونان نقطة ضعف لهذا الجزء من الذكريات أمام الجزء الثاني الذي صدر قبله، وقد يكونان بالعكس نقطة تفضيل لذاك على هذا. الأمر يتعلق بهوى القارئ وبثقافته، وربما بتطلعاته الفكرية وحتى بحالاته النفسية.

وأختم القول بما كنت ذكرته في نهاية الجزء الثاني من أني حين أنفي عن كتابي هذا صفة التأريخ السياسي فإني لا أريد التبرؤ من أثر السياسة، أو من دوافعها، في إنشائي إياه تبرؤاً كاملاً. لم أخفِ نشاطي فيها ولا

تنصلت من ذلك النشاط، كما أني لم أقصر في بسط آرائي في قضاياها بسطاً واضحاً. لن يخيب إذن ظن أولئك الذين تهمهم السياسة من قرائي في الاطلاع على ما قدمته لهم عنها في هذا الكتاب. وكلي أمل أن يجدوا في هذا الاطلاع، مع المعرفة المفيدة التي كثيراً ما تكون مؤلمة، القراءة المشوّقة والممتعة.

الرقة في ٢٠٠١/١/١٦

عبد السلام العجيلي

الفصل الأول

أوّليات

أحد الأقوال التي يُعرّف بها الإنسان قولهم عنه إنه حيوان سياسي. والسياسة في هذا المجال تعني اهتمام المخلوق بالمجتمع الذي يعيش فيه، بملاحظة ما يجري في هذا المجتمع والتحري عن عوامل التغير فيه وربما التفكير والعمل لما يساهم في هذا التغير سلباً وإيجاباً. وتخضع سياسة الإنسان وتظاهراتها إلى عوامل عدة بين وراثية وبين مكتسبة تفرضها البيئة والتربية والأحداث التي تمر بالإنسان ويمر هو بها.

كل هذا أقوله لأبيّن أني، أنا راوي هذه الذكريات، لا أعدو أن أكون واحداً من هذه الحيوانات السياسية مادمت إنساناً له قلب وأعصاب وفكر. كيف بدأت سياسيتي ومتى بدأت؟ يبدو أن تكونها يرجع إلى القراءة التي كنت مولعاً بها منذ أول الصبا، قبل بلوغي العاشرة بلا شك. في الدرجة الأولى قراءة الكتب التي

كانت تقع بين يدي، وكثير منها في التاريخ القومي والإسلامي، ثم الصحف الوطنية التي كانت تصل إلى مشتركيها في الرقة، وكل الصحف في بلادنا كانت وطنية. ولا سيما جريدة «القبس»، وهي الصحيفة الوطنية الأولى التي كان يملكها ويحررها نجيب الريّس.

في الدرجة الثانية، بعد القراءة، ساهمت في تكويني السياسي معايشة الأحداث التي كانت تدور في سورية والتي كان صداها، بل وتأثيراتها، تصل إلى بلدتي الصغيرة. كنت في العاشرة من عمري، ولم أكن نلت الشهادة الابتدائية، حين جرت الانتخابات النيابية في عام ١٩٢٨. رأيت كم كانت مفرطة في قسوتها وبشاعتها تدخلات السلطة الفرنسية وإغراءاتها وتهديداتها للمنتخبين الثانويين، كما كانوا يسمون، ليصوتوا للمرشح المتعاون معها ضد المرشحين الوطنيين، وكان جدي لأمي واحداً من هؤلاء، حتى فاز المرشح الموالي لها. كان طبيعياً أن أتأثر بما كنت أرى وأسمع في هذا المجال. وعلى الرغم من تدخل السلطة المحتلّة في كل المناطق الانتخابية في كل أنحاء سورية، استطاع حزب الكتلة الوطنية الفوز بمقاعد الأغلبية في مدن سورية الكبرى آنذاك.

كنت، مثل الكثيرين ممن هم في سني ومن يفوقونني سناً في البلاد، من متابعي نضال الكتلة الوطنية في مجلس النواب آنذاك، إلى أن استطاعت صياغة الدستور الاستقلالي الذي لم يكتب له التطبيق لرفض فرنسا القبول به. وكان فوزي الغزي، أستاذ الحقوق الدمشقي اللامع، أبرز الذين صاغوا ذلك الدستور، حتى لقد أطلق عليه لقب «أبو الدستور». وفي مطلع تموز/ يوليو من عام ١٩٢٩ سقط فوزي الغزي صريع جريمة عاطفية بشعة تأثرت بها البلاد بكاملها وتردد صداها في مختلف البلدان العربية التي كانت تتابع نضال سورية

للحرية والاستقلال بأعين الحب والإكبار والاعتزاز. كنت واحداً من المتأثرين، وأذكر ذلك الآن لأن تأثري تظاهر في ذلك الحين بمشاركة كتابية لم يتح لابن الحادية عشرة من السنين نشرها، ولكنها كانت دليلاً على التفاعل السياسي في نفس ذلك الصبي اليافع.

حتى تلك السن كانت سياسيتي مقتصرة على المتابعة والتأثر. وأتاح لي التحاقي بالدراسة الثانوية التي قضيت سنيها في مدرسة التجهيز الأولى في حلب، وكانت تعرف باسم المكتب السلطاني، أتاح لي التحاقي ذاك أن أنتقل إلى مرحلة جديدة من الاهتمام السياسي، وهي مرحلة المشاركة في العمل العام. أول مشاركة ذات قيمة أذكرها، ذات قيمة بالنسبة إليّ أقول، كانت في توليّ حركة جمع التبرعات في مدرسة التجهيز لمنكوبي فيضانات القلمون التي حلّت بهذه المنطقة عام ١٩٣٣ أو ٣٤ أو بعدها بعام، وهو ما لا أذكره اليوم على الضبط. جمعت أنا وزملائي الطلبة من القروش التي تبرع بها طلاب المدرسة في ذلك الحين مبلغ إحدى وثمانين ليرة سورية وبضعة فرنكات، وهو مبلغ لم يكن هيناً في ذلك الحين، وسلّمتها بكل فخر للجنة التبرعات في المدينة، مدينة حلب. وبعد ذلك، وحين تقدمت في الصفوف المدرسية أصبحت ممثلاً للصف الذي أنا منتسب إليه في لجنة الطلاب، ثم رئيساً لهذه اللجنة في العامين الأخيرين من أعوام الدراسة الثانوية، بما تمثله تلك الرئاسة من واجبات ومسؤوليات في عهد النضال ضد الاحتلال، وهو نضال كان طلاب الثانويات فيه رأس الحربة في ذلك الزمن.

ما يمكن أن يروى عن ذكريات أولياتي السياسية كثير. أقتصر على رواية واقعة كادت، في تحملي مسؤولياتي فيها كرئيس للجنة الطلاب في ثانوية التجهيز، أن تغير مجرى حياتي المقبلة تغييراً

جذرياً. كان ذلك في عام ١٩٣٧ والبلاد في غليان ضد المحتل الفرنسي الذي تنازل عن قطعة من الأرض السورية، هي لواء إسكندرون، للأتراك. وكانت النقمة الشعبية لا على السلطة الفرنسية فحسب، بل على الحكومة الوطنية التي لم تحسن التصرف والعمل للحيلولة دون أن يصبح ذلك التنازل واقعاً. الحكومة كانت وطنية حقاً إذ تألفت قبل عدة أشهر من شخصيات الكتلة الوطنية، بعد إضرابات عام ١٩٣٦ المشهورة. قبلت السلطة الفرنسية بعد تلك الإضرابات بقيام هذه الحكومة، وقبلت أن تتفاوض معها لعقد معاهدة يلغى بها الانتداب وتنال بها سورية استقلالها التام. نكلت فرنسا بعهودها فلم توقع المعاهدة، وزادت فوق ذلك بأن سلبت سورية لواء إسكندرون وأعطته لقمة سائغة لتركيا. هذا ما أثار الشعب السوري في كل مكان، فتتالت المظاهرات والإضرابات، منددة بالفرنسي المحتل ومحتجة على بقاء الحكومة الوطنية في موقعها مطالبة إياها بالعمل بالطرق الصحيحة لمقاومة الطغيان والظلم والسياسات الفاسدة. وكالعادة، كان طلاب ثانوية التجهيز في حلب، وكنت أنا رئيس لجنتهم، في طليعة المتظاهرين والمضربين والداعين إلى إغلاق الأسواق وتوقف الأعمال والخروج إلى الشارع للتنديد والاحتجاج.

استمرت الإضرابات والمظاهرات، في حلب بصورة خاصة، أياماً عديدة شلّت خلالها الأعمال في البلد واضطرب فيها الدوام في المدارس. جاء إلى حلب وزير المعارف، وهو الدكتور عبد الرحمن الكيالي، ابن هذه المدينة وممثلها الدائم في المجالس النيابية وفي الحكومات الوطنية، ليعيد الأمور إلى نصابها بالدعوة إلى توقف الطلاب عن التظاهر وعودتهم إلى مدارسهم لمتابعة الدروس فيها. وفي اجتماعنا نحن لجنة الطلاب إليه تحدث إلينا الوزير طالباً منا

الرجوع إلى الدراسة مادامت الحكومة التي لا يشك بإخلاصها مستمرة في معالجة الموضوع بكل الطرق المتاحة، فهي لن تألو جهداً في الوصول إلى حق الوطن والشعب والأمة في قضية لواء الإسكندرونة. وزاد في حديثه القول إن حكومته الوطنية لا تقبل بالفوضى التي يسببها الإضراب والتظاهر، وستغلق كل مدرسة يشارك طلبتها فيهما بعد اليوم. وتهديد الطلاب في العادة يزيدهم عناداً في السلوك الذي يهددون لأجله. إلاّ أننا في ذلك اليوم، لدوافع عدة، أبدينا اقتناعنا بما قاله الوزير ووعدناه بأننا سنهدئ زملاءنا ونعود بهم إلى الدوام على مدارسهم بانتظام تام.

وجاء الغد بخلاف ما وعدنا به، إذ لم تفلح محاولات التهدئة في القضاء على حماسة زملائنا. وبالعكس، انجرفنا نحن أعضاء لجنة الطلاب وأنا في مقدمتهم بفورة تلك الحماسة، فخرجنا على رأس مظاهرة حاشدة شارك فيها للمرة الأولى أساتذتنا معنا متقدمين صفوفها في شوارع المدينة. وجاء رد وزير المعارف على تظاهرتنا سريعاً، إذ أصدر أمره بإيقاف التدريس في مدرستنا التجهيزية، وهي قائدة حركات الإضراب، وإغلاقها أسبوعين قابلين للتمديد.

كانت تلك ضربة أليمة قد يستهين بها الكثيرون، ولكني كنت أقدر ألمها في ذلك الحين حق التقدير. امتحانات نهاية العام آنذاك كانت على الأبواب، وهذا الإيقاف للدراسة يعني ضياع سنة كاملة منها على الطلاب بكل فئاتهم. ولما أدرت الأمر في بالي لم أجد أمامي غير سبيل واحد أستطيع سلوكه. فتوجهت إلى حيث اتخذ الوزير مقره، وكان ذلك في مدرسة الصنائع قرب قلعة حلب، وطلبت مقابلته.

تلقاني الوزير الدكتور الكيالي بوجه متجهم وبادرني بالتقريع على

أني أخلفت وعدي له، بصفتي رئيساً للجنة الطلاب ومتكلماً باسمهم، وطالبني بالتوقف عن التظاهر منذ اليوم. وعندما ترك لي مجال الكلام لم أحاول التنصل مما قاله بل أعطيته الحق فيه، ثم قلت: ولكنك يا سيدي اتخذت قراراً ظالماً. قال: كيف؟ قلت أنزلت بالطلاب، وهم غير مسؤولين عن إخلاف الوعد، عقاباً لا يستحقه غير المسؤول عنه، وهو أنا... هذا هو الظلم يا صاحب المعالي! ويبدو أن الوزير لم يكن يتوقع سماع هذا الكلام مني، فسألني: ماذا تعني؟ قلت: أعني أن تعاقبني أنا... اطردني من المدرسة أسبوعين أو أكثر، وتكرم بإلغاء قرارك بإيقاف الدروس في الثانوية. تطلع الوزير إليّ بإمعان ثم قال: حسناً، أنت طلبت هذا بلسانك. سآمر بفتح الثانوية، أما أنت فاعتبر نفسك مفصولاً من الدراسة فصلاً نهائياً، ولن تقبلك أي مدرسة في هذه البلاد. ستجد قرار طردك عند مدير مدرستك.

خرجت من مكتب الوزير فارغ الرأس، أحس بخواء في تفكيري لا أستطيع معه التركيز على موضوع ما. طردت... ضاع كل عمري السالف في الدراسة وتلاشت آمالي في المستقبل. ومع ذلك ما خامرني الشعور بأسف وندم، بل أحسست بالخفة في كل كياني كأني طرحت عن كتفيّ حملاً كان يبهظهما. وحين انتهيت بعد سير طويل في أزقة حلب القديمة إلى ثانوية التجهيز ودخلت مكتب مديرها تلقاني هذا بوجه عابس وقال لي بلهجة بين التأنيب والإشفاق: أمرنا معالي الوزير باستئناف التدريس في مختلف الصفوف. أما أنت، فقد سمح لك بأن تعود إلى صفك، وهو ينصحك بأن تحسن قيادة زملائك في الظروف الحرجة!

وهكذا عدت إلى الدراسة ولم أحرم منها. كانت واقعة خطرة في

حينها، وإن لم أشعر بخطرها آنذاك. أولاً لأني كنت أشعر بأني قمت بما كان يجب عليَّ مهما كانت عواقبه بالنسبة إليَّ، وثانياً لأني أعرف من نفسي قلة التأثر بما أتعرض إليه من خطر في اللحظات الأولى من وقوعه، فلا أقدره بقدره الحقيقي إلاّ بعد أن تمر عليه برهة من الزمن تطول أو تقصر. المهم أني لم أنقطع عن العلم الذي تعلقت به والمعرفة التي تعلقت بها، وعليهما بنيت ومنهما اقتبست كل ما أعتبره في حياتي سامياً ومفيداً وجميلاً.



من الثانوية في حلب انتقلت إلى الجامعة في دمشق، وإلى كلية الطب فيها، وقد كانت تسمى المعهد الطبي العربي في ذلك الحين، وانتقلت سياسيتي معي بالطبع. والواقع أن الدراسة الجامعية، ولا سيما دراسة الطب، كانت تتطلب من طلابها مثابرة وتركيزاً يضعفان من انصراف هؤلاء الطلاب إلى غيرها، إلى السياسة أعني، ولا سيما أن قيام الحرب العالمية الثانية في تلك الأيام خلق ظروفاً خاصة ضيّقت آفاق العمل النضالي في البلاد. ومع ذلك فإن عضويتي في لجنة طلاب الجامعة في السنين الأولى ورئاستي لهذه اللجنة في العامين الأخيرين كانتا تفرضان عليَّ المشاركة الفعالة في كل النشاطات الطلابية، والنشاط السياسي واحد منها. ويمكنني هنا أن أقف على اثنتين من المشاركات السياسية في تلك الفترة كنت فيهما أحد الناشطين في التحركات الطلابية، وربما من أهمهم.

أولى المشاركتين كانت في أواخر عام ١٩٤٣ حين هاجت دمشق وماجت انتصاراً لرجالات لبنان الاستقلاليين الذين اعتقلتهم السلطة الفرنسية آنذاك، الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح ورفاقهما.

خرجنا، نحن طلاب الجامعة، في مظاهرات تلك الأيام احتجاجاً في أول الأمر عند اعتقال أولئك الأقطاب، ثم ابتهاجاً عند الإفراج عنهم. وأذكر الآن كيف ارتجلت تصميماً لعلم لبناني حملناه في مقدمة تظاهرات الابتهاج، حين كان العلم اللبناني قبل الاستقلال هو علم فرنسا مضافاً إليه شجرة أرز في مربع في زاويته العليا. العلم الذي ارتجلته كان علماً سورياً، ولكني وضعت مكان النجوم الحمر الثلاثة التي كانت على الشريط الأبيض بين الشريطين الأسود والأخضر، وكان كذلك علمنا في ذلك الزمن، وضعت ثلاث أرزات حمراً! كان ذلك العلم ارتجالاً مني لم يمثل به لبنان إلاّ يوم المظاهرة التي خرجنا فيها آنذاك. في حين رسم اللبنانيون علمهم بعد خروج رجالاتهم من السجن بالشكل الذي هو عليه اليوم.

المشاركة الثانية التي أقف عندها من مشاركات أيام الدراسة الجامعية كانت في السنة الأخيرة من تلك الدراسة، في عام ١٩٤٥، حين طغت فرنسا وبغت على الرغم من اعترافها الشكلي باستقلال بلادنا، فاعتدت على حامية البرلمان وهدمت واجهته. قتّلت أفراد تلك الحامية وألحقت الدمار بأحياء دمشق المختلفة، مما أدى إلى قيام الثورة في كل أنحاء سورية، وبكل فئات شعبها. وهي الثورة التي انتهت بانكسار المعتدي وخزيه وتتوجت بجلاء الغاصب المحتل جلاء تاماً عن أرض الوطن. مشاركتي هذه كتبت وتحدثت بالكثير عنها، وتسجيل ذكرياتها لا تتسع له هذه الصفحات، لذلك أكتفي بالتنويه عنها الآن تاركاً للأيام القادمة، إذا سمحت الظروف فيها، فرصة التحدث عنها بأكثر من التفصيل.

غير أن ما هو أهم من هاتين المشاركتين وأمثالهما من عملي في الحقل الطلابي وفي الحقل العام، سياسياً كان أو غير سياسي، في

مرحلة الدراسة الجامعية، كانت التجربة التي خضتها في معركة الانتخابات النيابية التي دارت في صيف عام ١٩٤٣، حين رشحت نفسي للنيابة عن منطقتي، وهي قضاء الرقة، وأنا مازلت طالب طب وقبل تخرجي فيه بعامين. هذه التجربة أروي ذكرياتها في ما يلي.



في عام ١٩٤٣ كانت سورية قد حصلت على استقلالها شكلياً بموجب تصريحات الجنرال كاترو المدعومة بالسياسة البريطانية حيال الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. تهيأت البلاد في صيف ذلك العام لإجراء الانتخابات لأول مجلس نواب في هذا العهد الجديد. الواقع أن الاحتلال الأجنبي كان ما يزال قائماً في أرضنا من قبل القوات الفرنسية والإنكليزية معاً في أيام الحرب العالمية الثانية، وأن الحرية السياسية كانت صورية أكثر منها حقيقية، مما يجعل اختيار ممثلي الشعب للبرلمان خاضعاً لأهواء المحتلين، ولا سيما في المدن الصغيرة والمجتمعات العشائرية التي ينتمي إليها قضاء الرقة. ومع ذلك فإن أهلي قرروا أن يرشحوني للنيابة في قائمة مناهضة للقائمة التقليدية التي كانت السلطة الفرنسية تفرض نجاحها في العهود الماضية، على أمل أن تكون حرية المواطن في الانتخاب قد توفرت في العهد الجديد وأن يكون تدخل المحتل وضغطه قد زالا بعد إعلان الحلفاء قبولهم باستقلال الدولة السورية.

كنت، كما أسلفت، لا أزال متابعاً دراستي الطبية في الجامعة السورية في دمشق، وكان على من يتقدم إلى الترشيح أن يكون قد أكمل الثلاثين من عمره، وهو عمر لم أكن قد بلغته في ذلك الحين. فكانت أول خطوة في تهيئتي للانتخابات هي أن أقيمت

دعوى في المحكمة لتصحيح سني، وهي دعوى شبه روتينية، يكثر الناس من القيام بها لغايات متعددة من دون أن تثير الاستغراب أو الاستنكار. حصلت بنتيجة هذه الدعوى على قيد نفوس جديد يجعلني مولوداً في عام ١٩١٢ بدلاً من ١٩١٨، والأخير هو التاريخ الصحيح لعام ولادتي!وهذا التسجيل الجديد لسني هو الذي أحمله إلى اليوم، وقد تسبب لي في الحياة الطويلة التي عشتها بعد حصولي عليه بمواقف وأحداث منها المزعج ومنها المريح أو النافع. والحق أقول إني في ما بعد ذلك أسفت لاضطراري في ذات يوم إلى اللجوء إلى هذا الإجراء الباطل، مفضلاً الصحة والدقة على كل موقع رفيع في الحياة والمجتمع.

وإذا كنت قلت إن أهلي رشحوني لدخول الانتخابات فإني لا أعني بهذا أن الأمر جرى بغير رضاي الشخصي. فمما لا شك فيه أن مشاركتي في الميدان الطلابي في العمل العام وبروزي فيه كانا من عوامل تفكيري في مشاركة أوسع في هذا العمل وطموحي إلى بروز أكبر في الميدان السياسي والاجتماعي. وكان من تقاليد أسرتنا أن تكون دائماً واضحة الفعالية في هذا المجال وإن حالت معاداتنا للاحتلال الفرنسي وللموالين له دون الوصول دوماً إلى ما كنا نرشح أنفسنا له. وقد ذكرت في ما سبق أن جدي لأمي كان قد رشح نفسه للنيابة في انتخابات عام ١٩٢٨. وفي الانتخابات التي تلتها كان مرشح الأسرة هو والدي. وفي المرتين لم ننجح في ما ندبنا أنفسنا له. ولا زلت أذكر، وكنت لا أزال صبياً، كيف استدعى المستشار الفرنسي والدي قائلاً له إن عليه أن يسحب ترشيحه للنيابة بشرف وإلاّ... فانسحب والدي بشرف يومها خوفاً مما تجره «إلاّ» المستشار عليه من صنوف الأذى. أما في انتخابات عام ١٩٣٦ فقد فاز أحد أعمامي بالنيابة حين رضيت السلطة الفرنسية بأن تتساهل

في قبول نجاح ذوي الميول الوطنية في الانتخابات تمهيداً لعقد معاهدة بين سورية وفرنسا ينتهي بها الانتداب ويتكرس الاستقلال. والآن، وفي هذا العهد الجديد، وعلى أمل أن ترفع السلطات المحتلة يدها عن التدخل في الانتخابات، جاء دوري أنا الشاب المثقف المرضي عنه أخلاقياً وفكرياً، وحتى مادياً بالنظر لكفاية والدي المالية، للتقدم إلى تمثيل منطقتي، أعني مدينة الرقة وقضاءها، في المجلس النيابي.

جرت الانتخابات في موعدها من صيف ذلك العام، عام ١٩٤٣، ولم تنجح القائمة التي كنت أحد أركانها، وإنما نجحت القائمة المناوئة. نجاح هذه القائمة الأخيرة كانت له عوامله الكثيرة. منها كون بعض أعضائها أثقل وزناً من الناحية العشائرية وأكثر تمرساً بالمناورات الانتخابية، ومنها أن بعضاً آخر منهم كانوا وثيقي الصلة بالأوساط الحاكمة، ولا سيما بالمحتلين الأجانب في تلك الأوساط. والصحيح أني شخصياً لم أكن ذا فعالية كبيرة في المعركة الانتخابية، فقد تولى أهلي وأعوانهم وأعضاء قائمتنا الآخرون وأعوانهم إدارة تلك المعركة، بينما كنت أنا شبه مراقب لأدوارها لقلة خبرتي وضعف صلتي بالناخبين وجهلي بنقاط الضعف والقوة في هذا الميدان الذي ألجه للمرة الأولى. كما أن الفشل الذي انتهى به ترشيحي لم يؤثر بي تأثيراً كبيراً. كان نهاية تجربة مثيرة ومهمة لي، عرّفتني بجوانب من الحياة العامة لمنطقتي ولسكانها لم أكن لأعرفها بغير هذه التجربة. ثم إن ميداني الآخر كان ينتظرني، أعني ميدان دراستي الجامعية التي عليَّ أن أعود إليها لأكمل عامين آخرين من دراسة الطب فيها.

عدت في نهاية ذلك الصيف إلى الدراسة الجامعية مجدّاً فيها وموفقاً فيها. إلاّ أن رغبتي في ممارسة الحياة السياسية في شبه

احتراف، عن طريق التمثيل النيابي، لم تتضاءل في نفسي. وفي مطلع سنتي الدراسة الأخيرة في الجامعة، وهي السنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥، دعاني إلى مكتبه الأستاذ الدكتور حسني سبح، وكان عميد المعهد الطبي العربي ورئيس الجامعة في آن واحد، وطلب مني أن أدخل مسابقة انتقاء الأطباء الداخليين (الإنترناه)، التي يقيمها المعهد لذلك العام. في هذه المسابقة يجري اختيار عدد محدود من طلاب السنة الأخيرة ليصبحوا أطباء ملازمين في المستشفى لمدة ثلاث سنوات يصبحون بعدها معيدين وربما أساتذة جامعيين. قال لي إن نجاحي في المسابقة، لما يعرفه لي من صفات شخصية ومن كفاءة علمية، مضمون. اعتذرت له من عدم رغبتي في دخول المسابقة والفوز بمنصب الطبيب الداخلي. استغرب مني ذلك الاعتذار، وهو الذي يعرف أن ما يعرضه عليَّ يستميت زملائي الآخرون في سبيل الحصول عليه. وألحَّ عليَّ بالقبول فكررت اعتذاري. ولم أبرر له هذا الاعتذار بذكر دوافعي الحقيقية إليه. تلك الدوافع كانت تفكيري بأن الانتخابات النيابية المقبلة ستجرى في عام ١٩٤٧، وأني أعتزم العودة إلى ترشيح نفسي للنيابة في ذلك العام، في حين أن قبولي بالطبابة الداخلية يعني أني سأكون في ذلك الوقت ملازماً في المستشفى، بعيداً عن بلدتي وأهلها ومعركة الانتخابات فيها...

وهكذا قررت أن أكتفي بشهادتي كطبيب عام حين تخرجت من الجامعة في عام ١٩٤٥. عدت فور تخرجي إلى بلدتي فافتتحت فيها عيادتي الخاصة، وعملت فيها مختلطاً بالقريبين والبعيدين من أهل قضاء الرقة. وحين أعلن عن انتهاء مدة المجلس النيابي القائم والتهيئة لانتخابات المجلس الجديد، هيأت نفسي لدخول المعركة الانتخابية المقبلة، ودخلتها في حينها. وهذا ما سأتحدث عنه في الفصول التالية من هذه الذكريات.

الفصل الثاني

الانتخابات،
معركة أم لعبة؟

في عام ١٩٥١ نشرت لي دار العلم للملايين في بيروت الطبعة الأولى من مجموعتي القصصية «ساعة الملازم». حملت الصفحة الأخيرة من تلك الطبعة إعلاناً عن كتاب لي بعنوان «عامان من السياسة الفاشلة، ذكريات سياسية» على أنه تحت الطبع. الواقع أن هذا الكتاب لم يكن تحت الطبع بل كان قيد الإعداد. كنت كتبت أول فصوله، ثم جاءت رحلتي الأولى إلى أوروبا فأوقفتني عن متابعة الكتابة. قضيت في تلك الرحلة نحواً من ستة شهور جعلت فيها مركزي باريس، ومن مدينة النور تلك انطلقت متجولاً في عديد من البلدان الأوروبية الأخرى، فأبعدني ذلك عن موضوع الكتاب وقطعني عن إتمامه. وهكذا ظلت ذكريات تلكما السنتين من السياسة الفاشلة، وأعني بهما سنتي عضويتي في مجلس النواب السوري، مخزونة في ذاكرتي إلى أن فكرت في

تسجيلها في هذه الأيام، أي بعد خمسين عاماً من أول تفكيري بها.

خمسون عاماً لا شك في أنها محت من الذاكرة كثيراً من دقائق تفاصيل الأحداث التي جرت قبلها، بل لا بد أنها محت منها أحداثاً بكاملها. ومع ذلك فما ترسب في الذاكرة من هذه الأحداث ، ومن معانيها ومغازيها وعقابيلها، كافٍ لملء مجلدات، مما هو جدير بأن يكتب ويسجل. وأنا أشرع اليوم في تسجيل بعض هذا المترسب في الذاكرة مبتدئاً من الأيام التي هيأت نفسي فيها لدخول معركة الانتخابات النيابية عن قضاء الرقة، بلدي، في صيف عام ١٩٤٧.



كانت مدينة حلب في أواخر عام ١٩٤٦ مقر انعقاد مؤتمر طبي عربي شامل، شارك فيه أطباء من مختلف البلاد العربية. عقد المؤتمر تحت رعاية الرئيس شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، الذي افتتحه بخطاب سياسي هام ركّز فيه الكلام على الانتخابات النيابية السورية التي ستجرى بعد شهور، وهي أول انتخابات تجرى بعد جلاء الأجنبي المحتل عن أرضنا ونيل سورية استقلالها الصحيح والكامل. وعلى هذا الخطاب كان اتكائي في الكلام عندما قابلت الرئيس القوتلي منفرداً لأول مرة بعد انعقاد ذلك المؤتمر لأحدثه عن نيتي في ترشيح نفسي للانتخابات القادمة.

لم يكن الوصول إلى مقابلة رئيس الجمهورية أمراً سهلاً، ولكن أصدقائي من الشباب المثقفين في القصر الجمهوري من أمثال فؤاد الشايب وأحمد المحمود وصلاح برمدا سهلوه لي. كما أعانني عليه

الدكتور محسن البرازي أمين عام رئاسة الجمهورية في ذلك الحين. ويبدو أن الذي ساق الدكتور البرازي إلى حسن تقديره لي، من دون علم مني أو طلب، هو أخوه القاضي عبد الكريم البرازي، قاضي الصلح في الرقة، الذي كان مطلعاً على كثير من أحوالي من خلال عمله وإقامته في الرقة. هل كان الرئيس قد سمع باسمي قبل ذلك؟ أحسب أن نعم، ومنذ أيام دراستي الجامعية. فقد كنت دعيت إلى مقابلته في آخر سني الدراسة، وكان ذلك في عام ١٩٤٥، بصفتي رئيساً للجنة الطلاب في الجامعة إثر مشاكل حدثت فيها، ولكنني ولأسباب خاصة ندبت لمقابلته يومذاك بعض زملائي وتخلفت أنا عنه. كما كنت بين مستقبليه ومرافقيه حين زار بلدي الرقة في مطلع عام ١٩٤٦ بعد ذلك.

قلت للرئيس القوتلي عند استقباله لي: سمعتك يا سيدي تقول في خطابك في المؤتمر الطبي العربي إننا قادمون على انتخابات نيابية ستكون حرة وديموقراطية. ولقد عزمت على ترشيح نفسي للنيابة عن بلدي الرقة في هذه الانتخابات. سأكون في المعركة في الجانب المعارض لنواب منطقتي الحاليين. المعروف أن هؤلاء النواب يحظون بصداقات القائمين على الحكم الحاضر وبتأييد رجاله، ولا سيما رئيس المجلس بالنيابة ورئيس مجلس الوزراء بالذات. فإذا أمنت يا فخامة الرئيس من أن نفوذ الحكومة لن يتدخل إلى جانب أخصامي فإني سأتكل على الله وأخوض المعركة الانتخابية. أما إذا كانت الحكومة ستؤيد أولئك الأخصام فمن المستحسن أن أعرف ذلك منذ الآن لئلا أقدم على الترشيح.

تطلع الرئيس إليَّ آنذاك وهو ساكت للحظات. لا بد أن الفكرة المكوّنة عنده عني كانت حسنة مما عرفه أو مما أُخبر به قبل هذه المقابلة، وصدّق حسنها كلماتي البسيطة والواضحة. وأخيراً تكلم

فقال: الانتخابات ستكون حرة من دون شك، ولن تتدخل الحكومة ضدك بأي شكل من الأشكال. توكّل على الله ورشّح نفسك لها. وإذا لمست أي تدخل من أية جهة رسمية ضدك فإن بإمكانك أن تراجعني أنا، من دون المرور على أحد سواي، في أي وقت تشاء.

وتوكلت على الله، كما قلت وقال هو، ورشحت نفسي لتلك الانتخابات حين حان موعد الترشيح.



تتحكم في الانتخابات النيابية، في بلادنا وفي كل بلدان العالم، عوامل متعددة تختلف نوعيتها باختلاف البلد الذي تجرى فيه. وفي البلد الواحد تختلف تلك العوامل من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى. في قضاء الرقة الذي كان يشكل وحدة انتخابية بذاته كانت العصبية القبلية، في الأربعينيات، أول العوامل المؤثرة في الانتخابات. فسكان منطقة القضاء كانوا يعيشون في غالبيتهم حياة بدوية أو نصف حضرية، تحكمهم الروح العشائرية والتقاليد التي تتمثل بها تلك الروح. بعد هذا العامل، أو معه، يأتي النفوذ الحكومي، ما كان منه مركزياً أو كان محلياً مصدره موظفو السلطة التنفيذية، وهؤلاء يطبقونه بأمر الإدارة المركزية أحياناً وفي أحيان أخرى لمصلحتهم الشخصية. ويأتي عامل الوجاهة والمكانة الشخصية في المجتمع كعامل مرادف. أما آخر العوامل المؤثرة فهي بلا شك الكفاءة المؤهلة لاحتلال مقعد النيابة وتمثيل الشعب في مؤسسته التشريعية والسياسية الأولى.

في ما يتعلق بي كان العاملان الأخيران، وهما أضعف العوامل التي

ذكرتها، كانا كل ما أملكه لدخول المعركة. فبخلاف ما يحسب الكثيرون كانت القوة المكتسبة من العصبية القبلية تنقصني كما تنقص كل أبناء بلدة الرقة الذين لم يكونوا ينتسبون إلى عشائر بدوية أو نصف حضرية. أفراد هذه العشائر يستمدون وزنهم في الانتخابات، إلى جانب المنعة والسطوة القبليتين، من كثرتهم العددية. أما نحن الحضريين، أبناء بلدة الرقة، فإننا ننتسب إلى أسر قليلة عدد الأفراد، تكتسب مكانتها، إذا كانت لها مكانة، من وضعها الاجتماعي المتميز أو من نشاطها الاقتصادي المتمثل في ملكية العقارات والثراء المالي. هذا عن عامل العصبية القبلية بالنسبة إلي. أما عن النفوذ الحكومي فقد ذكرت في ما سبق ضعف عدتي منه مبدئياً وتوقعي انحيازه إلى جانب خصومي. يبقى عاملا المكانة الشخصية والكفاءة. كان ظاهراً أن نصيبي من هذين العاملين الأخيرين غير هين، وأنهما سيكونان لي قاعدة أنطلق منها إلى المعركة الانتخابية المقبلة، مع ما هو معروف من هشاشة قيمتهما في منطقتنا ومن ضعف تأثيرهما في الانتخابات الكثيرة التي مرت بها هذه المنطقة قبل اليوم.

في هذه الانتخابات التي كان مقرراً أن تجرى في الأسبوع الأول من شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٤٧ كان نصيب قضاء الرقة أربعة مقاعد نيابية. تقدمت للفوز بهذه المقاعد قائمتان رئيسيتان: قائمة نواب المجلس السابق الذي انتهت مدته والقائمة الجديدة التي تضمني أنا وثلاثة مرشحين آخرين أحدهما من أبناء البلدة والآخران رئيسان لعشيرتين من عشائر المنطقة. المنافسون لقائمتنا كانوا ثلاثة من شيوخ العشائر الكبيرة وحضري واحد من أبناء البلدة. كانوا في الواقع منافسين خطرين، سواء بكثرة أفراد عشائرهم أو بميل السلطة التنفيذية إلى جانبهم. إلاّ أن ذلك لم يكن ليفت في عضدنا. كانت لنا استراتيجيتنا التي نعتمد فيها على الخلافات الداخلية في عشائر

خصومنا للتغلب على كثرتهم العددية. وقد تكفل بتطبيق هذه الستراتيجية أنصارنا من الأقارب الأدنين والأباعد، ومن أصدقاء ومعارف كانوا على علم بأحوالنا وعلى ثقة بمقدرتنا على خدمة المجموع. أما عن النفوذ الحكومي فكل ما كان يهمنا هو أن نجعله محايداً، لا علينا ولا لنا. وكان الاعتماد في هذا عليَّ شخصياً إذ كان المعتقد بأني الأكثر إلماماً بالتكتيك الانتخابي وما يتعلق به من قوانين وقرارات، والأقدر على الاتصال بالجهات الرسمية إذا ما احتجنا إلى مراجعة هذه الجهات.

وقد تحدثت عن قائمتين متنافستين، وعن خطر في هذه المنافسة. والواقع أن هذا الخطر لم يكن ليتعدى عمليات التهيئة للتصويت الانتخابي والتصويت ذاته. العلاقات التي كانت تربط بين أشخاص المرشحين قبل بداية المعركة كانت دوماً علاقات تعارف ومودة تصل أحياناً إلى منزلة الصداقة بين أكثر هؤلاء الأشخاص. وهذا الأمر يصح بالنسبة إلي أنا بصورة خاصة. فلم أكن أشك في أني كنت أقرب إلى قلوب أفراد القائمة المنافسة من بعض زملائهم في تلك القائمة ذاتها. ومن حسن الحظ أن التنافس لم يأخذ في يوم ما شكلاً عدائياً وحاداً في أحداث الانتخابات النيابية في منطقة الرقة لا في هذه المرة ولا في المرات التي سبقتها. وقد تصرفت شخصياً في كافة مراحل الحملة الانتخابية وفي يومي التصويت على اعتبار أننا كنا نشارك في لعبة رياضية، سوف لن تترك في قلب أحد منا نقمة ولا عداء أياً كانت النتيجة التي تنتهي إليها.



أعود إلى حديث أثر النفوذ الحكومي في الانتخابات. كنا نتخوف

من أن توجه الدوائر العليا في العاصمة ممثليها في البلدة ومنطقتها للعمل لمصلحة خصومنا، أو على الأقل للسكوت عن تجاوزات هؤلاء الخصوم لقوانين الإجراءات الانتخابية في أرجاء قرى الرقة المتباعدة وباديتها التي يسيطر عليها خصومنا بكثرتهم العددية. التجاوز يمكنه أن يتم بعرقلة وصول أنصارنا إلى صناديق الاقتراع أو بترهيبهم أو بملء الصناديق بأوراق تصويت لناخبين غير موجودين، غائبين وأمواتاً، وبإجراءات متعددة من هذا القبيل. ولكن التطبيق الميداني لتوجيهات دوائر الحكومة العليا إنما يتم بأيدي موظفيها المحليين. هؤلاء يمكن أن تؤثر في تصرفهم، إلى جانب الأوامر التي تصدر إليهم، ميولهم وقناعاتهم كما تؤثر فيه مصلحتهم الشخصية. وكان لسمعتي في السلوك والعمل ولعلاقاتي الشخصية بالعاملين في المجتمع الرسمي حولي ما يقربني إلى هؤلاء العاملين، مما يمكن أن يخفف من أثر التوجيهات التي كنا نتخوف من مناوأتها لنا. وأضرب على ذلك مثلاً الواقعتين التاليتين.

المرجع الإداري الأعلى في القضاء كان يسمى في تلك الأيام قائمقاماً. وكان قضاء الرقة، إثر إجراء بعض التنقلات في الوظائف، بدون قائمقام منذ زمن، وقد عهد بإدارة القضاء إلى قائد الدرك فيه، وأصبح اليوم يسمى قائد الشرطة، هو العقيد طاهر الملاح. كان العقيد الملاح متقدماً في السن وعلى أهبة الإحالة على التقاعد، قوي الشكيمة، مرهوب الجانب، كأنه من بقايا الضباط العثمانيين بانضباطه واحترام مرؤوسيه له، وحتى في مظهره الذي كان يتميز بأناقة لباسه وبشاربيه المنتصبين المعكوفين بحدة في وجهه المليء المدور. كنت أتردد بين الحين والحين على سراي الحكومة في بنائها الصغير الذي يضم كل موظفيها، وكانوا قليلي العدد في تلك الأيام. كنت أتردد زائراً لا مراجعاً وراء مصلحة أو منفعة. وفي

إحدى زياراتي للعقيد الملاح قبل موعد الانتخابات بأيام قال لي: تعرف محبتي لك. في أيام التصويت سألزم منزلي بحجة المرض وأنيب عني في منصب القائمقام قائد الفصيل الملازم مصطفى الشريف. إلاّ أني سأظل مشرفاً على عمليات الانتخاب بصورة غير مباشرة. سأكون معك بكل ما أستطيع فعله لأني أتوسم فيك الخير. لا تفكر في أني معك لمنفعة عاجلة أو آجلة. وربما ادعى بعض رفاقك في القائمة أني طلبت منه مالاً لمساعدة قائمتكم. لا تصدق أي شيء من هذا. مساعدتي لكم هي من دون أي مقابل. وكما قال الأولون: فلوس وناموس لا يجتمعان!

ما كنت أملك غير الشكر أمام هذه البادرة النبيلة التي لم أتقدم إلى العقيد الملاح بأي طلب في شأنها. لا سيما أن ما بيني وبينه لم يبلغ منزلة الصداقة الوثيقة، نظراً لفارق السن بيننا وتباعد الاهتمامات عندي وعنده. كان هذا فوق ما كنت أؤمله من هذا الرجل الكريم. بينما كنت أجد طبيعياً تقدم واحد من مرؤوسيه إليَّ بمثل هذه البادرة، لأن هذا المرؤوس، واسمه ع.ع.، كان زميل دراسة، حين كنا معاً طلاباً داخليين، أو ما كانوا يسمونهم ليليين، في ثانوية التجهيز في حلب. فقد أصبح هذا الزميل القديم، بعد تخرجه من مدرسة الدرك، مديراً لناحية السبخة التابعة لقضاء الرقة. وبهذه الصفة جاءني زائراً قبل موعد الانتخابات ليحدثني بمثل حديث الرجل النبيل رئيسه العقيد طاهر الملاح.

قال لي الملازم ع.ع، يوم جاء يزورني ونحن نتأهب للمعركة: لا حاجة لي في الكلام عن عاطفتي نحوك وعما بيننا من صلات. لا تتردد في أن تطلب مني ما تشاء، وستجدني عند حسن ظنك. قلت له: أشكرك، وهذا الذي كنت أتوقعه منك. ناخبو ناحيتك

كلهم من عشيرة السبخة، وولاء أفرادها لشيخ العشيرة، وهو أحد مرشحي القائمة المنافسة لنا، ولاء مطلق. نحن لا نأمل بصوت واحد من هؤلاء الناخبين لمصلحتنا. كل ما نريد هو أن يكون التصويت قانونياً ونظيفاً. أنا على علم بأن كثيراً من أبناء هذه العشيرة ليسوا في المنطقة في هذه الأيام، إنهم في منطقة الجزيرة بعيدين يبحثون عن مرعى لأغنامهم هناك. هذا أمر جيد بالنسبة إلينا. ما نخشاه هو أن تلقى في صناديق الاقتراع، وعددها ثلاثة في ناحية السبخة، أن تُلقى أوراق باسمهم على أنهم حاضرون، وهم في الحقيقة غائبون. هذا أمر لا يتمّ إلاّ إذا كانت هناك ممالأة من ممثلي الحكومة على الصندوق... الممثلين الذين هم أعوانك وأنت رئيسهم. ما آمله منك هو أن لا تسمح بحدوث هذا الغش والتلاعب، ولا أريد أن أثقل عليك بأكثر من هذا الطلب الحق.

هذا ما قلته لصاحبي ع. ع. آنذاك، وما وعدني هو بتحقيقه، قائلاً إنه طلب قانوني وإن واجبه يقتضيه أن يؤمنه لكل مواطن مرشح، فكيف إذا كان ذلك المواطن المرشح هو أنا بالذات. وهكذا فارقني وأنا مطمئن البال إلى هذه الناحية، وكنت أحسب لها قبل ذاك حساباً كبيراً.



ذكرت في ما سلف مقالة العقيد الملاح عن احتمال ادعاء بعضهم أنه يطلب مالاً لقاء مساعدته إيانا. وإشارتي إلى هذه المقالة تدفعني إلى التعريج على الحديث عن دور المال في الانتخابات. المال عصب الحرب كما يقولون، والانتخابات مادامت معركة فهي جزء من الحرب التي المال عصبها.

أدع جانباً الفضائح التي درجت وسائل الإعلام في الغرب على عرض أخبارها حول تمويل الشركات وكبار رجال الأعمال للانتخابات المختلفة، وهي فضائح لم يسلم منها المستشار كول في ألمانيا ولا الرئيسان شيراك وكلينتون في فرنسا وأميركا، وأتحدث عن مكانة المال في انتخابات بلادنا المتواضعة. للانتخابات نفقات يتحملها المرشحون عادة، منها ما هو مشروع يتعلق بالدعاية لأشخاصهم وبتنقلات المشرفين والأنصار وتأمين غذائهم وإقامتهم وما يماثل ذلك، ومنها ما هو غير مشروع، مؤاخذ عليه قانونياً وممجوج أخلاقياً. هذه النفقات الأخيرة هي التي تستخدم لاستمالة الناخبين إلى مرشح معين بالمال النقدي وبالعطايا المادية وما يماثلها. إنها ما يسمونه شراء الأصوات.

لعل كثيراً منا سمع عن مزايدات على أصوات الناخبين في بعض البلدان المجاورة، يقبض الثمن فيها الناخب بنفسه أو يتكفل فيها بالقبض لجماعة من الناخبين ممثل لهم. وهذه الطريقة من شراء الأصوات ما أظنها حدثت في منطقتنا في يوم من الأيام. هذا لا يعني أن منطقتنا مبرأة من لعب المال دوره غير المشروع في شراء ضمائر المصوتين، أو ضمائر المشرفين على إجراءات التصويت من موظفي الحكومة. يذهب المال في معاركنا الانتخابية وتذهب العطايا والوعود بالمنافع المقبلة، إلى رؤساء الأفخاذ كما يسمونهم في التنظيمات العشائرية، وهؤلاء يؤثرون بنفوذهم على أفراد مجموعاتهم ويحولون اتجاههم الانتخابي من مرشح إلى آخر. ويأخذ الموظف المسيطر على العملية الانتخابية في إحدى النواحي ما يدفع إليه رشوة، وربما طلب هو هذه الرشوة بنفسه مساوماً عليها، ليقدم الخدمة التي تطلب منه لمصلحة من يرشوه، وكل هذه عمليات عرفها المرشحون في انتخاباتنا وساهموا فيها، مستفيدين منها أو متضررين.

النفقات المالية في انتخاباتنا هذه كانت تقع على عاتقنا نحن المرشحين الحضريين في قائمتنا. زميلانا الآخران كانت مساهمتهما في المعركة تنحصر في أصوات الأفراد الذين ينتمون إلى عشيرتيهما ويصوتون للقائمة، وهم يتفوقون بكثرتهم على من يناصروننا من أبناء بلدتنا. وقد كنت بلا شك على جانب من المعرفة بهذه النفقات، مشروعة وغير مشروعة، إلاّ أنني ما كنت على علم بتفاصيلها، كما لم تكن لي شخصياً أية صلة بجهات إنفاقها. فقد كان والدي هو الذي يتولى تمويل الحصة المترتبة عليَّ من النفقات، إذ ما كنت أملك في تلك الأيام قرشاً واحداً، ولا سيما أن انصرافي إلى الحملة الانتخابية اضطرني إلى إغلاق عيادتي، وهي في الواقع لم تكن تدر عليَّ وارداً يذكر من عملي فيها. ولا أنكر أني كنت أموّه على نفسي ببعدي عن التعامل المباشر في عمليات الإنفاق غير المشروعة مع علمي بوجودها. كنت أبرر قبولي بها مع عدم مباشرتي لها بأنها إجراء معترف به من الجميع، لا يستنكرها في مختلف الأوساط، حتى الرسمية منها، مستنكر، مادامت تتم في الخفاء وبالتراضي.

وحين انتهت الانتخابات بمراحلها التي سأتكلم عن بعضها، وظهرت نتائجها، عرفت تفاصيل أكثر عن نفقاتنا التي تقاسمناها نحن وزميلي المرشح من البلدة الآخر. ممثلو السلطة لم يتناول أحدهم فلساً منا، ويبدو أن ما عرف من ميل العقيد الملاح إلى جانبي، وهو المهاب الجانب عند مرؤوسيه، قد أبعد الطامعين عنا، لو حدّثت أحدهم نفسه بطمع. أما القائمة المنافسة فلم تسلم سلامتنا من طمع بعض المشرفين على عمليات التصويت، وهو ما أثبتته ملابسات صناديق الاقتراع الثلاثة في ناحية السبخة، مما سأتحدث عنه في ما يأتي.

المال عصب الحرب حقاً، ولكنه ليس كل شيء في الحرب على كل حال. على الأقل إنه ليس كذلك في حرب هذه الانتخابات التي أتكلم عن إحدى معاركها.



بدأ التصويت في مراكز الاقتراع المتباعدة في قضاء الرقة صباح الإثنين السابع من تموز/ يوليو في ذلك العام، عام ١٩٤٧، وانتهت عملياته مساء اليوم التالي الثامن من تموز/ يوليو.

في هذين اليومين كنت أطوف على بعض المراكز القريبة لأتعرف على ما يجري فيها وعلى مقدار الإقبال على التصويت، وفي أي اتجاه يسير بين مركز وآخر، معنا أم علينا. فوجئت في صبيحة اليوم الأول بمخبر جاء ليقول لي إن الأمور بالغة السوء بالنسبة إلينا في صناديق الاقتراع الثلاثة في ناحية السبخة، التي يدير التصويت فيها الملازم ع.ع.، صديقي وزميل دراستي الذي تحدثت عن زيارته لي وعن أقواله في تلك الزيارة في ما سبق. كنت أعرف أن نصيبنا من أصوات الناخبين في تلك الصناديق الثلاثة معدوم، ولكن الأمر لم يقف عند هذا على ما جاءني الخبر. قيل لي إن ممثلينا المراقبين من قبلنا لعملية التصويت قد ضويقوا وهددوا لكي يبعدوا عن مراقبة الصناديق، مما سمح بملء هذه الصناديق بأوراق انتخاب لأناس غائبين أو مجهولين أو ميتين. وأهم من هذا أن الملازم ع.ع. كان يرى بعينه كل هذا ولا يتدخل، بل يكاد يشجع عليه. فلم يكن يبدي أي اهتمام بالشكوى المقدمة إليه من ممثلينا، بل كان يقابلهم بخشونة وجفاء ويرفض كل طلب لهم. مما يدل على أنه ضالع في عمليات التلاعب والتزوير لمصلحة خصومنا.

كان ذلك خبراً غير متوقع، ومزعجاً. سارعت إلى الذهاب بنفسي إلى أقرب صناديق الاقتراع الثلاثة، وكان على بعد نحو من عشرين كيلومتراً عن مركز العمليات في بلدتنا. وجدت الأمر آنذاك على ما وصف لي من السوء، كما أعياني الوصول إلى الملازم صديقي، إذ بدا لي أنه يتهرب من مقابلتي تاركاً لأعوانه تضليلي عن مكان وجوده. ولما نفضت يدي من أية إمكانية أرجع بها الحق إلى نصابه في منطقة السبخة وصناديقها الثلاثة، عدت إلى الطواف على مراكز اقتراع أخرى وأنا كاسف البال. كسوف بالي لم يكن لمجرد ما يمثله الغش في تلك الصناديق من خسارة لقائمتنا، بل أيضاً لهذه الطعنة التي جاءتني من حيث كنت آمناً. إذن فإن الملازم ع.ع. حين جاءني، عارضاً عليَّ المساعدة، لم يأت مدفوعاً بالزمالة القديمة والمعرفة والصداقة، بل جاء مؤملاً في أن أساومه على مساعدته لي بمقدار من المال، وحين لم يجده عندي أخذه من خصومي...

لقد مضى على هذه الواقعة أربعة وخمسون من الأعوام، ومع ذلك فإن أظل أذكر ذاك الزميل القديم بالحرفين الأولين من اسمه لئلا يكون ما أرويه تشهيراً به. وسيرى القارئ كيف أن ما ظننت أنه ضرني من فعلته تلك قد انقلب إلى خير ومنفعة في ختام الأمور، وكيف أن المكر السيئ لا يحيق إلاّ بأهله. ومن حسن الحظ أن السوء ليس طبعاً غالباً عندنا، وأن الطيب والكرم والإيثار خصال نجد المفطورين عليها كثيرين في من حولنا. وتصديقاً لما أقول سأروي في السطور التالية هذه الواقعة التي جرت في اليوم الثاني من يومي التصويت، فمسحت بنبلها أسى فجيعتي بخلق صاحبي ع.ع.

≈

هذه الواقعة كنت كتبتها منذ بضع سنين لتنشر في إحدى المجلات مع حكايتين أخريين، بعنوان «ثلاث حكايات من بلدتي». الحكاية الأولى جرت أيام صباي، والثانية هذه جرت بعد نضجي ودخولي معركة الانتخابات النيابية. وسأنقلها كما كتبتها لتلك المجلة في ما يأتي.

قلت في ذلك المقال: الحكاية الأولى حدثت واقعتها عندما كنت تلميذاً في المدرسة الابتدائية، مرت الأيام وتخرجت طبيباً من جامعة دمشق، وتقدمت إلى الانتخابات، في عام ١٩٤٧ بعد تخرجي، لأكون أحد ممثلي بلدي في مجلس النواب السوري.

بلدتنا، كما هو معروف، كانت ولا تزال مركزاً لمنطقة عشائرية واسعة، الكثرة والغلبة فيها للقبائل التي تحيط بها لا لسكان البلدة الحضريين. وأنا ابن أسرة حضرية من أسر البلدة ولذا فإني، من وجهة النظر الانتخابية، كنت في موقف ضعف أمام خصومي في معركة الانتخابات التي تقدمت إليها. هؤلاء الخصوم كانوا ينتمون إلى عشائر كثيرة العدد في أفرادها، إضافة إلى أنهم لهم سوابقهم في احتلال المقاعد النيابية ولهم صلاتهم برجال الحكم والأوساط ذات النفوذ. ومع ذلك فإن صفاتي الشخصية كانت تميّزني بما يجعلني مؤهلاً للنجاح أنا وأفراد القائمة التي كنت المقدم فيها. ومن حسن الحظ أن الروح السائدة بين الناس في منطقتنا ظلت وتظل بعيدة عن التشدد في التعامل وعن العنف في المنافسة. قبل معركة الانتخاب كانت صلاتي بأفراد الجبهة المضادة صلات مودة جيدة، وستعود هذه الصلات إلى الصفاء والطيبة بلا شك بعد المعركة، أياً كانت نتائج هذه. إلاّ أن الخصومة في المعركة نفسها خصومة جادة وحادة، إذ يسعى كل منا إلى الفوز فيها بكل ما يملك من قوة وما بين يديه من وسيلة.

وحلَّ موعد الانتخاب وراح الناخبون يتواردون على صناديق الاقتراع في مختلف المراكز في منطقتنا المترامية الأبعاد. كان عليَّ أن أتفقد سير الأمور في تلك المراكز، في البلدة نفسها وفي القرى البعيدة والقريبة، وأن أثبت وجودي بصورة خاصة في المراكز التي يتغلب فيه أنصار خصومنا على أنصارنا في العدد. من ناحيتي كنت أخوض تلك المعركة بروح رياضية، فكنت أدخل كل مركز محيياً العاملين على الصندوق وممثلي المرشحين على مختلف انتماءاتهم بتودد، وعلى شفتي ابتسامتي الواسعة. أما عن خصومي، بين ممثلين للمرشحين وناخبين، فقد كان استقبالهم لي كالمنتظر فاتراً في أغلب الأحيان، ولكنه ما كان على كل حال يبلغ درجة العداء. وإن كان إقدامي على زيارة بعض المراكز التي تعتبر معاقل منيعة للجبهة المضادة يثير غمغمات تساؤل في بعض الأحيان حول هذا التحدي من جانبي.

في واحد من المعاقل المنيعة للخصوم، في قرية اسمها كديران، وجدت أن المشرف على عمليات التصويت كان الشيخ علي. الشيخ علي كان أبرز رؤساء العشائر المناهضة لي نفوذاً، وهو الرأس المدبر للقائمة المضادة التي يتزعم مرشحيها أخوه الكبير. فهو إذن خصمي اللدود. هذا من الناحية الانتخابية. ولكن الشيخ علي نفسه، قبل نشوب المعركة، كان لي رفيقاً دائماً ويربطني به رباط وداد وثيق. ما كان ممكناً أن يغيب هذا عن ذهني وأنا أراه في صدر بيت الشعر الذي كان الاقتراع يجري فيه، والناخبون يتتابعون ليلقوا أوراقهم في الصندوق بكثرة وحماسة. حييت رفيق الأمس وخصم اليوم بإشارة من يدي من بعيد، وجلست مع المرافقين لي في مكان أراقب منه عملية تصويت أعرف أن حظي منها يكاد يكون معدوماً. إلاّ أن معرفتي هذه لم تمح الابتسامة عن وجهي ولا

دفعتني إلى أن أقصر زيارتي لهذا المركز المناوئ أو إلى أن ابتعد عن الناخبين فيه، وكانوا بين متجاهل لوجودي وناظر إلي شزراً ورافع صوته بهتاف يبين به خصومته لجبهتنا متباهياً بذلك أمام شيخ عشيرته، الشيخ علي.

أطلت جلوسي في زاوية بيت الشعر حيث كنت. لاحظت أن الشيخ علي، بعد تحيتنا الأولى، قد صرف وجهه عني واتجه إلى ممثليه على صندوق الاقتراع مبادلاً إياهم كلمات هامسة قبل أن يعود إلى مجلسه في صدر بيت الشعر. ورأيت أن أولئك الممثلين أخذوا يتناولون من كل ناخب ورقة تصويته فيمرون عليها بالشطب والإضافة قبل أن يعيدوها إلى صاحبها ليلقيها في الصندوق. كان هذا التصرف جديراً بأن يثير اعتراض ممثلي المرشحين الآخرين لأنه مخالف مخالفة صريحة لنصوص قانون الانتخاب. ولكن ما فائدة اعتراض من هذا القبيل في هذا الجو وفي المركز الذي كان مؤكداً أن النجاح فيه لجبهة واحدة، هي الجبهة التي يمثلها الشيخ علي؟ لم أجد داعياً إلى أن أشير إلى ممثلينا باتخاذ خطوة في هذا المجال لن تجدينا نفعاً. واكتفيت بأن أحتفظ بما رأيته لنفسي تحسباً لتصرف أكثر نفعاً في غير تلك الساعة. وقمت بعد جلستي الطويلة مع رفاقي إلى سيارتنا التي كانت تنتظرنا. ومن جديد حييت الشيخ علي بإشارة من يدي من بعيد، من دون أن أصافحه أو أكلمه أو أقترب منه.

ولست أنكر أن هذا الذي لاحظته واحتفظت به لنفسي، أعني إشارة الشيخ علي بعد تحيتي له وجلوسي في زاوية بيت الشعر، إشارته إلى ممثليه بتصرفهم غير القانوني على أوراق الناخبين من أنصاره وكلهم أنصاره، قد أثار فضولي. رحت أتساءل عما كان وراء تلك الإشارة وذلك التصرف. ولم يطل تساؤلي. فحين بلغنا

السيارة، وكنا نريد أن نقصد بها مركزاً آخر بعد زيارتنا مركز كديران، اضطررنا إلى الانتظار بضع دقائق ليلحق بنا أحد مرافقينا الذي تخلف عنا. جاء هذا المرافق أخيراً فسألته عما أخّره، فلم يجب لفوره. ارتسمت على شفتيه ابتسامة غريبة وهو يأخذ مكانه من السيارة ويشير إلى السائق بأن ينطلق، وعندما أصبحنا خارج القرية، على الطريق العام، أعدت عليه السؤال فأجابني قائلاً:

تأخرت لأسأل، وجئتك بالخبر. هل تعرف ماذا فعل الشيخ علي بعدما دخلت بيت الشعر أمامنا وأشرت إليه بالتحية من بعيد؟ أنا أعلمك. أجابك على تحيتك بالإشارة وقام من مكانه إلى الكتّاب كتّابه، فأصدر إليهم أمره... أمرهم أن يشطبوا من ورقة كل ناخب يتقدم إلى الصندوق اسم مرشح من مرشحي قائمته ويضعوا مكانه اسمك أنت يا صاحبي. وأمرهم أن يستمروا في فعل ذلك طول ما أنت حاضر وملازم جلستك في بيت الشعر. لو أنك ظللت إلى مغيب الشمس في مكانك لكسبت أصوات كل ناخبي مركز كديران! أي رجل هذا الشيخ علي يا ابن عمي؟!

هذا ما كتبته في ذلك المقال آنذاك. ولا أضيف عليه اليوم إلاّ قولي إن الشيخ علي الذي كان بهذه الدرجة من النبل وكرم النفس، هو علي البشير الهويدي، يرحمه الله.



كما سلف وذكرت، بدأت عمليات تصويت الناخبين في صباح السابع من تموز/ يوليو وانتهت في مساء الثامن منه، وختمت صناديق الاقتراع على أن تفتحها اللجنة في كل مركز في هذا

الموعد الأخير ويجري فرز الأوراق وبيان نصيب كل مرشح منها، ويكتب بنتيجة الفرز ضبط يرسل مع الصناديق ومحتواها إلى اللجنة المركزية للانتخاب في بلدة الرقة. تحصي اللجنة المركزية عندئذٍ أصوات ما ناله كل مرشح من مجموع المراكز وتعين الناجحين بالأغلبية التي يجب أن تتجاوز نصف عدد الأوراق المفرزة لكل واحد منهم. ونظراً لبعد بعض المراكز عن بلدتنا فقد تأخر وصول صناديقها وتأخرت عملية الإحصاء وإعلان النجاح إلى اليوم التاسع من تموز/ يوليو، وهو يوم الأربعاء.

في يوم الأربعاء ذاك قرئت ضبوط المراكز وجرى إحصاء الأصوات، وبنتيجة ذلك تبين أن ثلاثة مرشحين فازوا بثلاثة مقاعد، أما المقعد الرابع فإن أحداً من المرشحين الباقين لم يحصل عليه، لأن لا أحد منهم نال أصوات نصف عدد الناخبين الذين تقدموا إلى الاقتراع. الناجحون الثلاثة كانوا مجحم البشير وحامد الخوجة، وهما من القائمة الخصم، وأنا بشخصي وحدي من قائمتنا. وظل المقعد المتبقي خاضعاً لعملية البالوتاج، وهي عملية إعادة الانتخاب للفوز به في الموعد الذي تعينه وزارة الداخلية فيما بعد.

أعلن نجاحنا في ذلك اليوم وطارت البرقيات بأسمائنا إلى الإدارة المركزية في العاصمة فجاءتنا التهاني مسرعة ومن بينها برقية تهنئة من رئيس الوزراء بالذات للناجحين من القائمة المضادة، تبعاً لما بينه وبينهما من معرفة سابقة. غير أنها كانت تهاني سابقة لأوانها. فقد كانت هذه النتيجة المعلنة للفائزين نتيجة مبتسرة، بمعنى أنها كانت مبكرة وغير ناضجة. وأبين تفصيل ذلك فيما يلي.

قلت في الفقرات السابقة إن صناديق الاقتراع ختمت في مساء

اليوم الثامن من الشهر، وهو ما تنص على وجوبه أحكام قانون الانتخابات، ثم فتحت اللجنة الانتخابية في كل مركز صندوقها وفرزت الأصوات ونظمت ضبطها بعدد ما ناله كل مرشح من تلك الأصوات. وقد تمَّ هذا كما يجب في كل الصناديق، إلاّ في صناديق ناحية السبخة الثلاثة التي كان يشرف عليها الملازم ع.ع.، صاحبي المذكور أعلاه. فقد أدركته العزة بالإثم وأبطره أن لم يجد أمامه معترضاً على ما يفعله فأنهى عمليات الانتخاب في الساعة السابعة من بعد ظهر اليوم الأول، مطمئناً إلى أن تلك الصناديق لا تحوي إلاّ أوراق القائمة التي هو عميلها. أنهى العمليات في تلك الساعة، أي قبل الموعد القانوني بساعتين على الأقل، ثم أجرى الفرز على محتويات الصناديق وحررت الضبوط بفوز مرشحي القائمة المناوئة بالإجماع فيها. أخبرني بكل هذا وكلاؤنا على تلك الصناديق الذين لم يكن يسمح لهم بالاقتراب منها، فكان إخبارهم إياي بذلك منطلقاً إلى تصرف قلب، بعد أيام وبشكل غير منتظر، نتيجة انتخابات قضاء الرقة رأساً على عقب، بل إنه ألغى نتائجها التي أعلنت فوزنا نحن الناجحين الثلاثة، بما فيه فوزي أنا الذي قام بذلك التصرف شخصياً!

تصرفي الذي قمت به كان أني تقدمت في مساء اليوم السابع من تموز/ يوليو باعتراض إلى اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية في الرقة على ختم صناديق ناحية السبخة الثلاثة، في مراكز السبخة ومعدان والرحبي، في الساعة السابعة من اليوم الأول من يومي التصويت، وقبل بلوغ عدد الناخبين النسبة المعينة في قانون الانتخاب، وبدون استئذان قائمقامية الرقة وأخذ الموافقة منها. بهذا الاعتراض الذي قدمته بيّنت بطلان انتخابات المراكز المعترض عليها وبطلان النتيجة النهائية التي ساهمت هذه المراكز في تكوينها، أعني بطلان فوز

الفائزين المعلن بتقرير اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية في الرقة. وكان هذا التصرف مني بدءاً لتفاعلات لم تكن تخطر لأحد على بال وانتهت، كما قلت، بقلب نتيجة الانتخابات رأساً على عقب.



قدمت اعتراضي الذي ذكرته إلى اللجنة المركزية للدائرة في مساء اليوم الأول السابع من تموز/ يوليو، خلال المدة القانونية لقبول الاعتراضات، فقطعت اللجنة بصحته. كما أنها استفسرت من محافظة الفرات التي قضاء الرقة أحد أقضيتها عن الأمر، فجاءها الجواب هاتفياً في اليوم التالي بأن عمل مديرية السبخة خاطىء ومخالف للقانون. ومع ذلك فإن اللجنة المذكورة تابعت إحصاء الأصوات وجمعها ومن ضمنها أصوات صناديق ناحية السبخة المخالفة للقانون ، وبنت قرارها بفوز الفائزين على ذلك الإحصاء والجمع، متجاهلة اعتراضي الواضحة صحته وقانونيته. ولعلها ظنت بأن كوني بين الفائزين الثلاثة سيرضيني ويجعلني أتغاضى عن الإصرار على متابعة اعتراضي. وهذا الذي ظنته اللجنة قد يصح عند غيري فيقبل به، ولكنه لم يصح عندي ولذا فإني لم أقبل به.

منذ اللحظات الأولى لوقوع تلك المخالفة القانونية اتصلت هاتفياً بالقصر الجمهوري ورجوت الدكتور محسن البرازي أن يأخذ علماً بما يجري وأن يطلع عليه فخامة الرئيس. ما كان لي أن أذهب بنفسي إلى دمشق لأن المعركة كانت مستمرة ولا يمكنني البعد عن ميدانها. وحين أصدرت اللجنة المركزية قرارها بنجاحنا نحن الثلاثة أعدت اتصالاتي وقلت إني أطالب بإلغاء النتيجة المعلنة على الرغم من أني أحد الفائزين وبإعادة الانتخاب في الصناديق الثلاثة التي جرت المخالفة فيها. ولم تتأخر الاستجابة من دمشق لمطالبتي الملحة

بتطبيق النصوص القانونية على هذه المخالفة، فصدرت أوامر وزارة الداخلية إلى قائمقام الرقة وإلى اللجنة المركزية للانتخابات فيها بأن يعتبر قرارها الأول لاغياً، وبأن يعتبر تبعاً لذلك فوز من أعلن فوزهم في ذلك القرار ملغى، بانتظار أن تعين الوزارة موعداً لاحقاً لإعادة الانتخاب في مراكز الصناديق المعترض عليها.

كان هذا الذي جرى حدثاً لم يسبق وقوعه في تاريخ الانتخابات النيابية السورية قبل اليوم. الاعتراضات على شكليات العمليات الانتخابية، وعلى التزوير فيها، وعلى تحيّز اللجان القائمة عليها، وغير ذلك من الشكاوى المتنوعة، كثيرة في كل زمن وفي كل عمليات التصويت. كانت الضبوط تسجل بتلك الاعتراضات، ولكن ما أن تصدر اللجان المركزية قراراتها بفوز الفائزين وتعلن أسماؤهم حتى يصبح فوزهم أمراً واقعاً وثابتاً. أما شكاوى الاعتراضات فتحال إلى مجلس النواب الجديد لينظر فيها، ولتنظر فيها لجان الطعون التي تتألف فيه، فتثبت نيابة المطعون به أو تنقضها. وفي تاريخ مجالسنا النيابية ندر أن نقضت نيابة من أعلن فوزه بقرار من اللجنة المركزية في دائرته مهما كانت الطعون ضده ثابتة وقوية.

لا شك في أن فطنتي إلى الخطأ الذي ارتكبه مدير ناحية السبخة وسرعتي في إثباته كانتا العامل الأول في نجاحي في تسجيل بطلان التصويت في الصناديق الثلاثة وفي إبطال النتيجة غير القانونية التي بنيت على ذلك التصويت. ولكن لا شك كذلك في أنه ما كان ممكناً الوصول إلى ذلك الإبطال عملياً وفي الوقت المناسب لولا الدعم الذي تلقيته من القصر الجمهوري. فقد أصدرت رئاسة الجمهورية أمرها بأن تطبق النصوص القانونية في هذه الحالة بحذافيرها، وأن لا يعمد إلى الطرق المألوفة بأن يعتبر ما أعلنته

اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية في الرقة واقعاً مقبولاً بصورة مؤقتة، فتحال الاعتراضات المقدمة عليه إلى لجنة الطعون للنظر فيها لاحقاً. أمام هذا الأمر لم تجد وزارة الداخلية مهرباً من القيام بالواجب القانوني المفروض عليها، فحدث ما حدث.



ألغيت إذن نيابات الذين أعلن فوزهم في القرار الأول، ومنها نيابتي أنا. فهل تأتي إعادة الانتخاب في الصناديق المعترض إليها بنتيجة غير النتيجة الأولى، أو أن هذه الإعادة لن تغير شيئاً مما جرى في التصويت الأول؟

قلت في ما سبق أن ناخبي هذه الصناديق ينتمون إلى عشيرة واحدة شديدة الولاء لشيخها الذي كان أحد مرشحي القائمة المضادة لنا، فلم نكن نطمع أن ننال صوتاً واحداً من أصواتهم. من الناحية المبدئية كان المنتظر أن يبقى الأمر على حاله في التصويت الجديد، ما عدا إسقاط الأوراق المزورة في التعداد، ولكن من دون حظ لنا في الأصوات الحقيقية. غير أن الإنجاز الذي قمنا به في إبطال التصويت الأول أمال كفة الميزان إلى جانبنا بانحياز الشيخ راكان، شيخ العشيرة المذكورة وهو في الوقت ذاته أحد أفراد القائمة المضادة، انحيازاً كاملاً إلى جانبنا. لقد أثر في نفسه أنه لم ينل من الأصوات ما ناله زميلاه الناجحان وفسّر ذلك بعدم ولائهما له ولرفيقه المرشح الآخر وبتهاونهما في العمل لفوزه. أحسنا نحن استغلال هذه النقمة في مشاعره واجتذبناه إلى جانبنا فانجذب، ولا سيما حين بيّنت التطورات قدرتنا على تحقيق ما يصعب تحقيقه من قبول السلطات باعتراضنا، مما يعني أن لنا نفوذاً كبيراً عند هذه السلطات.

على أننا، أو أنني أنا لم أنم على الثقة المفترضة بالنجاح المقبل، لي ولقائمتي، فتابعت جهدي للتأكد من الحصول على ذلك النجاح. سافرت إلى دمشق فور انتهاء العمليات الانتخابية، وتبعني زملاء القائمة، لأكون قريباً من الإدارة المركزية وأستعجل إعادة التصويت في الصناديق الثلاثة. كانت مراجعاتي للدوائر الرسمية مدعومة دوماً من القصر الجمهوري، فانتهت بتعيين موعد قريب لإعادة الانتخاب. وحرصاً على إبعاد الشكوك في تحيّز الموظفين المحليين إلى إحدى الجهتين المتنافستين انتدبت وزارة الداخلية مبعوثاً خاصاً للإشراف على الاقتراع في الصناديق المعنية، هو الأستاذ فؤاد الحلبي وكان آنذاك محافظاً لدمشق، المدينة أو ريفها. وعدت أنا وزملائي إلى بلدتنا ونحن واثقون من الفوز بأجمعنا في هذه المرة.

وما جرى بعد هذا أن أعيد التصويت في المراكز المعترض عليها، فكانت نسبة المقترعين إلى جانبنا كبيرة لأسباب عديدة منها ما ذكرته ومنها ما لم أذكره، على أنه لم يكن من بينها التزوير أو دس الأوراق الباطلة. وهذه النسبة الكبيرة الجديدة فعلت فعلها وغيّرت النتيجة النهائية تغييراً كاملاً. فازت إذن قائمتنا بكافة أفرادها فأعلن أن النواب الجدد عن قضاء الرقة هم عبد السلام العجيلي وشواخ الأحمد البورسان ورشيد العويد وخلف الحسان. هذا على الرغم من أن الفائزين من القائمة الثانية كانا قد تلقيا برقيات تهنئة بنجاحهما من شخصيات رسمية كثيرة. وفي مقدمتها برقية من جميل مردم بك، رئيس الوزراء، بالذات.



أتساءل إذا لم أكن، في هذا الفصل عن الانتخابات، قد أطلت

الحديث عن أمور لا تعدو أن تكون وقائع شخصية، أو أنها في أحسن الأحوال محلية الصفة، بعيدة عن أن تثير اهتمام الكثيرين من القرّاء. غير أن هذه هي طريقتي في أغلب كتاباتي. أحاول بأسلوبي الذي يقال عنه إنه مشوّق، أن أجذب الانتباه إلى قضايا تبدو قليلة الأهمية أو أن أوجّه الأنظار إلى زوايا مختفية في الظلال. ويكسب القارىء بهذا، مدفوعاً بالتشويق في ما أكتبه، معرفة جديدة بالناس وبالأمصار وبالأحوال النفسية للمبعدين عنه.

وإذا عدت بذاكرتي إلى مرحلة الانتخابات التي وصفتها في ما سبق، أجد أني اختصرت كثيراً في ما يمكن أن أرويه عنها. كان يمكن أن أتكلم مثلاً عن زملائي في القائمة ونظرتهم إلى شخصي. كنا في الواقع مخلصين للغاية التي نريد أن نصل إليها من الفوز بتلك الانتخابات، لا يحدّث أحدنا نفسه بالتخلي عن رفاقه. غير أن صلاتي الموثقة بالمسؤولين واضطراري إلى كثرة التردد عليهم، واحتفاظي بسرية بعض ما يدور بيني وبين أولئك المسؤولين، كل ذلك كان يجعل الشكوك تتسرب إلى نفوس زملائي من أني أعمل لصالحي الشخصي دون الاهتمام بنجاحهم هم. لم يكن لشكوكهم أي نصيب من الصحة. ولكن حين أعلنت النتيجة بفوزي من دونهم بأحد المقاعد النيابية عظمت تلك الشكوك، وتظاهرت بأقوالهم في كل مكان أنني وعشيرتي خنّاهم ومالأنا خصومنا حتى أفوز وحدي دون زملائي. ولم ينفع ما فعلته باعتراضي الذي أسقط النيابة عني، في مسعاي لإعادة الانتخاب، شيئاً في التخفيف من ظنونهم وأقوالهم، إلى أن ظهرت في النهاية نتيجة جهودي التي قررت فوزهم معي فوزاً كاملاً.

قلت إن النهاية كانت نتيجة جهودي، وهذا واقع لا بد من قوله.

رفاقي كان لهم دورهم الذي لا شك فيه أثناء المعركة الانتخابية بجمع الأنصار وأنواع النشاط المختلفة في عمليات الاقتراع والسهر على المراكز، وهي ما تؤهله لهم إمكاناتهم العشائرية ومكانتهم في مجتمعات منطقتنا. إلاّ أن العملية الأخيرة التي كانت خاتمتها نجاحنا مجتمعين ما كان ممكناً لغيري بينهم أن يحسن القيام بها وقيادتها إلى غايتها. لقد رافقوني بعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات إلى دمشق، ولكنهم ما كانوا أكثر من مراقبين للجهود التي كنت أقوم بها. بل أذكر أنهم كانوا يتسببون أحياناً بتصرفاتهم الساذجة أو الحمقاء بوضع العصي في العجلات أكثر من أن يفيدوا قضيتنا بشيء. وما كنت ألومهم في هذا. فلكل منا عقليته وثقافته ومكانته ذات اللون الخاص في مجتمعه.

بعد الاطمئنان على النجاح وغبطتنا به تهيأنا للسفر إلى العاصمة لحضور الجلسة الأولى من جلسات مجلسنا النيابي العتيد التي ستعقد في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، وهي الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية الأولى من الدور الاشتراعي الرابع من أدوار الحياة النيابية في سورية. الغبطة بالنجاح كانت لنا جميعاً نحن زملاء القائمة الفائزة، ولكني شخصياً من بينهم كنت أحمل شعوراً ما أحسب أن رفاقي كانوا يحملونه معي أو يحملونه مثلي. كان شعوراً بالمنة والاعتراف بالجميل للإنسان الكبير الذي كان وراء ذلك النجاح، حين هيأ لي من دون أن تكون لي به سابق صلة تبرر دعمه المطلق لي، ومن دون أي وعد أو تعهد مني بأن أكون صنيعة له أو مؤتمِراً بأمره في قادمات الأيام. إنه الرئيس شكري القوتلي الذي توسم بي الخير فمدّ لي يد العون في الحصول على ما اعتبرت نفسي، واعتبرني هو، مؤهلاً له. لقد طوّق بتقديره وعونه لي عنقي، فعليَّ إذن أن لا أخيّب ظنه بي وأن لا أجحد فضله عليّ.

الفصل الثالث

المجلس

في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٤٧ انعقد مجلس النواب السوري الجديد للمرة الأولى في دورة استثنائية خصصت جلستها الأولى لانتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه. انتخب فارس الخوري لرئاسة المجلس في ما يشبه إجماع النواب الحاضرين، وذلك في غيابه، إذ كان ممثلاً لسورية في هيئة الأمم المتحدة ورئيساً لمجلس الأمن الدولي في إحدى دورات انعقاده. وقد استمر غياب الرئيس الخوري في هيئة الأمم حتى مطلع عام ١٩٤٩، فتولى رئاسة المجلس في هذه المدة نائب الرئيس محمد العايش في أغلب جلساته. وفي هذه الجلسة الاستثنائية الأولى التي لم تتعد مدتها أسابيع قليلة رشحت نفسي لأمانة سر المجلس التي هي إحدى وظائف مكتبه، وفزت بها، على كرهي للارتباط بالعمل الوظيفي. فعلت ذلك لغاية معينة. فقد قدرت أن وجودي في هذه الأسابيع القليلة على منبر

المجلس، على السدة إلى جانب الرئيس وفي مواجهة النواب على مقاعدهم في القاعة، يتيح لي أن أتعرف إلى زملائي واحداً واحداً، كما أني أكون أمام عيونهم بصورة دائمة فيتعرفون إليَّ كل التعرف. وأسعدني أن يكون زميلي في أمانة السر، وللمجلس أمينا سر، هو الشاعر الكبير بدوي الجبل، مما فتح لي وإياه أبواب صداقة وثيقة استمرت حتى مغادرته دنيانا هذه إلى جنة الخلد إن شاء الله.

في خلال الأسابيع القليلة للدورة الاستثنائية كنت في موقف المراقب أكثر مني مشاركاً في مناقشات المجلس ومداولاته. كي أشترك أو أبدي مداخلة ما في ما يناقشه المجلس كان لا بد أن أستأذن الرئيس ثم أترك مكاني إلى جانبه وأنزل إلى القاعة لأقول ما أريد قوله، وبعدها أعود فآخذ مكاني من جديد على سدة الرئاسة. اضطررت إلى أن أفعل ذلك أكثر من مرة حين كنت أجد حاجة إلى إدلاء دلوي بين الدلاء في موضوع يهمني أو أراه من اختصاصي. فعلت ذلك مثلاً مرة عندما دارت المناقشات حول تخصيص نفقات، كانت تعتبر باهظة في تلك الأيام، لوقاية قطرنا من الكوليرا التي كانت تهدد بلدان الشرق الأوسط بعد أن اجتاحت عديداً من القرى في مصر في خريف ذلك العام، عام ١٩٤٧. وأذكر أن رشدي الكيخيا لقيني في آخر الجلسة وقال لي، معلقاً على مداخلتي الطبية آنذاك: ما كنت أحسب قبل اليوم أنك تحمل شهادة الدكتوراه في الطب!

في موقفي، أو في مقعدي، كمراقب أتيح لي أن أتابع من علٍ ما يجري في قاعة المجلس دوني من مساجلات ومناورات وأرى مشاهد كنت أعجب من بعضها وأضحك من بعضها، ويصدمني بعضها فأتألم وأحزن. مثال عن اللون الأخير من هذه المشاهد ما

جرى في جلسات الدورة الاستثنائية من جدال حول بعض الأمور القانونية انتهى بتماسك بالأيدي بين بعض النواب، بل من اعتداء بالضرب باليد من أحدهم على زميله، واختلط الحابل بالنابل كما يقولون في تلك الجلسة، ففضّ رئيسها، وهو نائب الرئيس محمد العايش، الاجتماع حتى تهدأ الأمور ويعود الانضباط في القاعة وبين النواب.

حكاية هذه الواقعة ليست مما يستحب تذكره أو التندر به. وقد تكون مثيلاتها كثيرة في برلمانات بعض دول العالم. غير أني شخصياً صُدمت بها حين شهدت وقوعها وأسفت لئن ينجرّ أناس مفروض أنهم على شيء من خلائق الصفوة إلى هذا المستوى من السلوك المنتقد. كما أني، خلال سنين كثيرة بعد حدوثها، ظللت استشهد بها كمنطلق لنشاز السلوك في مؤسساتنا السياسية، حين يكون لكل فعل سيىء في هذا السلوك ردة فعل أسوأ. لهذا أبيح لنفسي أن أبسط حكاية تلك الواقعة في ما يلي.



في مجلسنا النيابي الجديد لم يكن التنظيم الحزبي ناضجاً كل النضج. كان هناك تجمعان حزبيان متميزان: الحزب الوطني الذي ورث ماضي الكتلة الوطنية وأكثر أشخاصها، كما ورث الحكم في انتساب أكثر وزراء الدولة إليه، وحزب الشعب المعارض الذي يتزعمه رشدي الكيخيا وناظم القدسي والذي يتألف من أعضاء قدامى في الكتلة الوطنية انشقوا عنها لسبب أو آخر، ومن نواب غيرهم انتسبوا مجدداً إليه. على أن أكثرية النواب كانوا من المستقلين الذين ظلوا بعيدين عن التحزب وإن راح بعضهم يؤامر نفسه في الانتساب إلى هذا الحزب أو ذاك.

كانت أغلبية نواب حلب من المنتسبين إلى حزب الشعب أو ممن آزرهم هذا الحزب في الانتخابات بأن ضمهم إلى قائمته ففازوا فيها. من هؤلاء كان رزق الله أنطاكي ويوسف إليان اللذان نجحا مكان قطبين من أقطاب الحزب الوطني في حلب وهما ميخائيل إليان وليون زمريا. ولم يغفر الحزب الوطني، وهو المسيطر على الحكم كما قلت، لم يغفر لرزق الله أنطاكي بصورة خاصة حلوله محل ميخائيل إليان في النيابة. وهذا ما جعل النائب أنطاكي هدفاً لاحتكاك كانت نهايته اعتداء نائب من الحزب الوطني أو موالٍ للحزب، على النائب الشعبي المذكور.

قصة ذلك الاحتكاك وما أدى إليه لم يثبتها ضبط جلسة المجلس لأن رئيسه أمر بحذفها من الضبط. وأنا أذكر الآن أن جدلاً ثار حول إحدى النقاط القانونية كان أحد المتحدثين فيه رزق الله أنطاكي، وكان محامياً قديراً أصبح فيما بعد أستاذاً في كلية الحقوق. تدخل في هذا الجدل نائب قضاء جرابلس زكي المدرس، وهو فتى مترف ووثيق البنيان، يحمل طباع القبضايات في الكرم والنخوة وفي الشقاوة والتهور أيضاً، وبعيد عن القضايا القانونية كل البعد. ويبدو أن رد رزق الله أنطاكي على هذا التدخل أحنق زكي مدرس، أو أن هذا كان يتحينها فرصة ليهين الرجل، فقد رأيناه يترك مقعده فجأة ويقصد رزق الله فيمسك بتلابيبه وينحي عليه ضرباً بقبضته الحديدية. علت الضجة وتسارع النواب إلى التدخل. كان الرئيس، أعني نائب الرئيس، إلى جانبي يقرع الجرس بيده داعياً إلى الهدوء. خيّل إليّ أن الرئيس، ومثله كان الوزراء من أعضاء الحكومة في المقاعد المتقدمة في القاعة، كانوا يتأملون ما جرى بفتور كالراضين عنه. آلمني هذا وتساءلت في قرارة نفسي: أتراها خطة مدبرة من الحكومة دفع زكي المدرس إلى تنفيذها دفعاً؟!

آلمني هذا كما قلت، ولكن ما كان باليد حيلة. وبدت لي الاستهانة بكل قيمة حضارية على أشدها حين رأيت، والضجة مستعرة، واحداً من نواب حلب يرفع صوته مستنكراً ما جرى فيهرع إليه نائب من عشائر الجزيرة، من الموالين للحكومة بالطبع، ويقول له: أنت أيضاً كذا ابن كذا... ويكيل له صفعة على وجهه!...

ماذا جرى لهؤلاء القوم يا ترى؟ هذا ما سألت به نفسي آنذاك، ولم أجد لسؤالي جواباً. وكما قلت، لم يكن باليد حيلة، كما أنني لم أكن على أية صلة بما جرى ولا لي رضى به. ومع ذلك فإني حين هبطت درجات سدة الرئاسة لأخرج من القاعة، في انتظار أن تهدأ الأمور وتعود الجلسة إلى الانعقاد، رأيت الشيخ معروف الدواليبي، وكان أحد نواب حلب، يتقدم إليَّ ويسألني بصوت محنق، كأنني أحد المسؤولين عما حدث أو أحد الداعين إليه: أيرضيك هذا يا دكتور؟



وصفت التنظيم الحزبي في مجلسنا بعدم النضج. ما كان يطلق عليها اسم الأحزاب في هذا المجلس كانت مجرد تجمعات، قلَّ أن يكون لها برنامج محدد أو مقر ثابت أو تنظيم مكتبي. وهذا بالطبع لا يصح على الأحزاب خارج المجلس التي لم يكن لها ممثلون بين النواب فيه.

من بين هذه الأحزاب الأخيرة كان حزب البعث العربي، ولم يكن أصبح العربي الاشتراكي بعد، وقد أعلن عن تأسيسه رسمياً في عام ١٩٤٦، أي قبل انتخاب مجلسنا بعام واحد. أسماء مؤسسي هذا

الحزب والمنتسبين إليه، وعلى رأسهم ميشيل عفلق وصلاح البيطار، كانت معروفة في أوساط المثقفين والطلاب الجامعيين بصورة خاصة، وقد كنت واحداً منهم. كانت أفكارهم القومية هي أفكارنا حتى إذا لم ننضم إليهم كأعضاء في الحزب. شخصياً لم يكن الانتساب إلى أحد الأحزاب يخطر لي على بال. كنت حريصاً على حريتي الفكرية والسياسية كحرصي على حريتي الشخصية وأكثر. ومع ذلك فما كنت أتأخر، في السنين الأخيرة من الدراسة الجامعية على الأخص، عن مخالطة ذوي الميول الحزبية وحضور اجتماعاتهم التي كنت أتلقى ما يدور فيها بروح انتقادية، أوافق على ما أراه صواباً وأناقش في ما أجده يستحق المناقشة.

وفي ذات يوم، في فترة انعقاد دورتنا الاستثنائية الأولى، جاءني من يقول لي إن الأستاذين عفلق والبيطار يتمنيان أن أزورهما في مقر حزب البعث في حي السبكي للتباحث في بعض الأمور الهامة. رحبت بالدعوة وذهبت لمقابلتهما في أصيل أحد الأيام. قالا إنهما على علم بأفكاري ومعتقداتي القومية مما يجعلني قريباً كل القرب من مبادىء حزب البعث العربي، وإنهما يأملان مني الانتساب إلى الحزب لأكون ممثله والمتحدث باسمه في المجلس النيابي الذي لا يضم نائباً بعثياً. شكرتهما على حسن ظنهما بي وقلت لهما إني حقاً من المقدرين لنشاط الحزب ومن المؤمنين بمبادئه كما سمعت وقرأت عنها. وأضفت قولي أني على استعداد لأكون الناطق بلسانه في كل أمر تطلبونه مني ما دام متفقاً مع ما أراه وأؤمن به، غير إني آسف على عدم تمكني من الانتساب إلى الحزب عضواً عاملاً فيه لأن طبعي، بصورة مبدئية، لا يتلاءم مع التحزب.

على هذا انتهى حديثي مع مؤسسي حزب البعث. لم يعاودا هما

الاتصال بي، كما أني لم أعاود رؤيتهما في تلك الأيام. تجمعنا المصادفات أحياناً فنتبادل الأحاديث العابرة دون أن نعرج على الانتماء الحزبي. التقيت مرة بميشيل عفلق في روما في إيطاليا مع أكرم الحوراني، وكانا آنذاك طريدين لنظام الشيشكلي، فلما علم مني أني في طريقي إلى سويسرا طلب مني أن أقابل نائباً اشتراكياً فيها اسمه ريتشارد برنغولف لأعرف منه مدى ما وصل إليه في أمر قبولهما، هو وأكرم، لاجئين سياسيين في بلده. قابلت الرجل وتحدثنا في الأمر معاً، ولكن الأزمة حلّت بقبول الشيشكلي بعودتهما إلى سورية آمنين. كما أذكر أن التقيت به مصادفة في فندق الأوريان بالاس في دمشق، وكان آنذاك وزيراً للتربية، فسألني عن نشاطي الأدبي وعن القصص التي أكتبها. قلت له إني أتسلى بالكتابة، وليست عملاً جدياً لي. علّق هو على كلامي باستنكار قائلاً: تتسلى؟! هذا هو العمل الذي يدوم، أما عملنا نحن فزائل.

ولست أدري إذا كانت تلك الدعوة اليتيمة التي وجهت إليَّ للانتساب إلى حزب البعث هي السبب في ما أثبت في بعض السجلات الرسمية حول بعثيتي. فقد أنبأني مسؤول كبير في مديرية الأمن السياسي بأن اسمي مسجل في ملفاتهم على أنني من مؤسسي حزب البعث! لم أستغرب هذا، كما لم أستغرب قبله ما قاله أحد محافظي الرقة عند توليه وظيفته في بلدي بأن المشهور عندهم أني شيوعي... وكأن الإنسان إذا رفع صوته في الدعوة إلى قوميته والدفاع عنها، أو إذا دعا إلى العدالة الاجتماعية وإنقاذ الضعفاء من تسلط الأقوياء، لا بد أن يكون عضواً في هذا الحزب أو ذاك...

≈

وقد تحدثت في ما سبق عن المستقلين الذين يكونون أكثرية النواب. ولاء هؤلاء المستقلين، ولا سيما نواب البلدان الصغيرة والعشائر، هو للحكومة في الغالب ما لم تتعرض مصالحهم، من خاصة وعامة، إلى ضرر بقرارات هذه الحكومة أو تصرفات موظفيها. لا يصح هذا، بالطبع، على كل المستقلين. فكثير منا كان استقلالهم وسيلة لتجردهم ودقتهم في مراقبة ما لا يرضيهم من سياسة الحكومة أو من أعمالها، في حين جرت العادة على أن يلتزم الحزبي بقرارات حزبه في قبول الأمور أو رفضها.

وقد بدأت عملي النيابي نائباً مستقلاً وظللت على استقلاليتي حتى انتهى ذلك العمل. لم أتحزب ولم أدنْ بالولاء لجهة حاكمة معينة. كنت حقاً معترفاً بالفضل العميم للرئيس شكري القوتلي على معونته لي في المعركة الانتخابية، وهو ما تحدثت عنه في الفصل السابق، ولكن ذلك الإنسان الكبير ما سعى يوماً إلى أن يسخر اعترافي هذا لإملاء إرادة منه عليَّ. وكنت من ناحيتي أدين له بالولاء حقاً، ولكن في حدود ما يرضي ضميري ولا يخالف معتقداتي. والواقعة التي أسردها في ما يلي تصدق ما أقوله عنه وعني.

في الأشهر الأولى من وجودي في دمشق لحضور دورات المجلس كنت أقيم في حارة شرف، وراء شارع العابد، في بنسيون السيدة فيكتوريا فرحات. عدت إلى البنسيون في ظهر أحد الأيام فوجدت في صالونه ضيفين في انتظاري. الضيفان كانا زميلي في البرلمان، نائب دوما فرزت المملوك، وصديقي الصحافي فوزي أمين صاحب جريدة «النظام» التي تحولت فيما بعد إلى مجلة أدبية باسم «النقاد». رحبت بهما وأنا مستغرب زيارتهما لي في البنسيون غير المألوفة هذه. قال لي فرزت المملوك: جئناك لنقول لك شيئاً... شكري

بك، فخامة الرئيس، عاتب عليك بل غاضب منك. استغربت أنا هذا الذي يقوله زميلي وسألته: عاتب وغاضب؟ لماذا؟ قال: أنت تعرف ولا شك... إنها قضية طعون انتخابات حلب.

كنت على علم بهذه القضية، وقد أوردت أسماء بعض أشخاصها في إحدى الفقرات السابقة. فقد قُدمت طعون ضد انتخابات نائبي حلب رزق الله الأنطاكي ويوسف إليان اللذين فازا على منافسيهما ميخائيل إليان وليون زمريا في انتخابات مدينة حلب. وكان معروفاً عند الجميع أن لميخائيل إليان بصورة خاصة مكانة كبيرة في قلب شكري القوتلي وأن كل هواه معه، وأنه يريد له النجاح. قال لي فرزت المملوك: ولكن يبدو يا فلان أنك غير متحمس لما يريده فخامة الرئيس ولقبول الطعن في انتخاب رزق الله ويوسف. لو أنك بذلت بعض الجهد لفسخ انتخابهما ولفاز الرجلان اللذان يريدهما الرئيس.

لم يكن الأمر في هذه القضية كله في يدي. إلاّ أن الشائع كان أني عنصر نشيط في أوساط البرلمان، لي قدرتي الكبيرة على الإقناع، علاوة على أن عدداً من النواب، ومنهم نواب الرقة وعشائرها يسيرون بسيري. في هذه القضية بالذات كان رأيي بتثبيت انتخاب النائبين الحاليين، وهو رأي لم أخفه في أحاديثي مع علمي بأن هوى رئيس الجمهورية هو مع ميخائيل إليان وفوزه. إلاّ أن المتفق عليه هو أن رئيس الجمهورية للجميع، وأنه لا يستغل سلطته لهواه. وجاء فرزت المملوك ورفيقه ليخبراني بأن الرجل الذي أكبره وأعترف له بالفضل يأخذ عليَّ عدم اتباعي لهواه.

في صباح اليوم التالي توجهت إلى القصر الجمهوري وطلبت مقابلة الرئيس. تلقاني شكري بك بترحابه المعتاد في مكتبه، مستقبلاً إياي

على عادته كذلك وحدي. قلت له: يا فخامة الرئيس، جئت إليك وأنا مملوء الصدر حزناً. قال: ماذا حدث؟ قلت: بلغني أنك غاضب من سلوكي ومن آرائي في قضية طعون نواب حلب. أنا على علم بمنزلة بعض المرشحين في نفسك. ولكن القضية المطروحة قضية يحكم فيها الضمير والوجدان والنصوص القانونية. إني أضع بين يديك استقالتي من النيابة، ولك أن تتصرف بها كما تشاء. وأقول مخلصاً إني أتنازل عن النيابة بكل رضى لقاء أن لا تكون غاضباً عليَّ. كل ما أرجوه هو أن لا تكلفني بتصرف لا يرضي ضميري أو يخالف ما أعتقد فيه الصواب.

جاءني رد شكري القوتلي بهدوء، مباشرة ودون محاورة أو مداورة. قال لي: اسمع يا دكتور. ما نقل لك عن لساني لا صحة له بتاتاً. وأنا لا أكلفك بشيء لا يرضى به ضميرك. أنت شاب في أول عمرك فاحرص دوماً على أن تتصرف بما يرضى به الضمير. اعمل ما تراه هو الصواب، وليكن في علمك أن ذلك لن يغير أبداً من محبتي لك وتقديري لك. أنا لست غاضباً منك لشيء أو عاتباً عليك بشيء. اذهب بارك الله فيك.

«بارك الله» هي الكلمة التي كان ينهي بها الحديث دوماً. وقد ثبّت مجلس النواب بأكثرية أعضائه بعد ذلك نيابة رزق الله أنطاكي ويوسف إليان، ولم أر من شكري القوتلي، لا لهذا الأمر ولا لسواه، أي تغير في عطفه عليَّ أو رعايته لي.



بانتهاء الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب السوري، وذلك في

منتصف أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٧، انتهت ولاية أعضاء مكتب المجلس لتلك الدورة، رئيساً وأميني سر ومراقبين. وكان على النواب أن يختاروا أعضاء جدداً لذلك المكتب حين بدأت الدورة العادية الأولى في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وعلى الرغم من أن لأمانة السر مركزها المرموق مما يجعل الكثيرين من النواب يطمحون إلى الفوز بها، فقد وجدت أني بلغت غايتي منها وفضلت أن يكون مقعدي في القاعة، حيث أستطيع التحدث والمداخلة كلما عنَّ لي ذلك أو احتجت إليه. ألحَّ عليَّ كثير من الزملاء بأن أرشح نفسي للأمانة في هذه الدورة أيضاً فقبلت إرضاء لهم، ولا سيما في استجابة مني لرغبة الأمير مجحم بن مهيد، نائب عشائر الرقة، الذي كان لي نصيراً وراعياً قبل الانتخابات وبعدها وكنت أكنّ له الكثير من التقدير والاحترام.

قبلت ذلك الترشيح لنفسي على كره في الواقع. فاز بدوي الجبل بالمقعد الأول لأمانة السر في أول دورة للانتخاب، أما عن المقعد الثاني فقد نلت أغلبية الأصوات له ولكنني لم أبلغ النصاب القانوني، فكان لا بد من إعادة الانتخاب. وجدتها فرصة للانسحاب من الترشيح والتخلص من منصب لا أريده. وهكذا تحقق لي أن آخذ مقعدي في قاعة المجلس مع زملائي الآخرين.

زملائي الذين كان مجلسي دوماً إلى جانبهم كانوا شباباً من سني، كلهم مستقلون وبعيدون عن التحزب مثلي، تجمعني بأغلبهم الميول الثقافية والعقلية العصرية. أذكر منهم نائبي حماه عبد الرحمن العظم وأديب نصور، ونائب مصياف جهاد الهواش، ونائب دير الزور توفيق الهنيدي، ونائب دمشق فريد أرسلانيان، ونائب حارم رشاد برمدا الذي كان يكبرنا سناً وكانت له ميوله إلى حزب الشعب قبل

أن ينتسب إليه انتساباً كاملاً. إلاّ أن تخليّ عن أمانة السر لم يرحني منها بصورة دائمة، فكلما تخلف واحد من الأمينين لسبب من الأسباب عن حضور إحدى الجلسات كان من يقوم بالرئاسة يدعوني إلى أخذ مكان الغائب وكيلاً موقتاً عنه. وأصبح هذا يكثر حدوثه حين عاد فارس الخوري من هيئة الأمم وأصبح هو الرئيس بصورة دائمة، إذ كان يؤثرني دوماً بدعوته إياي إلى الجلوس إلى جانبه كلما صح له ذلك. ولا بد لي قبل أن أروي بعض ذكرياتي عن تلك الجلسات إلى جانبه أن أقص حكاية تعرفه بي وبرفاقي في واقعة كتبت عنها في إحدى المرات مقالاً جعلت عنوانه «مؤامرة على فارس الخوري».



في ذلك المقال كتبت ما يلي:

في مطلع عام ١٩٤٩ عاد فارس الخوري من نيويورك، حيث كان ممثلاً لبلده سورية في هيئة الأمم المتحدة، وحيث رأس مجلس الأمن الدولي في واحدة من دوراته التاريخية البالغة الخطورة. عاد من نيويورك إلى دمشق ليتولى بصورة عملية، ولأول مرة، رئاسة المجلس النيابي السوري في دوره الاشتراعي الرابع. لقد انتخب فارس الخوري رئيساً لهذا المجلس في ذلك الدور الاشتراعي منذ انعقد لأول مرة في صيف عام ١٩٤٧، وهو غائب عنه. وتكرر انتخابه للرئاسة في غيابه عرفاناً من زملائه النواب بمكانته وإدراكاً منهم بأن المحل الذي يشغله في هيئة الأمم لا يمكن أن يملأه غير فارس الخوري، لسان سورية ولسان العرب المنافح عن قضاياها وقضاياهم بأبلغ حجة وأوسع اطلاع وأفصح بيان.

وكان المجلس النيابي الذي جاء فارس الخوري ليترأسه بعد طول غياب يضم عدداً كبيراً من نواب المجالس السابقة، ونواباً جدداً من المتقدمين في السن أو ممن لهم شهرة في العمل السياسي أو في الفعالية الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية. وإلى جانب هؤلاء ضم المجلس نواباً شباباً فازوا بتمثيل مواطنيهم في البرلمان للمرة الأولى، كانوا من صغر السن بحيث اضطر بعضهم إلى تصحيح قيد ولادته بدعوى أمام القضاء كي تتوافر له شروط خوض المعركة النيابية. وقد لاحظ هؤلاء الأخيرون أن فارس الخوري كان يحابي الأولين، من ذوي السابقة والشهرة، على حسابهم هم الشباب في المناقشات الدائرة تحت قبة البرلمان. فإذا قرع نائب شاب المنضدة أمامه مستأذناً في أن يدلي برأيه في قضية قيد البحث، تجاهل الرئيس طلبه وأعطى حق الكلام لمحمد نوري الفتيح الذي كان زميله في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٢، أو لحكمت الحراكي رصيفه في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨، أو لفلان أو فلان ممن عرفهم نواباً مثله في المجالس المتعاقبة، أو لأحد المرموقين وذوي الوجاهة. فكأن فارس الخوري كان يجد طبيعياً أن يتجاوز هؤلاء الشباب الذين كانوا أصغر عمراً من ابنه، فيعطي الأولوية لآراء كبار السن من المعروفين ذوي الحنكة والدراية.

وقطعاً لم يكن هذا التصرف ليرضي النواب الشباب الذين تجمع عدد منهم يناهز التسعة في كتلة وحدت بين أعضائها مقاربة السن وطموح الشباب، مثلما قارب بينهم استقلال الرأي وعدم الانتماء إلى الأحزاب الرسمية آنذاك. فما الذي يفعلونه لكي يغيروا من سلوك رئيسهم العلامة، الذي يكنون له كل حب وتقدير، تجاههم؟ وكيف يتصرفون ليقنعوه بأن ما قاله المتنبي عن الحداثة التي هي ليست عن حلم بمانعة، وأنه «قد يوجد الحلم في الشبان والشيب»،

يصح في دمشق تحت قبة برلمانها اليوم مثلما صح في مصر أيام دولة كافور فيها؟!

وللجواب على هذا التساؤل تباحث أولئك النواب التسعة وخططوا لمؤامرة يستهدفون بها رئيسهم المستهين بقدرهم على رجاحة عقله وواسع معرفته، متحينين لتنفيذها أقرب فرصة تسنح لهم.

ولقد سنحت تلك الفرصة سريعاً، عندما بدأ المجلس مناقشته لموازنة الدولة لعام ١٩٤٩، وعند مناقشة موازنة المجلس النيابي بالذات في الأسبوع الأول من شهر شباط/ فبراير من ذلك العام.

المعتاد عند عرض الفصل الخاص بموازنة المجلس النيابي أن يصدقها أعضاؤه بسرعة وبدون مناقشة، أو بعد مناقشات شكلية يختمها النواب برفع أيديهم موافقين على بنود الفصل واحداً بعد واحد، ثم موافقين على الفصل بأجمعه. فالمسؤول عن موازنة المجلس هو رئيسه، وللنواب كامل الثقة بشخص هذا الرئيس وبحرصه على أن تنفق أموال الخزينة في ما خصصت له من دون تهاون أو إسراف. وقد جرى الأمر في ذلك العام في البدء كما هو معتاد، إذ وافق النواب على بنود موازنة المجلس المطروحة عليهم مفردة، بدون تلكؤ. إلاّ أنه حين طلب الرئيس الموافقة على مجمل الفصل حدث ما لم يكن في الحسبان. فقد ارتفع من جانب أحد الصفوف في مدرج القاعة صوت قرع الأقلام على المناضد، تسعة أقلام في آن واحد، يطلب أصحابها الكلام قبل أن تتم الموافقة التي يدعو إليها الرئيس.

كانت تلك أولى حلقات المؤامرة المخطط لها. التفت سائر النواب إلى مصدر الضجة التي أثارها قرع الأقلام التسعة مستغربين، وأكثر

منهم استغراباً كان فارس الخوري لاعتراض هؤلاء الأعضاء الصغار سير موافقة روتينية لم يسبق لأحد أن جادل فيها. إلاّ أنه مع ذلك أشار إلى أحد أولئك النواب معطياً إياه حق الكلام. وكان ما قاله ذاك النائب الشاب داعياً إلى استغراب أشد، لإثارته قضية غفل عنها كل أعضاء المجلس على الرغم من صحتها ومنطقيتها. قال النائب الشاب إنه، مع احترامه للرئيس المسؤول عن وضع ميزانية مجلسه، لا يمكنه الموافقة على محتوياتها لما فيها من تهافت وإسراف لا مبرر له. لقد لاحظ مثلاً أن الميزانية رصدت مبلغ ألفين وخمسمائة ليرة سورية نفقات انتقال وصيانة لسيارة رئيس المجلس النيابي... قد لا يكون هذا المبلغ كبيراً، ولكنه لاحظ في الوقت نفسه أن المبلغ المرصود لسيارة رئيس الوزراء هو ألف وخمسمائة ليرة سورية فقط... والمفروض أن سيارة رئيس الوزراء الذي يمثل السلطة التنفيذية مهيأة للتجول في كافة مناطق الدولة، بينما يقتصر تجول سيارة رئيس المجلس على مسيرها بين منزله في القصاع ومكتبه في طريق الصالحية! فهل يرضى النواب أن يوافقوا على موازنة فيها هذا الإسراف وهذا التباين في التقدير؟

كان ما قاله المعترض الأول واضحاً ولا مدفع في منطقيته، مما حدا بفارس الخوري إلى أن يهز هامته الضخمة موافقاً، وعلى شفتيه ابتسامة خفيفة، وإلى أن يأمر بإعادة هذا البند إلى لجنة الموازنة لدراسة الأرقام الواردة فيه مجدداً. إلاّ أن ذلك لم ينه المشكلة. إذ طلب الكلام نائب آخر من أولئك التسعة، ودلَّ على ثغرة أخرى في بند آخر من الفصل المطلوب الموافقة عليه. وتلاه آخر وآخر، طعنوا كلهم في هيكل تلك الموازنة التي رئيس المجلس مسؤول عن صحة تأليفها.

ولم يكن فارس الخوري محتاجاً إلى كل ذكائه ليعرف قصد أولئك

الزملاء الصغار من إعاقتهم التصديق على موازنة المجلس. إنهم في كل ما تكلموا به لم يخرجوا عن منطوق مواد النظام الداخلي في مناقشة الموازنة، ولا تجاوزوا التهذيب في الإشارة إلى مسؤوليته كرئيس عن إعدادها. قال وهو يوجه كلامه إلى كافة أعضاء المجلس إنهم ولا شك يعلمون أن الذين أعدوا الموازنة أثناء غيابه في نيويورك هم أعضاء مكتب المجلس وموظفوه الإداريون، وإنه يرى الآن أن يحال كامل الفصل إلى لجنة الموازنة ليدرس من جديد بإشرافه شخصياً. ثم استدار إلى جانب القاعة الذي اتخذ فيه النواب الشباب التسعة مقاعدهم متجاورين، واتسعت ابتسامته وهو يتطلع إليهم كأنه يقول لهم بها: الآن عرفتكم يا مكرة... فهل رضيتم؟

حدث هذا منذ واحد وثلاثين عاماً (المقال مكتوب في عام ١٩٨٠). وقد عادت هذه الواقعة إلى بالي منذ أيام عندما كنت أتفقد مكتبتي فالتقطت يدي من أحد رفوفها كتاباً عنوانه «موجز في علم المالية» تأليف «فارس الخوري أستاذ العلم المالي وأصول المرافعات المدنية في معهد الحقوق، وعضو المجمع العلمي العربي في دمشق». على الصفحة الأولى من ذلك الكتاب قرأت الجملة التي خطها فارس الخوري: هدية من المؤلف إلى الدكتور عبد السلام العجيلي، في ١٩٤٩/٢/٣. كانت تلك جائزتي من أستاذنا الكبير وعلامتنا، لحقني بها رئيس مكتبه عند خروجي من تلك الجلسة الطريفة التي كنت فيها أول المتكلمين المعترضين، كما كنت في ذلك المخطط الأول لمناورتها... مناورة عرّفت فارس الخوري بتلك العصبة من النواب الشباب، وكانت فاتحة رعاية منه لهم، ولي أنا كاتب هذه السطور خاصة، امتلأت منها ذاكرتي من ذلك الإنسان الفذ بكل مفيد وممتع ونبيل.

≈

كلما تغيب واحد من أميني السر كان فارس الخوري يشير إليَّ كي آخذ مكان المتغيب إلى جانبه على سدة الرئاسة. كان يسألني عمن لا يعرفه من الخطباء والمتداخلين في المناقشات، ولا سيما أولئك الذين يسهبون في الكلام ولا يكون لكلامهم زبدة مفيدة. ويحدث أحياناً حين تكثر الخطب الطويلة في مواضيع متشابهة أن يضع نظارتيه السوداوين على عينيه ويقول لي: إذا حدث شيء مهم نبهني! ثم يستسلم إلى إغفاءة خفيفة لا يدل عليها جمود جذعه على مقعده وراء السدة العالية. وفي أحيان أخرى كنا نترك الخطباء لكلامهم الكثير ونتسارر أنا وهو الحديث عن بعض القضايا الفكرية أو اللغوية.

كنت في سبيل نظم قصيدة لي ساخرة عنوانها «جنة النفط»، تتحدث عن مواقف بعض الحكّام العرب حيال القضية الفلسطينية. وهي قصيدة لم تنشر في حينها ولكنها سارت على الألسن وادعاها كثيرون لأن اسمي لم يوضع عليها. كان على لساني هذا البيت:

وما والدي في مسجد القدس موسد
وليس لأجدادي بغزة أقبر

فسألته: هل يجمع قبر على أقبر؟ هزَّ هامته الضخمة وقال لي فوراً: كيف لا؟ ألا تحفظ بيت أبي العلاء حين يقول:

أرواحنا معنا وليس لنا بها
علم، فكيف إذا حوتها الأقبر؟

فأثبت الكلمة في مكانها مع أن لسان العرب وقواميس أخرى لم

تذكرها كجمع لقبر. ففارس الخوري حجة والمعري حجة، والعرب جمعوا نهراً على أنهر وعصراً على أعصر وسهماً على أسهم ونجماً على أنجم...

وحتى حين لا أكون معه على سدة الرئاسة كان يحدث أن يطّلع على بعض مطارحاتي ودعاباتي الأدبية، فيتقبل تداولنا أنا وأصدقائي لها وكأنه يباركها. وأنقل في ما يلي فقرة هي جزء من مقال كنت كتبته ونشرته في أوائل السبعينيات بعنوان «شعراء في حلقة الزهراء». وحلقة الزهراء التي أعنيها كانت صالوناً أدبياً يعقد في منزل السيدة زهراء العابد، زوجة رئيس الجمهورية السابق، تأسست في عام ١٩٤٥. كنت أحد رواد الحلقة وأنا طالب جامعي، كما استمريت في التردد عليها حين عدت إلى دمشق عضواً في مجلس النواب. وعلى أثر أحد اجتماعات ذلك الصالون حدثت الحادثة التي تكلمت عنها في ذلك المقال.



في المقال كتبت ما يلي:

ابتعدت بعض الوقت عن حلقة الزهراء لما تخرجت طبيباً وتركت دمشق إلى بلدتي. ثم عدت إليها حين عدت إلى العاصمة نائباً في المجلس النيابي السوري سنة ١٩٤٧ والسنين التي بعدها. وفي ذلك المجلس كنت زميلاً للشاعر الكبير بدوي الجبل الذي كان نائباً وأميناً لسر المجلس، وكان الرئيس فيه العلامة المرحوم فارس الخوري. في أصيل أحد الأيام كنت في زيارة لصديقي الشاعر الكبير في فندق الأوريان بالاس، فاقترحت عليه أن يحضر معي ندوة لحلقة الزهراء

كان موعدها بعد ظهر ذلك اليوم، على أن نخرج من الندوة إلى جلسة المجلس النيابي التي كانت ستعقد في وقت لاحق في المساء. لم يبد الأستاذ البدوي استجابة لما اقترحته، وتعلل في البدء بواجبه أن يصل قبل النواب الآخرين إلى مكتبه. ثم نزل على إلحاحي وقبل مرافقتي بعد أن وعدته بأن نترك الجلسة مبكرين.

كان اجتماع الحلقة في تلك الأمسية مثل كل اجتماعاتها ندوة أدب وسمر رفيعين. كما أنها حفلت، إلى جانب روادها من المثقفين والكتّاب، بزمرة رائعة من السيدات والأوانس تألقت بينهن صبية فاتنة الحسن رقيقة التهذيب تفيض ظرفاً وحيوية، هي الآنسة سلمى ع... وبدا لي أن صديقي الشاعر لم يندم على نزوله عند اقتراحي، بل إن جو الندوة راق له إلى درجة نسي فيها جلسة البرلمان التي حان انعقادها. وكما فعلت حين استصحبته إلى هذه الندوة كان عليَّ أن ألح عليه، وأن أذكره بمقعده الذي ينتظره إلى جانب رئيسنا وأستاذنا فارس بك، حتى يطاوعني فيغادر مقر حلقة الزهراء إلى دار مجلس النواب.

وفي الجلسة، وبينما كنت في مقعدي إلى جانب زملاء من النواب الشباب كنت أؤلف وإياهم كتلة واحدة، جاءني أحد السعاة يحمل إليَّ ورقة مطوية من أمين السر الذي كان في مقعده إلى جانب الرئيس. فضضت الورقة فإذا فيها بيت شعر واحد، هو التالي:

لا تبالي والخير في أن تبالي
ألهجر تصد أم لدلال

ضحكت، وسألني زملائي ماذا تريد الرئاسة مني، فتهربت من الجواب. كنت أعرف ماذا حرّك شيطان الشعر في صديقي، أو من

حرّكه. فتناولت قلمي ورحت أجيبه، وكتبت تحت البيت الأول هذه الأبيات:

لو تراها وأومضت مقلتاها
تسكب الشوق في ثنايا السؤال
أين لا أين شاعر «بدوي»
ملهم الروح عبقري الخصال
قلت أودى بلبه يا سليمى
خافق هام في فنون الجمال
كلنا في هواك صب عميد
مثل بدو السهول بدو الجبال

وأعدت الورقة مع الساعي إلى منصة الرئاسة وعيني عليه، وكذلك أعين زملائي. ولحظنا جميعاً كيف قرأ البدوي الورقة ومال بها إلى الرئيس يتلوها عليه، وكيف كان فارس الخوري يهز هامته الضخمة لتلك التلاوة. وانصرفنا بعض الوقت إلى متابعة أعمال الجلسة ورفاقي في تساؤل عما بيني وبين أمين سر المجلس ورئيسه من مراسلة. ولم يلبث الساعي أن عاد إليَّ بورقة أخرى مطوية، فضضتها فإذا بها تحمل هذه الأبيات الرائعة:

ما لسلمى بعد المشيب ومالي
بدعة الحب صبوتي واكتهالي
إن حب الجمال أصبح عندي
بعد شيبي عبادة للجمال
كلما لاح بارق من سناه
جن قلبي وضل أي ضلال

وأنا الظامئ القنوع كفاني
عن ورود الغدير ومضة آل
أعشق الحسن نظرة وحنانا
ورؤى حالم وطيف خيال
وأحب الجمال يلهمني السحر وأهواه مشرباً بالدلال

قرأت الورقة وطويتها محتفظاً بها لنفسي، غير مشبع فضول رفاقي، ولا فضول الصحافيين الذين كانوا يرقبون من شرفتهم رواح السعاة ومجيئهم بين سدة الرئاسة وكتلة النواب الشباب في قاعة المجلس بهذه الأوراق المكتوبة. لقد ظنوها تتعلق بإحدى المناورات السياسية التي كان المجلس النيابي مسرحاً لها، فجاءوا إليَّ بعد انفضاض الجلسة يسألون ويلحون في السؤال. غير أني لم أطلع أحداً على خفي الحكاية، ولم أنشر هذه الأبيات التي أوحتها حسناء في حلقة الزهراء ونظمها نائبان من نواب الأمة، قبل هذا اليوم. حتى تلك الفاتنة التي حملها زواجها بابن عم لها من الفرع العراقي لأسرتها إلى بلد بعيد عن دمشق، حتى تلك الفاتنة لم تدرِ بما ألهمته من شعر وأثارت من اهتمام، وبما شغلت به عدداً من النواب والصحافيين من حيرة وتساؤل.



وما دمت قد تطرقت إلى المطارحات الأدبية وما يشبهها في المجلس النيابي فإني سأنقل إلى القارئ في ما يلي مقامة أدبية ساخرة عنوانها «المقامة البرلمانية». كنت كتبت هذه المقامة في رسالة رداً على مقامة عنوانها «المقامة المسكوبية» أرسلها الصديقان عبد المطلب الأمين وهشام دياب من موسكو، حيث كانا يتوليان أعمال السفارة

السورية في عاصمة الاتحاد السوفياتي آنذاك، أرسلاها إلى أصدقائهما في دمشق وإليَّ بصورة خاصة.

كان ذلك في أول التحاقي بعملي النيابي في المجلس. وقبلها كنت معروفاً في الوسط الثقافي في دمشق، ومنذ أيام الدراسة الجامعية، بأني أكتب قصصاً متميزة وأنشر مقامات ضاحكة في صحف ذلك الزمان. وهذا ما ساق عبد المطلب وهشام، وهما من رفاقنا في الفترة الجامعية وفي النشاط الأدبي، إلى أن يكتبا رسالة بأسلوب المقامات إلى أصحابهما المترددين على أماكن تجمعهم في دمشق، ولا سيما في مقهى البرازيل الذي كانت له شهرته في تلاقي المثقفين آنذاك. والمقامة المسكوبية مقامة طويلة، وأنا أجتزىء منها، قبل نشر المقامة البرلمانية، المقاطع التي تذكرني وزميلي نائب دمشق فريد أرسلانيان. وفي هذه المقاطع إشارة إلى المقامات التي كنت أكتبها وإلى قصة لي مشهورة رويت فيها حكاية جريحة حسناء اضطر طبيبها المسعف، لعدم توفر دم معط ينقله إليها، إلى أن ينقل إليها دمه هو من عروقه.

يقول ذانك الصديقان في آخر مقامتهما:

... أما فريد النائب، فلعله اليوم عن البرازيل غائب، قانع بالوجاهة والراتب، مهمل شؤون المكاتب. فإن كان كذلك فهو ولد عاق، سيلاقي في النيابة القادمة الأهوال والمشاق، وسوف نناصر خصمه جدياً، ولو كان جاهلاً أمياً، أو خائناً رجعياً، لا يعرف عربياً ولا تركياً. أما صاحبنا عبد السلام، فعليه منا ألف تحية وسلام، لأنه من حملة المباضع والأقلام، ونجزم أنه للبرازيل قد آب، بعد أن أخرج جماعة من النواب، من الرقة والباب، فصدق عليه قول ربكم على وجه التقريب: منها خلقناكم وفيها نعيدكم. وإلى الدكتور نتوجه

بالقول، بعد الاعتماد على ذي الحول والطول، راجين ألا تشغله الاجتماعات، وسخيف المقالات والخطابات، وتسقيط الحكومات وتنصيب الوزارات، عن كتابة البديع من المقامات والحرير من العبارات... وفي ذلك يقول القائل:

عبد السلام تحيتي وسلامي
لا تنس توجيهي ونصح كلامي
دمك الزكي أرقته بعروقها
فأعدتها من عالم الأوهام
ردت إليها الروح بعد طلوعها
وتذكرت ما مرَّ من أيام...
تلك الأقاصيص التي نمقتها
تسوى النيابة في بلاد الشام
خسيء الحريري أن يصوغ مقامة
حلت من الآداب خير مقام

وهنا أقبل المساء وجاءت الديفوشكات، فتيات موسكو الجميلات، فتعذرت الكتابة... فإلى رسالة قادمة ودمتم محترمين، وإذا لم تكتبوا لنا فسوف نكون على هذه الرسالة نادمين.

موسكو، كرر على عجل،
في يوم من أيام تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٣٦٦هـ.
هشام/ عبد المطلب

وكان على هذه المقامة جوابي الذي أرسلته، متحدثاً فيه بلسان الأصحاب في دمشق، إلى الصديقين في موسكو بعنوان «المقامة البرلمانية» وهي الآتية:

من سكان الكمال والبرازيل، جماعة القال والقيل، خفيفهم والثقيل، إلى المقذوفين في ثلوج الأحقاف، أو وراء جبل قاف، عبد المطلب الذي هو بأعمال المفوضيات قائم، وهشام الذي في أحضان الديفوشكات نائم، الممثلين عنا وعن أولاد آدو، وعن فيتا طوطح ويوسف لينيادو، في بلاد يركب فيها القطار، ويتغدى بها بعد الإفطار، وإذا ركب امرؤ طيارة فيها طار.

سلام وكلام، إلى عبد وهشام، وبعد السلام أشواق، تحترق في وصفها الأوراق، أوفر في العد من قملات الصافي، وأرق من أعصاب لطفي اليافي، نسأل فيها عن الحال، أحرَّ السؤال، وعن الفودكا والكافيار، أهما من منبوت الأرض أم من محصول البحار؟ وما أمر الفودكا أمام البلابان، أو ابن عمه قازان، والكافيار، أمام مخلل الخيار، أو مازة مقهى مسمار؟

أما إن سألتم عنا يا أهل موسكو، فإن حالتنا فياسكو. وكيف بمن خلت منهم الجيوب، وكان سميرهم أبو قيوب؟! لا يزال نهارنا صاحياً وليالينا سكرى، ننتقل فيها من حانة إلى أخرى، حتى النيابة دردحناها، وانتخبنا لها فريداً وعبد السلام فشرشحناها. فبعد أن كانت صنعة الأرستقراط، جررناها معنا إلى سقراط، وأسكرناها معنا في كوكي، وسقيناها زودياكا بعد جوكي. فلما ضاق بها الأمر بكت، وذهبت إلى محمد العايش رئيس المجلس واشتكت، وقالت له: يا بعد عيني، ويا أرشق من الرمح الرديني:

أشكو إليك المفلسين وقد أتوا
متنكرين بهيئة النواب

فرغت جيوبهم وطال لسانهم
ولبئس هذا الصنف من خطابي
يمشون مثل الكادحين بيادة
حافي الرؤوس مهركلي الأثواب
لهفي على القوم الذين عرفتهم
في سالف الدورات والأحقاب
ركبوا على الروزريس في غدواتهم
والوسكي مثل الماء في الأكواب
لم ينبسوا في البرلمان بهمسة
وجفونهم لم تكتحل بكتاب
هيهات يرجع لي الزمان أحبتي
ويعيد عهد الأنس من أحبابي

فلما سمع الرئيس كلامها، بكى حسرة أمامها، ثم حكّ رأسه بمداسه، وشدّ تكته على لباسه، وانطلق يصيح، بالديري الفصيح:

خففي الشكوى وكفي دمعك
أنا في ألبلوى غريق مثلك
كم دعوت الله في جنح الدجى
لطلوع الفجر بلكي تهلكي
علني أخلص من فلسفة
وخطابات كضرب الفشك
وشباب نغصوا عيني بها
بوظوا برغي دماغي المنهك
ليتهم منها جنوا فائدة
إنما هو كله حكي بحكي

هذا عن جلسات البرلمان، والعجيلي وأرسلان. وأما عن حلقات الإخوان، فإن لواءها لا زال معقوداً، ورواقها لا يزال ممدوداً...

إلى آخر المقامة، المؤرخة في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٨، والتي لا تتعلق خاتمتها بالذكريات السياسية. والمقامة بكاملها منشورة في كتابي «المقامات» المطبوع عام ١٩٦٣



لا بد لي من القول إن أكثر ما رويته من ذكريات في صفحات هذا الفصل إنما يتعلق بوقائع هامشية بالنسبة إلى الأعمال الجادة في المجلس. وأقصد بالأعمال الجادة مشاريع القوانين التي تقدم إلى النواب لمناقشتها لقبولها أو ردها، واقتراحات النواب على الحكومة، ودراسة شكاوى المواطنين ومتابعة العمل لإنصافهم، ورقابة سياسة الحكومة داخلياً وخارجياً. وهي أعمال كانت شغل النواب الشاغل في دورات المجلس وجلساته المتلاحقة. يضاف إلى هذه قضايا تتفاوت في الأهمية، بل في الخطر، مما يتعلق بأمن البلاد وبتكوين الدولة وحتى بوجود الأمة. أذكر من هذه القضايا في فترة عملنا النيابي ثلاثاً، هن قضية سورية الكبرى، وقضية تعديل الدستور بما يسمح للرئيس القوتلي ترشيح نفسه لولاية رئاسية جديدة، ثم قضية العرب الكبرى في ذلك الزمن وكل الأزمان، وأعني بها القضية الفلسطينية.

وعلى كون هذه القضية الأخيرة هي الأهم بين القضايا الثلاث، فإني أرجىء الحديث عنها في الفصول الآتية إلى الأخير، وأبدأ برواية ذكرياتي عن القضيتين الأوليين: سورية الكبرى وتعديل الدستور.

الفصل الرابع

قضية سورية الكبرى

«سورية الكبرى» هو اسم حلم سكن مخيلة الأمير، ثم الملك، عبد الله بن الحسين الهاشمي منذ عهد إليه بتولي حكم شريط من الأرض السورية اقتطع منها في عام ١٩٢٠، بين الأردن والصحراء الشامية، باسم إمارة شرقي الأردن. كان هذا الحلم يخبو ويتوهج بين الحين والحين في مخيلة صاحبه، ويأمل فيه، إذا تحقق، أن يبني لنفسه مملكة مثل مملكة أخيه فيصل في العراق، لا أن تقتصر سيطرته على هذا الشريط الهزيل والفقير والمصطنع اصطناعاً. في الفترة التي كانت سورية فيها تحت الانتداب الفرنسي تناضل المحتل في مظاهرات وإضرابات وثورات متلاحقة كان هذا الحلم يبرز على لسان الأمير عبد الله في تصريحات متباعدة ووعود جوفاء بطرد ذلك المحتل بجيش أردني ما هو في الحقيقة غير صنيعة إنكليزية. وحين استطاعت سورية في نهاية المطاف أن تفوز باستقلالها التام،

وبرزت في الوقت نفسه المشكلة الفلسطينية بكل أخطارها، ازداد توهج هذا الحلم في تفكير الأمير. كان قد حوّل إمارته إلى ملكية، فأصبح يطالب بأن تتخلى سورية عن نظامها الجمهوري المستقل وتنضم إلى مملكته التي كانت، تحت ستار معاهدة استقلال هشة، مجرد تابع للأمبراطورية البريطانية بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية.

تظاهرت مطالبة الملك عبد الله بهذا الانضمام في أقوى أشكالها في عام ١٩٤٥ فجوبهت هذه المطالبة بالرد العنيف من السوريين حكومة وشعباً. ولكن ذلك لم يثن هذا الملك عن التغني بحلمه وإطلاق التصريحات والدعوات المتتالية، زاعماً أنه يعبر بذلك عن رغبات الشعب السوري وأن تحقيق حلمه هو تحقيق لأماني الأمة التي تضمنها قرار المؤتمر السوري المنعقد في ٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٠. وحين انتهى أمد مجلس النواب السوري، المنتخب عام ١٩٤٣، وأجريت الانتخابات للمجلس الجديد في عام ١٩٤٧، وجد الملك عبد الله الفرصة سانحة ليؤكد مطالبته البائسة، فأطلق بهذه المناسبة تصريحاً جديداً قال فيه: «إني أعقد آمالاً كبيرة على البرلمان السوري الجديد، الذي يضم نخبة من رجالات سورية المخلصين، ولا سيما الشباب المثقف منهم...». وكانت هذه فرصة سانحة لي أنا أيضاً لأقول رأيي الشخصي في مطالبة الملك، بل وفي الملك نفسه، وهو رأي لم يكن ابن الساعة بل كان حصيلة لمتابعتي تصرفات عبد الله بن الحسين في كتب التاريخ المعاصر، منذ أيام عمله في ظل والده الشريف حسين بن علي وإلى جانب أخوته الأمراء الهاشميين علي وفيصل وزيد.

كنت، عندما أطلق الملك تصريحه هذا، قد انتخبت نائباً عن

منطقتي وهي قضاء الرقة، بمعنى أني كنت أحد المعنيين بمحتواه ما دام مطلقه يذكر أنه يعقد آمالاً كبيرة على الشباب المثقف من أعضاء البرلمان الجديد. ولم يكن هذا البرلمان قد بدأ عقد جلساته عندما صدر التصريح، لذلك فقد بادرت بإعلان رأيي فيه في مقال أرسلته من بلدتي إلى جريدة «القبس» في دمشق، فنشر افتتاحية فيها في عددها الصادر في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧. نشر المقال بعنوان «من نائب سوري شاب إلى الملك عبد الله»، وقد جعلت مقدمته مقطعاً من صلب تصريحات جلالته أوردتها بهذا الشكل:

> «إنني أعقد آمالاً كبيرة على البرلمان السوري الجديد الذي يضم نخبة مختارة من رجال سورية المخلصين ولا سيما الشباب المثقف منهم... فإذا عملوا بوحي ضميرهم وأيدوا مشروعي وهو مشروع أول مؤتمر سوري عقد في دمشق أيام المغفور له أخي فيصل ونادوا بسورية الكبرى وقرروا استفتاء الشعب شكرت لهم وطنيتهم الصادقة، وإلاّ فإنني أرى نفسي مرغماً على اتخاذ الخطوات الفعالة لتحقيق المشروع.
>
> إن الجيش الأردني، جيش الخلاص، سيؤدي واجبه على الشكل الأكمل».
>
> الملك عبد الله

بعد هذه المقدمة جاء مقالي كما يلي:

تفضل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين فوثق بنا نحن الشباب من نواب المجلس السوري الجديد وعقد علينا آماله

الكبيرة في الاستجابة إلى دعوته التي أطلقها صريحة إلى سورية الكبرى. وأياً كانت الأسباب التي دفعت بجلالته إلى الاتجاه إلينا بعد أن أيأسه عناد شيوخ الساسة المجربين فإنه ليشرفنا أن نكون موضعاً لثقة جلالته، ويشرفنا فوق ذلك أن نعلن لجلالته أن كل دعوة يرسلها صاحب جلالة هاشمية ستجد منا جنداً وأنصاراً متى كانت للخير والفلاح. لقد نشأنا على أن الموقف الحاسم في تاريخ العرب الحديث قد بدأ بالرصاصة التي أطلقها صاحب أول جلالة هاشمية، الحسين بن علي، وبدأ بها الثورة العربية الكبرى. وإذا كان الذين عاصروا تلك الثورة وخلائفها يحفظون لها ما لكل عمل واقع من شوائب وهنات فنحن، أعني الشباب، قد تلقيناها كما تلقينا رجالها صوراً مثالية رفعناها إلى منازل التقديس من نفوسنا. وفي هذه المنازل التي يحتل أسماها الحسين وفيصل كم هويت أفئدتنا أن تكون لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله منزلة تناوح منزلة أبيه وأخيه. منزلة لا ينالها بالإمارة واللقب ولكن بالإباء والأنفة وجهاد العدو والمحتل كما نالها الحسين وفيصل من قبل.

ولكن، وآه من لكن هذه يا صاحب الجلالة، أين الإباء والأنفة ومجاهدة العدو المحتل في دعوة جلالتكم إلى وحدة بائسة هي بمثابة طعنة من الخلف للجامعة العربية في نضالها العدو في مجلس الأمن؟ كيف يذكر اسم فيصل في مشروع لا يراد به اليوم إلاّ تحطيم الجامعة العربية، هذا العملاق الذي نما بين يوم وليلة فأزعج سادة الأردن الحقيقيين وفضحهم في الميادين الدولية؟ اللهم إنها كلمة حق أريد بها الباطل. إن النواب الشباب المثقفين في المجلس السوري الجديد الذين تشرفوا بثقة جلالتكم الغالية لم يفتهم أن يلحظوا في كل مناسبة ما بين تصرفات جلالتكم ونواياها وبين عواطف الشعب السوري الذي يمثلونه والأمة العربية التي ينتسبون

إليها من انسجام أو عدمه. لم يفتهم أن يلحظوا أنه حينما تحرك أمل سورية باستعادة الإسكندرونة تحملت جلالتكم المشاق وقطعت القفار والبحار ونزلتم في ميناء الإسكندرونة فباركتموها أرضاً تركية كأنكم لم تسمعوا بأطنة التي جعلها والدكم حداً شمالياً لسورية. لم يفتهم أنه حين تعاقدت الأيدي على اتحاد العرب ورعاية جامعتهم تحرك شيطان الأدب والتاريخ في ديوان جلالتكم فظهرت تلك المذكرات التي أرادت إحياء الحزازات وتأريث الأحقاد وتناولت سادات العرب بالنقد والتجريح. لم يفتهم أن يلحظوا كيف تخطت إنعامات جلالتكم أرض الكنانة وبحر الروم فهطلت أوسمتكم على الموظفين الفرنسيين في تونس والجزائر لغير مناسبة إلاّ لأنهم نجحوا في تجويع الشعب العربي المجاهد في أفريقية وإبادته، وهو ما لم تصل إليه يد جلالتكم، أو حاولته ولم تصل إليه. كيف يفوت شباب النواب في المجلس الجديد أن يلحظوا في أي ظرف امتدت يد أبي حنيك فجذبت خيوط الدمية وحركتها على المسرح. إنه الوقت الذي رأى فيه كادوغان أن فارس الخوري لن يجمجم كلمة الحق بل سيرسلها صريحة عاتية بما فيها من قوة الحق والإيمان والعزيمة العربية المتوثبة. في هذا الظرف تحركت سورية الكبرى من مرقدها في ديوان جلالتكم لتبعث الفزع في قلوبنا في ساعة المعركة. ولكن فارس الخوري وشعب سورية بما فيه من النواب الشباب المثقفين الذين عقدتم عليهم جلالتكم آمالكم، كل أولئك قد أدركوا منذ زمن بعيد أن سورية الكبرى مهما كان في مظهرها من بشاعة مخيفة ومنظر مقزز ليست إلاّ دمية لا تخيف إلا الجبناء الرعاديد.

لهذا ولذاك يا صاحب الجلالة فإن النواب الشباب المثقفين الذين عقدتم عليهم آمالكم سيشرفهم أن يردوا على دعوتكم الباطلة بملء أفواههم: لا. وسيكون هذا أول واجب يؤدونه لهذا الوطن الذي

ربوا على حبه وعاهدوا الله والنفس على خدمته. بعد هذا ستكونون جلالتكم مرغمين على اتخاذ ما سميتموه بالخطوات الفعالة لتحقيق المشروع. وحين نذكر هذه الخطوات لا نملك، نحن شباب النواب المثقفين إلاّ أن نبتسم يا صاحب الجلالة متسائلين متى يتحرك جيش الخلاص.

لقد عسكرتم بفلول جيشكم في شرقي الأردن منذ خمسة وعشرين عاماً لا لتنشئوا مملكة وألقاباً في غير موضعها بل لتنقذوا سورية من محتليها، فماذا فعل جيش الخلاص طوال ربع القرن؟ إنه لم يتحرك إلاّ مرة واحدة، لا ليطرد الإفرنسيين من سورية أو الصهيونيين من فلسطين بل ليطعن الجيش العراقي من الوراء، ويعيد باسم عبد الله الجيش الذي أجلاه فيصل عن العراق. إن جيش الخلاص هذا لن يخيفنا يا صاحب الجلالة، وهو ليس جيشكم...

إن النواب الشبان المثقفين الذين عقدتم عليهم آمالكم سيشرفهم أن يقولوا لكم إن هذا من أحلامكم يا صاحب الجلالة بعيد، وأن يعيدوا على مسامع جلالتكم ما قاله المتنبي لذلك الخارجي في الزمان الأول:

ولـســت بــأول ذي هــمــة
دعـتـه إلـى مـا لـيـس بـالـنـائـل
يــشــمّــر لــلــج عــن ســاقــه
ويــغــمــره الموج فــي الــســاحــل

عبد السلام العجيلي

≈

كان لهذا المقال الذي أرسلته من الرقة قبل بدء ممارستي نشاطي النيابي أثره بين ما كان يقال وينشر عن معارضة السوريين بصورة عامة لهذه الدعوة إلى سورية الكبرى. وقد كنت ذكرت في فصل سابق أن العقيد طاهر الملاح الذي كان يقوم بوظيفة قائمقام الرقة التزم بمساعدتي في المعركة الانتخابية خارجاً بذلك عن رغبات السلطة التنفيذية في مساعدة خصومي في الانتخابات. لقد وقع نشر هذا المقال من نفسه موقعاً حسناً إذ برر لرؤسائه انحيازه إلى جانبي وصدق تقديره لمؤهلاتي. وهذا ما جعله يتلقاني بترحاب بعد قراءته المقال ويقول لي والبشر ينضح من كلماته: بيضت وجهي... رفعت رأسي! وفي العاصمة تصدّر هذا المقال كتاباً نشر لتعزيز وجهة النظر السورية محتوياً الوثائق التاريخية ورواية الوقائع المؤيدة لهذه الوجهة. وفوق ذلك أصبحت لي به شهرة بأني مدافع متميز عن النظام الجمهوري الذي اختارته سورية لنفسها، أملك المعرفة بنقاط ضعف الجبهة المعادية لهذا النظام والقدرة على بيان مطاعنها. وهذه الشهرة هي التي ساقت إلى مقابلتي وفداً من شخصيات أردنية مرموقة، من المعارضين للملك عبد الله ونظام حكمه. وأروي في ما يلي حكاية هذه المقابلة والنهاية الطريفة، والتي قد تكون مضحكة، التي انتهت بها أو التي تلتها.

كانت أول جلسة من جلسات الدورة الاستثنائية الأولى للمجلس الجديد قد عقدت في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر في ذلك العام، عام ١٩٤٧، وانتخبت فيها أميناً لسر المجلس كما ذكرت في الفصل السابق. أصبح لي مكتبي الخاص في بناء المجلس، وفيه أصرّف أمور أمانة السر وأستقبل زواري. وفي هذا المكتب استقبلت وفد الشخصيات الأردنية التي طلبت مقابلتي لتشكرني على موقفي من مطالبات الملك عبد الله وفضحي لمناوراته المسيئة إلى القضايا

العربية بصورة عامة. كان الوفد مؤلفاً من نحو سبعة أشخاص، أغلبهم في سن الكهولة، عرفت أن بعضهم مبعد عن بلده شرقي الأردن لمواقفه السياسية وبعضهم باقون فيه ولكنهم معارضون للنظام الذي يحكم به. تقبلت شكر أعضاء الوفد، وبادلتهم الحديث في القضايا السياسية التي تمس بلدينا بصورة مشتركة. وكان لا بد لحديثنا من أن يتطرق إلى السلوك السياسي للملك عبد الله الذي يوحي أنه يفيد أعداءنا ويضر بالمصلحة العربية العامة. ولأني لا أميل إلى العنف في الاتهام أو إلى تجريم من لا يرضيني سلوكه، في السياسة وفي غير السياسة، فإن أحكامي على سلوك ملك شرقي الأردن لم تكن بقسوة ما كان يطلقه أعضاء الوفد من أحكام على ذلك السلوك. وانتهت المقابلة بمثل ما يمكن لأمثالها أن تنتهي، أعني بالمجاملات وبالتمنيات الطيبة. وعلى هذا ودعني أعضاء الوفد، وأنا اليوم لا أذكر اسم أحد منهم، وخرجوا من مكتبي واحداً في إثر الآخر.

لم تمضِ دقائق على مغادرة زواري المكتب حتى فتح بابه ومدّ واحد منهم رأسه وقال لي: لي حديث خاص معك يا دكتور، فهل تسمح؟ قلت له: تفضل. دخل الرجل وجلس مقابلاً لي على أحد المقاعد وتنحنح قبل أن يقول: عدت إليك لأخبرك بشيء يا بك... سيدنا، جلالة الملك، يقدرك تقديراً كبيراً. بل إنه يحبك. وهو يتمنى أن تقوم بزيارته في يوم قريب. إنه ينتظر منك هذه الزيارة ويرحب بها كل الترحيب!

تملكني استغراب يقارب الدهشة من هذا الذي نطق به زائري. قبل قليل كان يشارك زملاءه في الهجوم على الملك عبد الله وسياساته، وها هو الآن يقلب ظهر المجن بكل بساطة، بل بكل وقاحة. لم

أملك إلاّ أن ابتسم وأنا أرثي لمرافقيه من أعضاء الوفد الذين تكلموا بما تكلموا به أمامي وهم لا يعرفون أن أحدهم جاسوس مدسوس عليهم، بل إن هذا الجاسوس موفد بمهمة إليَّ ليغريني بما يغرى به ضعفاء الإيمان والوصوليون الذين يتخذون من مواقفهم المعلنة تكأة لمنافعهم الدنيئة. ابتسمت وهززت لمحدثي رأسي دون أن أنطق بكلمة مكتفياً بالصمت رداً على عرضه المشين، مما جعله يقفز من مقعده ويتجه نحو الباب خارجاً منه دون استئذان أو كلمة وداع. لم أكن أعرف عنوان أحد من أعضاء الوفد الذي زارني لأنبهه وزملاءه إلى هذا الخائن بينهم، وأظنني لو عرفت العنوان لما عرّفت بالرجل، بل لفضلت أن أترك الأمر للزمن كي يكشفه دون أن أخوض بنفسي في حمأة الدسائس والخيانات.



قلت في مطلع هذا الفصل إن تصريح الملك عبد الله بعقده الآمال علينا نحن الشباب المثقف من أعضاء البرلمان السوري الجديد أعطاني الفرصة لأعلن رأيي الشخصي في السلوك السياسي لهذا العاهل العربي.

هذا الرأي الذي عرضت بعض جوانبه في افتتاحية جريدة «القبس» لم يكن ابن يومه وليلته. وإذا كان قد ماشى التيار الذي انطلق فيه الرأي العام السوري والاتجاه الحكومي في معارضة مشروع سورية الكبرى، فإني لم أصرّح به مماشاة لهذا التيار. لقد أخذ شكله في تفكيري قبل ذلك بزمن مستمداً عناصره من اطلاعي على أمور متفرقة من سلوك هذا الأمير الهاشمي وأقواله. من هذه الأمور تصرفاته عند غزو عبد العزيز بن سعود، سلطان نجد في ذلك الزمن،

لمملكة أبيه الشريف حسين بن علي في الحجاز، ومنها ما رواه عنه لورنس في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة»، وما تناهى إليَّ في قراءاتي المتفرقة عن علاقاته الودية بكثير من اليهود من رؤوس الحركة الصهيونية، ممن كانوا يعملون بكل طريقة ليحولوا الوطن القومي الذي نص عليه وعد بلفور إلى دولة إسرائيلية صريحة وراسخة البنيان.

والأمر الأخير، أعني علاقاته برؤوس الحركة الصهيونية وممثليها، كان يبدو لي أمراً مستنكراً كل الاستنكار من الناحية المبدئية، مثلما هو جدير بأن يبدو كذلك لكل عربي، على قلة معرفتي بتفاصيل هذه العلاقات وظروفها. وقد أتيح لي مؤخراً أن أقرأ كتاباً جعل من هذه العلاقات موضوعه الأساسي فتبيّنت أني لم أكن مخطئاً أو مغالياً في أحكامي التي كونتها قبل قراءته. هذا الكتاب الذي قرأته مؤخراً بالإنكليزية والذي صدر في طبعته الثانية عام ١٩٩٨ بعنوان «سياسات التقسيم»، هو من تأليف آفي شلايم، أحد الذين أصبح يطلق عليهم مصطلح «المؤرخين الإسرائيليين الجدد» في الأوساط المهتمة بالتاريخ المعاصر.

والمؤرخون الإسرائيليون الجدد هؤلاء هم فئة من الباحثين المعنيين بتاريخ دولة إسرائيل منذ بداية تأسيسها. وقد أخذوا على أنفسهم تقصي الحقائق عما رافق إنشاء هذه الدولة من أحداث، معيدين النظر في النصوص الرسمية بعد أن رفع الحظر، بمرور الزمن، عن الوثائق التي كانت بعيدة عن اطلاع الدارسين. ومع أن هؤلاء المؤرخين هم إسرائيليون جنسية وهوى والتزاماً، فإنهم لم يتأخروا عن إعلان الزيف والمغالطات والتزوير في كثير مما احتوته تلك النصوص الرسمية مما أوردتها دولتهم وأعلنتها للعالم في أوائل سني تكوينها.

فعلوا ذلك سعياً وراء إدراك الحقائق التاريخية وتسجيل هذه الحقائق، لا انتصاراً للعرب أو عداء لإسرائيل الذين هم أبناؤها. وقد انتقدهم كثيرون من مواطنيهم من سياسيين وباحثين، وهوجموا أعنف الهجوم على ما عدّ منهم خيانة لوطنهم، ولكنهم لم يتخلوا عن أبحاثهم ولا تراجعوا عن إعلان اكتشافاتهم للحقائق التي وصلوا إليها. ومن هؤلاء المؤرخين آفي شلايم، مؤلف كتاب «سياسات التقسيم» الذي ذكرته.

من قراءة هذا الكتاب نعرف أن علاقة الأمير عبد الله باليهود ثم بالصهيونيين منهم، بل تقديره لهم الذي يصل إلى حد الإعجاب بهم، بدأت منذ كان يخالط البارزين منهم في استانبول من أطباء وكبار التجار ورجال المال. وأول لقاء له بزعمائهم كان لقاءه بوايزمن في عام ١٩٢٢، وفي هذا اللقاء عرض الأمير على وايزمن استعداده لدعم وعد بلفور إذا قبل الصهيونيون به ملكاً على فلسطين وأقنعوا الحكومة البريطانية بتعيينه في هذا المنصب. وإذا كان الصهيونيون أزاحوا هذا العرض من الأمير عبد الله جانباً، فإنه لم يفقد قيمته كبداية للاتصالات اللاحقة بينه وبينهم في عقود السنين التالية. فعدا عن استقبالاته لغولدا مائير، كانت له اتصالاته مع آخرين من كبار ممثلي الصهيونية من أمثال الكولونيل كيش وحاييم آرلوزوروف، الذين كانوا يزورونه في عمان ويتباحثون معه في التعاون عارضين دعمهم له، وعارضاً هو إفساح المجال لنشاطهم الاقتصادي، لا في فلسطين غربي الأردن وحدها بل حتى في إمارته شرقي الأردن ذاتها. وهكذا حصل روتنبرغ على امتياز إقامة محطة الطاقة الكهربائية عند التقاء نهري اليرموك والأردن في عام ١٩٢٧، ثم حصل نوفوميسكي على امتياز شركة استثمار البوتاس من مياه البحر الميت في عام ١٩٢٩.

يعدد كتاب آفي شلامي وجوه التعاون، لا الاقتصادي وحده بل السياسي أيضاً، بين عبد الله بن الحسين والصهيونية مع كل معرفته بمآربهم في الاستيلاء على كل فلسطين لبناء دولتهم المستقلة. وهو تعاون ظل على استمراره، على قوته، حتى في أخطر مراحل الخلاف بين العرب والصهيونية، وحتى حين قبلت دول الجامعة العربية بأن يكون هو القائد العام لجيوشها التي دخلت حرباً مع اليهود لتحول دون إقامة دولتهم هم. ولا يعد مؤلف كتاب «سياسات التقسيم» هذا السلوك من الأمير ثم الملك عبد الله عيباً أو نقيصة، بل إنه يجده دليلاً على أنه كان أبعد الحكّام العرب نظراً وأكثرهم براغماتية. وهذا الذي يراه آفي شلايم فضيلة لهذا الأمير ثم الملك الهاشمي هو ما رأيته أنا، كما سلف وقلت، مصدّقاً لأحكامي حين أصدرتها عليه في مقالي السالف الذكر، وما جعلني أختتم في تلك الأيام مقالاً آخر تحدثت فيه عنه، أختمه بالاستشهاد ببيت للشاعر القديم الذي قال:

ولا ينفع الأصل من هاشم
إذا كانت النفس من باهلة



شغلت المعركة التي أثارها، أو أحياها، الملك عبد الله حول سورية الكبرى البلدين، سورية وشرقي الأردن، كما شغلت العرب كلهم بمصادمات كلامية وأثارت حزازات ونبهت أحقاداً في زمن كان التكاتف والتعاون ألزم ما يحتاج له هؤلاء أمام خطر استلاب أرض فلسطين من قبل عدو تسلح بكل وسيلة لهذا الاستلاب. لم يستفد من هذه المعركة إلاّ ذلك العدو الذي اعتبر سياسة العاهل الأردني

عاملاً مفيداً في تفريق كلمة الدول العربية. وقد صرّح بذلك بن غوريون حين كتب في مذكراته عن الملك قوله:

> صحيح أنه أسير في أيدي البريطانيين، ولكنه لعلاقته مع الحكومات العربية الأخرى يظل عاملاً مهماً، وأحياناً عاملاً حاسماً. إنه يخرب وحدة العرب...».

ومع كبر الحجم الظاهري لهذه المعركة وما ألحقته من أضرار في التفرقة بين الأخوة فإنها سرعان ما همدت كأنها بالون منفوخ ما لبثت أن أفرغت هواءه وخزةُ دبوس. كانت مجرد معركة دونكيشوتية انتهت إلى غير نتيجة، وإن كانت في مسارها وفي نهايتها مأساة، لا كوميديا ضاحكة أو ساخرة كنهايات معارك دونكيشوت في محاربته الأذرع الطويلة لطواحين الهواء.

الفصل الخامس

تعديل الدستور وتجديد الولاية

في عام ١٩٢٨ اضطرت السلطة الفرنسية التي كانت تتولى الانتداب على سورية، وبعد نحو من ثمانية أعوام من نضال الشعب السوري في طلب الاستقلال، إلى قبول أن تجرى انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد وتتولى بعدها الحكومة الشرعية عقد معاهدة مع فرنسا تحل محل صك الانتداب. هذا الدستور لم يعمل به في حينه لمحاولة المحتل الفرنسي إبطال مفعوله الاستقلالي بإضافة مادة إليه عرفت باسم المادة ١١٦، إلاّ أنه ظل أساس النظام الجمهوري في سورية، يطبق فيها من دون استخدام هذه المادة كلما أتيح لها أن تحكم حكماً وطنياً، إلى أن استبدل به دستور الوحدة عند قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في هذا الدستور، وقد استعين في صياغة بعض مواده بدستور

الجمهورية الفرنسية الثالثة على ما يبدو، جاءت المادة الثامنة والستون منه بالشكل التالي: «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة. ويكتفى بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة. وتدوم رئاسته خمس سنوات. ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثانية إلاّ بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته».

صيغ هذا الدستور كما قلت في عام ١٩٢٨، وبموجبه كانت ولاية شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، وهي ولاية أولى، لا بد من أن تنتهي في صيف عام ١٩٤٨ لأن انتخابه لها جرى في شهر آب/ أغسطس من عام ١٩٤٣. وحسب نص المادة الثامنة والستين التي ذكرناها لم يكن ممكناً لشكري القوتلي أن يرشح نفسه لولاية ثانية تالية مباشرة لهذه الأولى. ونحن لا ندري اليوم، وبصورة جازمة، من، أو ماذا كان الدافع الذي جعل شكري القوتلي يفكر بالتجديد لرئاسته مرة أخرى، وهو التجديد الذي لم يكن يسمح به الدستور، وجعله يقبل فكرة إجراء تعديل يغير به منطوق المادة الثامنة والستين. أتراها كانت فكرة شخصية له، أم أنها أوحيت إليه من بطانة تحيط به كانت، مثل كل بطانة لرئيس في مثل هذه الحال، تزيّن له أن يخطو هذه الخطوة بحجة أنه ما من أحد غير الذي أوصل البلاد إلى الجلاء يستطيع أن يؤمن له بعد الجلاء البناء؟!

طرحت إذاً، فكرة تعديل الدستور على بساط البحث، والغاية من التعديل واضحة لكل من تحدث عنه بأنه لتمكين الرئيس القوتلي من الاستمرار في الرئاسة. المحبذون للفكرة كانوا كثيرين، سواء عن إيمان بها وقناعة، أو مراعاة لصاحب السلطان، أو تزلفاً وسعياً

لاستجرار مصلحة من هذا التحبيذ. وكان من دواعي قبول الفكرة أن المادة ٦٨ كما وردت في المشروع الذي صاغته الجمعية التأسيسية في عام ١٩٢٨ كانت بجواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرتين متتاليتين ومنعه لمرة ثالثة إلاّ بعد مرور خمس سنوات. هذا ما كان وارداً في مشروع الجمعية التأسيسية، إلاّ أن المفوض السامي الفرنسي في ذلك الحين اقترح وأصرّ على أن تعدل المادة فتصاغ بصيغتها الحاضرة. أضف إلى ذلك ما كانت تتمتع به شخصية الرئيس القوتلي من مكانة في نفوس طبقات كثيرة من الشعب ومن تقدير كثير من نواب المجلس الذين ترجع إليهم صلاحية تعديل الدستور ثم صلاحية انتخاب الرئيس من جديد.

على أنه كان لا بد أن تكون لهذه الفكرة من معارضة. المعارضة كانت في كواليس المجتمع السياسي أو في نفوس من لم يكونوا يضمرون للرئيس القوتلي وداً ومن الذين يوردون على شخصه أو على طريقة حكمه مآخذ وانتقادات. ثم إن الميل إلى التغيير والضيق من دوام الأوضاع في مجال السياسة والحكم طبيعة معروفة عند الجماهير، وعند الأفراد، في كل زمان ومكان. وهنا يصح التمثل بحكاية «أريستيد» العادل والفلاح الإغريقي الذي كان يتأهب للإدلاء بصوته في طلب «ثميستوكل» عزله، عزل «أريستيد» أعني، مدنياً لمدة عشر سنوات. كان أريستيد قائداً عسكرياً مظفراً ورجل دولة قديراً وقد لقّب بالعادل لنزاهته وكفاءته. وكان العزل يجري باستفتاء يكتب فيه المواطنون آراءهم على محارات يلقونها في صناديق الاقتراع. وبينما كان «أريستيد» يتجول أثناء الاستفتاء في ضواحي أثينا وقف على مواطن فلاح كان يتأهب للتصويت ضده. لم يكن الرجل يعرف «أريستيد»، فقال له هذا: هل أساء إليك «أريستيد» بشيء؟ قال الفلاح: لا. قال: إذن لماذا تصوت ضده؟

قال: لأني سئمت من كثرة تسمية الناس له بالعادل.. فلنجرب غيره!



وفي يوم السبت الموافق للعشرين من شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٨ وافق مجلس النواب السوري بإجماع نوابه الحاضرين، وكان عددهم مائة وستة وعشرين نائباً، أما الغائبون فكانوا خمسة نواب، على تعديل نص ثلاث مواد من الدستور وإلغاء مادة رابعة منه. المادة الرئيسية التي نالها التعديل كانت بالطبع تلك التي كانت تحول دون انتخاب رئيس الجمهورية مرة ثانية إلاّ بعد مرور خمس سنوات على رئاسته الأولى، وبتعديلها أصبح ممكناً للرئيس القوتلي ترشيح نفسه لولاية جديدة بعد انتهاء الولاية الأولى. وهذا ما حصل. واجتمع مجلس النواب في الثامن عشر من نيسان/ أبريل من ذلك العام فانتخب بما يشبه الإجماع شكري القوتلي ليصبح للمرة الثانية على التوالي رئيساً للجمهورية السورية. كان عدد النواب الحاضرين في جلسة الانتخاب مائة وخمسة وعشرين نائباً، صوت مائة وثلاثة وعشرون منهم مع التجديد للرئيس وظهرت بين أوراق التصويت ورقتان بيضاوان. أما الغائبون عن هذه الجلسة فكانوا ستة نواب.

لقد كنت واحداً من النواب الذين وقّعوا عريضة طلب التعديل، فكان طبيعياً أن ترضيني النتيجة التي انتهت إلى حصوله على الموافقة بالإجماع. ولكن الذي لم يرضني، ولم يرضِ بعض الزملاء الذين يحملون مثلي للحياة النيابية مفهوماً معيناً، كان تصرف عدد من زملائنا الذين حالوا دون النقاش حول موضوع التعديل، وهو نقاش كان يريد خوضه المعارضون بين زملائنا للحكم القائم.

وبصورة خاصة كان رئيس الجلسة، وهو نائب الرئيس الذي كان يقوم مقام فارس الخوري رئيس المجلس، وكان في تلك الأثناء يمثل سورية في هيئة الأمم المتحدة ويرأس مجلس الأمن، أقول إن نائب الرئيس ذاك كان يمنع من الكلام كل نائب معارض ويحول بينه وبين إبداء رأيه. لم يكن نائب الرئيس هذا من الكفاءة والمعرفة بما يؤهله لفهم الروح الديموقراطية في النظام الجمهوري. بعقليته الجامدة والمفرطة في الولاء للسلطة التنفيذية حال دون أن يعبر المعارضون عن آرائهم التي قلت إنها كانت تتردد في كواليس المجتمع السياسي، مع أنها لم تكن من القوة بحيث تهدد ما كانت تقول به الأكثرية، أو ما كان مجمعاً عليه، من قبول التعديل والمصادقة عليه.



بقي عليَّ أن أقول شيئاً عن قناعاتي الشخصية وعن موقفي في قضية تعديل الدستور هذه. بين الحين والحين كانت ذكرى هذه القضية تعود إلى خاطري فأعود إلى شبه محاكمة لنفسي عليها وعلى ذلك الموقف. وقد وجدت في أوراقي التي أكتبها أحياناً لنفسي من دون رغبة في إطلاع الآخرين عليها، أقول إني وجدت سطوراً سجلتها عن هذه القضية في أواخر سنة ١٩٨٥، أعني بعد مرور نحو من أربعين عاماً على أحداثها. ما الذي دفعني إلى هذا التسجيل بعد مرور تلك السنين؟ لا أدري. فلم تسعفني ذاكرتي بجواب عن هذا السؤال. وأنا في ما يلي أنقل هذه السطور بنصها كما كتبته مؤرخاً باليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٥، وذلك في سياق تسجيلي لبعض ذكرياتي في تلك الأيام.

«... أما المعركة المهمة الثانية التي كان يخطط لها شكري القوتلي في العهد الجديد فهي معركة تعديل الدستور كي يكون النظام رئاسياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية باستفتاء شعبي عام. وكانت الغاية المبطنة لهذا التعديل ضمان انتخاب شكري القوتلي مجدداً. من ناحية التعديل، لم أكن أحمل رأياً معيناً فيه. ولعلي كنت أفضل عدم المساس بالدستور أو عدم إجراء أي تعديل فيه. إلاّ أن تيار الأكثرية في المجلس الجديد كان متجهاً إلى إجراء التعديل. ومن حق أكثرية الثلثين فيه أن تقرر التعديل أو ترفضه. ولكن الواقع أن الطريقة التي اتبعتها الحكومة وسار عليها المجلس كانت طريقة لا تخلو من المآخذ، وذلك بالحيلولة دون أن يدلي المعارضون بآرائهم في نقاش حرّ. وكان الرجل الذي يحتل منصة رئاسة المجلس بصفته نائب الرئيس أثناء غياب الرئيس، وهو فارس الخوري، في نيويورك كممثل لسورية في هيئة الأمم ومجلس الأمن، كان ذلك الرجل يدير الجلسات بصورة يحول فيها دون أن يرتفع أي صوت معارض. كنت من جملة الموقّعين على طلب التعديل، وقد وجدت أن هذا التنازل من جانبي في ما ليس لي به هوى هو ما يجب أن أقوم به كمسايرة لشكري القوتلي تجاه ما تقدم به إليَّ من دعم. وكنت مقتنعاً بأن الأمر في النهاية سيكون لرأي أكثرية النواب، وكان واضحاً أنها ستكون إلى جانب التعديل. كما كنت أحب أن لو سلكت الحكومة الأسلوب الدستوري في المناقشة والتصويت، إذن لكانت وفّرت علينا نحن الذين سرنا معها وفي اتجاهها الانتقادات الكثيرة من دون أن يؤثر ذلك في النتيجة النهائية. غير أن الذين تولوا إدارة المعركة كانوا قليلي الدراية بتكتيك المعارك النيابية، كما كانوا في الوقت نفسه قليلي الاحترام للنظم التشريعية وللروح الديموقراطية الحقيقية، مما أساء إلينا نحن الذين سرنا في

اتجاه ما أرادوه ومما حزَّ في نفوسنا نحن الذين نحترم القوانين ونحرص على تطبيقها.

أعترف إذاً هنا بأني، في سبيلي لتقدير ما لقيته من رعاية الرئيس القوتلي، قد تنازلت في هذا المجال، مجال معركة تعديل الدستور، عن بعض قناعاتي كما أخرست صوت ضميري عندما تجنبت التدخل في بعض المناوشات التي جرت تحت قبة البرلمان، وكان الواجب أن أرفع صوتي فيها عالياً باستنكار التصرفات التي جرت أمام عيني. لم يأخذ أحد عليَّ شيئاً في سيرتي النيابية في هذه المواضيع، ولكني أخذت أنا على نفسي هذا الذي ذكرته. فقد كنت أهيىء نفسي لأن أكون صريحاً ضد كل ما أراه جديراً بالنقد والتجريح.

هذا التنازل الذي ذكرته لم يتكرر. ولا بد لي من القول إن أحداً لم يطلبه مني، لا شكري القوتلي بذاته ولا محسن البرازي، وإنما كان تصرفاً شخصياً لي. وأحسب أنه كان تهاوني الوحيد في حق نفسي، أو ربما التهاون الأهم، في فترة عملي النيابي أمام ما كنت أعرف أنه من رغبات شكري القوتلي. وفي مناسبات أخرى تالية كنت صريحاً أمام الرئيس القوتلي في اعتدادي برأيي حتى في ما كنت أعرف أنه يريدني عليه. وفي الوقت نفسه وجدت من الرئيس احتراماً لرأيي ولتمسكي به، وهو ما زاد في تقديري واحترامي له...».

الفصل السادس

أيام فلسطينية

أصدرت لي «دار فلسطين للثقافة والإعلام والفنون» في دمشق، في عام ١٩٩٤، كتابي «فلسطينيات عبد السلام العجيلي». في هذا الكتاب الذي ظهر في ما يفوق مائتين وعشرين صفحة من القطع الكبير نشرت أو أعدت نشر أعمال أدبية وفكرية متعددة تدور كلها حول القضية الفلسطينية، وهي القضية الرئيسية الأولى للعرب في المائة عام الأخيرة من تاريخهم المعاصر. وهذه الأعمال التي احتواها الكتاب ليست كل ما كتبته وسجلته من هموم قضيتنا الرئيسية تلك، كما أنها ليست كل ما ملأ الذاكرة عنها من أحداث ووقائع وأفكار.

لقد كان وعيي مبكراً، ربما قبل وعي الكثرة الغالبة من أبناء جيلي، إلى أهمية هذه القضية بالنسبة إلى العرب في حاضرهم ومستقبلهم.

أحد الأدلة على ذلك أني في صيف عام ١٩٣٧، وكانت الثورة قائمة في فلسطين ضد الحكم الإنكليزي المساند للصهيونية في تحقيق مآربها، أحد الأدلة أني في ذلك الصيف قصدت دمشق ساعياً إلى الانضمام إلى الثوار في الأرض الفلسطينية. كنت في ذلك الحين قد أنهيت دراستي الثانوية ونلت البكالوريا، فكأني وجدتني وفيت حق العلم بنيل هذه الشهادة وأصبح عليَّ أن أفي حق الوطن في مجاهدة أعدائه. قيل لي في دمشق إن المحامي شفيق سليمان هو أحد الذين يتولون إرسال المجاهدين إلى فلسطين، فذهبت لمقابلته في مكتبه في شارع رامي. رأيته خارجاً من المكتب فحييته وبسطت له رغبتي التي جاءت إليه، والتي لم أكن أعلمت بها أحداً من أهلي أو معارفي. تطلع الرجل إليَّ وحين رأى صغر سني، ومظهري يوحي دوماً بأني أصغر سناً مما أنا عليه، قال لي: يا بني، ارجع إلى بلدك وتابع تعلمك... الثورة أكثر حاجة إلى بواريد وخرطوش منها إلى الرجال!

هذه الواقعة التي لم أذكرها في فصل أوليات اهتماماتي بالسياسة، وكانت جديرة بأن تذكر فيه، جرت في عام ١٩٣٧ كما أسلفت. إنها دليل اهتمامي المبكر بقضية أمتي الكبرى، كما أنها تدل على طريقة تفكيري وتصرفي مدفوعاً بهذا الاهتمام، منذ كنت في سن الطلب. وتتالت الأيام فوجدت نفسي بعد عشر من السنين من وقوعها في وسط المعمعة كنائب في برلمان بلادي، وفي أكثر ظروف القضية حراجة في مسار هذه القضية. كتبت في الصحف وخطبت على المنابر حول ما أشعر به وما أرى عمله للحفاظ على حقنا في فلسطين وللحيلولة دون تحقق ما يبيت لنا فيها، ولكني في قرارة نفسي لم أكن أؤمن بأن الكتابة والخطابة هما الطريق الصحيح، أو هما الطريق الوحيد والمؤهل، لبلوغنا مآربنا.

في هذه الأثناء الأخيرة، أعني في عام ١٩٤٧، صدر قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، فثارت الشعوب العربية على القرار في مختلف بلدانها ورفضته حكوماتها، وتقرر أن يقاوم تنفيذ هذا القرار بكل وسيلة، والعمل الحربي بشكليه الشعبي والرسمي في مقدمة هذه الوسائل. قامت الجامعة العربية حينذاك بتشكيل جيش الإنقاذ ليدخل الأرض الفلسطينية قبل أن يصبح قرار التقسيم نافذاً وليحول دون قيام الدولة العبرية المخطط لقيامها. تألف جيش الإنقاذ مبدئياً من فوجين من المجاهدين المتطوعين، وتولى قيادته الثائر العربي القديم فوزي القاوقجي. كان الفوج الأول المؤلف من مجاهدين من مختلف البلاد العربية بقيادة فوزي القاوقجي المباشرة. أما الفوج الثاني، الذي يتألف بصورة خاصة من مجاهدين سوريين، فقد أسندت قيادته إلى الرئيس، وهي الرتبة التي أصبحت اليوم تسمى الرائد، أديب الشيشكلي، أحد ضباط الجيش السوري العامل آنذاك. وبهذا الفوج، فوج اليرموك الثاني من جيش الإنقاذ، التحق نائب الرقة عضو مجلس النواب السوري الدكتور عبد السلام العجيلي، ليدخل مع رفاقه المتطوعين في هذا الفوج الأرض الفلسطينية، وذلك بقصد الحيلولة دون تحقق مآرب أعداء الأمة العربية في استلاب هذه الأرض. وكان تاريخ هذا الالتحاق بداية الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٨.



وهكذا أعادني الزمن وأعادتني الظروف إلى تحقيق أمنية خامرتني قبل أحد عشر عاماً وحال دون تحقيقها صغر سني الذي رآه شفيق سليمان يومذاك لا يؤهلني للالتحاق بالثورة وخوض معاركها.

في أول كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٤٧ عقد مجلس النواب السوري جلسته السابعة من الدورة العادية الأولى من الدور الاشتراعي الرابع، وفي رأس جدول أعمال تلك الجلسة كان بحث قضية فلسطين إزاء التطورات الأخيرة، ويعنى بها قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. تحدث كثير من النواب في هذه الجلسة، وكنت أنا واحداً منهم، في خطابات دعوا بها إلى عدم قبول ذلك القرار والعمل لمنع تطبيقه من قبل الدول العربية بأجمعها، وهي الدول الممثلة بالجامعة العربية. وأعلن رئيس المجلس، أثناء انعقاد الجلسة، أنه تلقى كتاباً موقعاً من ثلاثين نائباً يقولون فيه إنهم يتقدمون إلى وزارة الدفاع الوطني طالبين اعتبارهم متطوعين من أجل الدفاع عن فلسطين. وقد كان اسمي بين هؤلاء المتطوعين الثلاثين.

وأذكر أني في الواقع لم أتقدم بنفسي معلناً هذا التطوع من جانبي، ولكن زملائي المتطوعين الذين يحسنون الظن بميولي وأفكاري وجدوا طبيعياً أن أكون واحداً منهم فأضافوا اسمي إلى أسمائهم. ذلك أني في العادة أبتعد عن المشاركة في التظاهرات الدعائية غير العملية، التي تسوق إليها الحماسة وتفتقر إلى التطبيق. كان بين الموقعين عدد من الجادين حقاً في تطوعهم، ولكن البقية كانوا ممن لا يتصور أحد أو يتصورون هم، ولعوامل متعددة، انضمامهم إلى المجاهدين في ما تطوعوا له. وهذا ما حققته الأيام المقبلة عندما تشكل جيش الإنقاذ. فمن بين الثلاثين الذين أعلنوا تطوعهم في تلك الجلسة لم يلتحق بهذا الجيش عندما بدأ عملياته إلاّ ثلاثة نواب، اثنان شاركا بأعماله منذ اليوم الأول والثالث لحق بهما بعد أيام إلى ساحة القتال.

أول المتطوعين الثلاثة كان أكرم الحوراني. التحق أكرم بفوج اليرموك

الثاني منذ بداية تأليفه، في أول شهر كانون الثاني/ يناير أو قبلها بأيام، على رأس مجموعة من أنصاره وأعضاء حزبه العربي الاشتراكي الذي انضم فيما بعد إلى حزب البعث فأصبح اسمه حزب البعث العربي الاشتراكي. كانت هذه المجموعة، التي تتكون من أبناء حماه، مواطني أكرم، تؤلف نواة الفوج بكثرة عددها وبالتفافها حول زعيمها الحوراني. ولا ننس أن قائد الفوج، أديب الشيشكلي، كان من أبناء حماه وإن لم يكن مدنياً متطوعاً كالآخرين، بل كان ضابطاً عاملاً في الجيش السوري أفرز لهذه المهمة النضالية التي تصطبغ بالصبغة الشعبية.

كنت أنا المتطوع الثاني بين النواب الثلاثة الذين أشرت إليهم في ما سبق. انتسبت إلى الفوج في الثالث أو الرابع من شهر كانون الثاني/ يناير. انتسبت إليه مفرداً، من دون حاشية أو أنصار. بل إني آثرت ألا يعلم غير القليل بهجري مقعدي النيابي وانضمامي إلى الرفاق المتأهبين لدخول الأرض الفلسطينية في الأيام القليلة المقبلة. وهذا ما يفسر كون اسمي ظل يذكر في ضبوط الجلسات البرلمانية التي لم أحضرها وأنا في فلسطين على أني غائب بدون إجازة، بينما كان غياب زميلي الآخرين موصوفاً بأنه بإجازة.

أما زميلنا المتطوع الثالث فكان غالب عياشي، نائب مدينة إدلب. لحق بنا هذا الزميل إلى مناطق توزعنا في الجليل الأعلى بعد أيام أو أسابيع قليلة، على رأس مجموعة من أبناء إدلب، ممتلئين حماسة، وقد أبلوا بلاء حسناً في ما ندبوا إليه من أعمال في المدة التي باشر فيها الفوج نشاطه القتالي.

هذا عنا نحن الثلاثة المتطوعين من أعضاء المجلس النيابي. وإذا كنت

قلت بأن المتطوعين من حماه كانوا يؤلفون النواة في فوجنا في أول تشكيله، فإني لا أريد أن أغفل ذكر المجاهدين من البلدان السورية الأخرى. مجاهدون من حمص ومن جبل العلويين، ومن إدلب. وقد لحقت بنا في الأسابيع التالية مجموعات من متطوعي مناطق أخرى من بلادنا، من دير الزور وجبل العرب وحتى من بلدتي أنا، الرقة، التي سرعان ما لحقني منها ثلاثة من أقاربي الأدنين: عبد الباقي العجيلي وأخوه إبراهيم وابن عمهما حمود. وهذا الأخير استشهد في فلسطين، وعنه كتبت قصتي «كفن حمود».



لا بد لي من كلمة عن تطوعي أنا الشخصي.

في الكتاب الذي نشرته الصديقة القديمة السيدة ثريا الحافظ رحمها الله بعنوان «الحافظيات» تحدثت عني بعبارات إطراء كريمة، وروت في حديثها الواقعة التالية. قالت في ما قالته ما يلي:

> «... وإن أنس لا أنس عام ١٩٤٨ عندما كان أصغر نائب في المجلس عن قضاء الرقة، وكان يقطن في دار فوق داري، وكانت حرب فلسطين، وجيش الإنقاذ بقيادة البطل فوزي القاوقجي على أهبة السفر للدفاع عن عروبة فلسطين، فقد صادفت الدكتور العجيلي، وهو يصعد السلم فسلمت عليه، وعاتبته قائلة له: «هل ألهتكم النيابة عن الجهاد يا دكتور؟ لماذا لم تلحقوا بالمجاهدين الأبرار؟» فصمت ولم يجبني، وفي صبيحة اليوم التالي وجدت رسالة لي تصابحني بها

الخادم، أعطاها إياها جارنا الدكتور العجيلي، ولما فضضتها وجدت أنها وصلت إليَّ بعد أن ترك العجيلي النيابة وأبهتها، وحياته الزاخرة بالمباهج وزينتها وفيها الكلمة الآتية:

سيدتي! صباح الخير! هذا النشيد ليس للنشر، فأرجو أن لا يصل لأيدي إخواننا الصحافيين، وأكون لك شاكراً.

لبيك يا داعي الفدا إنا جعلنا الموعدا
للملتقى حوض الردى

نحن كماة العرب، بيت المقدس
نفديه في يوم اللقا بالأنفس
اسمع صهيل الخيل طيّ الغلس
من فوقها الفرسان يطوون المدى
لبيك يا داعي الفدا إنّا جعلنا الموعدا
للملتقى حوض الردى

إيه فلسطين أتينا والدم
نذر علينا أن تراه اللمم
ضجت بوادينا بنا والقمم
لن تذهبي يا صيحة الحق سدى
لبيك يا داعي الفدا إنا جعلنا الموعدا
للملتقى حوض الردى

ودعت أمي حين جزت المنحنى
إن قدّر الله ولم أرجع هنا

أمـــاه لا تـبـكـي عــلـي، فــأنــا
قد صنت أمي الأرض من كيد العدى
لـبـيـك يـا داعـي الـفـدا إنـا جـعـلـنـا الموعـدا
لـلـمـلـتـقـى حـوض الـردى»

هذا ما روته في كتابها السيدة ثريا، وكأنما خيّل إليها أن انضمامي إلى المجاهدين حدث بعد لقائنا على سلم العمارة التي كنا نسكنها أنا وأسرتها. والواقع أني كنت حزمت أمري على التطوع قبل حدوث ذلك اللقاء، بل إني حين رأيتها كنت آتياً إلى البنسيون الذي أسكنه لآخذ أهبتي للذهاب إلى قطنا، حيث كان يعسكر فوجنا في انتظار تحركه بين يوم وآخر إلى الحدود الفلسطينية.

ذلك أنه قبل أيام من اللقاء الذي تحدثت عنه جارتي الصديقة كان وفد من أعضاء مجلس النواب، وأنا من بينهم، قد توجه إلى معسكر قطنا لزيارة المجاهدين والاختلاط بهم والتعرف إلى أحوالهم. تأثرنا كثيراً بما رأيناه منهم، وبصورة خاصة بالروح المعنوية العالية التي تبدت لنا في أحاديثهم وفي تصرفاتهم. ويبدو أن علائم تأثري أنا شخصياً كانت واضحة على ملامحي كل الوضوح، مما دعا صديقي وزميلي عبد الرحمن العظم، نائب حماه، إلى أن يقول لي ونحن نركب سيارتنا في العودة من قطنا إلى دمشق: ما أظنك إلاّ لاحقاً بهم يا أخي يا دكتورا

الصحيح أني لم أكن أحمل في تلك الآونة نيّة مرسومة للحاق بأولئك المجاهدين المتطوعين. وحدث أني كنت في سبيلي إلى دخول بناء المجلس النيابي بعد يومين أو ثلاثة من تلك الزيارة فتلقاني زميلي الكبير فخري البارودي، وكان نائب دوما في ذلك الحين،

فقال لي: أتدري يا عزيزي أن فوج المجاهدين في قطنا يستعد للتوجه إلى الحرب ولا طبيب معه؟! كان جوابي له عفوياً وسريعاً في تلك اللحظة. وجدتني أقول له ببساطة: وماذا تراني أفعل؟ أنا ذاهب إليهم يا فخري بك...



كان ذلك في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٨ كما سبق لي وقلت. اصطحبني قائد الفوج، الرئيس الشيشكلي بسيارته الجيب إلى المعسكر في قطنا حيث أعطيت بزة المتطوعين العسكرية وبسطاراً عريضاً وخشناً قيّد حركتي وقصّر خطاي، فلم تحسن قدماي المشي به إلاّ بعد ساعات كثيرة. نمت ليلتي الأولى في المعسكر، وفي الصباح عدت إلى دمشق ومررت على أحمد الشراباتي وزير الدفاع، فقال لي: لا حاجة لك ببواريد الفوج الطويلة والثقيلة... تقبل مني هذه، بارودة فرنسية قصيرة، لن تسجل عليك في الدفاتر، فهي هدية خاصة بك من وزارة الدفاع!

قضيت نهاري في ترتيب أموري لغياب لم أكن أدري، ولا كان غيري يدري، كم سيطول. ما أذكره أني قصدت وزارة المواصلات التي كان بناؤها، ولا يزال، قرب بناء المجلس النيابي ورأيت فيها المهندس صبحي كحالة، وكان آنذاك أعلى موظفي تلك الوزارة منصباً. قلت له: «أنا ذاهب إلى فلسطين مع المجاهدين. وقد ضمّنت مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٤٨ مبلغ ٤٥ ألف ليرة سورية لبناء المدرسة الإكمالية في الرقة. وأخشى من أن إخواني نواب دير الزور، وكانت الرقة قضاء تابعاً لمحافظة دير الزور، أخشى من أنهم سيستغلون غيابي لينقلوا هذا المبلغ إلى مشاريع محافظتهم، وقد جئت أرجوك أن تنتبه إلى هذا الأمر». ضحك صبحي كحالة آنذاك

وقال: إذهب، يحميك الله، واطمئن. لن يذهب من هذا المبلغ قرش واحد إلى غير مدرستك!

حينما عدت إلى قطنا لأنام في المعسكر ليلتي الثانية علمت أن القرار اتخذ بأن نبدأ سيرنا لعبور الحدود الفلسطينية من الأراضي اللبنانية، وأن ذلك سيجري غداً، في ليل الثامن/التاسع من شهرنا كانون الثاني/ يناير هذا. لم يعد لنا غير نهار الأربعاء السابع من الشهر لنقضيه في دمشق. وحين عدنا مبكرين إلى العاصمة في ذلك الصباح ومررنا على المجلس النيابي أخبرنا بأن رئيس الجمهورية، الرئيس شكري القوتلي، يطلب أن نقابله نحن النائبين، أكرم الحوراني وأنا، في القصر الجمهوري، حال وصولنا.

ذهبنا إلى القصر الجمهوري في ضحى ذلك اليوم وقابلنا الرئيس. عن هذه المقابلة سأتكلم مختصراً في الأول، ثم مطولاً بعد ذلك، في الصفحات الآتية من كتاب الذكريات هذا.



لم يكن من عادتي أن أسجل ما يمر بي وأمر به من حوادث على الورق ليتألف مما أسجله دفتر مذكرات أو يوميات، كما يفعل الكثيرون، ولا سيما من العاملين في ميدان السياسة. أقول دوماً إن دفتر يومياتي هو ذاكرتي، أو أني أكتفي بالذكريات عن المذكرات. إلاّ أني حاولت تغيير هذه العادة عند انضمامي إلى حملتنا إلى فلسطين، فاقتنيت دفتراً صغيراً دسسته في جيب سترتي العسكرية وبدأت أكتب فيه بعض ما أجده يستحق التسجيل مما يمر بي وبرفاقي في هذه الحملة. دأبت على إيداع أفكاري وأحاسيسي

بصورة متتابعة في أول الأيام في الدفتر الصغير، ثم ما لبثت أن مللت من الكتابة فيه، فتوقفت عنها. والصحيح أن الذكريات لا تستطيع أن تفي بكل ما تقوم به المذكرات، وأني حين أعود إلى قراءة ما سطرته في تلك الأيام أتحقق من أني لولا ما سجلته في صفحات ذلك الدفتر لما تذكرت لنفسي الأمور التي وردت فيه باعتمادي على ما حفظته في خاطري منها.

وسأنقل في ما يلي بعض المقاطع مما احتوى دفتري الصغير ذاك، أو أغلب ما احتواه، مضيفاً إليها شرحاً وتعريفاً لما كتبته في تلك الأيام وأصبح اليوم بحاجة إلى الشرح والتعريف. وكان أول ما ورد فيه ما أرّخته في صباح الثامن من الشهر الأول من عام ١٩٤٨، وهو الصباح الذي اخترقنا فيه الحدود اللبنانية إلى أرض فلسطين.

صباح الخميس ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨

نحن الآن في الطريق إلى بنت جبيل بعد أن سرنا الليل بأكمله من قطنا. كنت مع بعض الرفاق من حمص وحماه على ظهر السيارة طيلة الليل فذقنا من البرد في مرتفعات طريق بيروت وراشيا ما لم نعرفه من قبل. وكنت أذكر بيني وبين نفسي غرفتي الدافئة الوثيرة الفراش فأضحك وأحسد نفسي بين ركاب السيارات الأخرى، لأن سيارتنا مملوءة بحزم من العباءات ساعدتنا في اتقاء القرّ وبكومات من المذاود كانت تحتنا كالفراش الناعم.

قابلت مع أكرم رئيس الجمهورية أمس مقابلة مؤثرة. إنه أصدق من في الدولة إخلاصاً وأشدهم عزماً في قضية فلسطين. وقد ذكرنا له تقاعس الدول العربية فأعلمنا

بأنه مدرك لذلك وأنه سيجتمع مع رئيس جمهورية لبنان ويضعان الجامعة أمام الأمر الواقع: «سنزحلقهم» في قضية الدفاع... هكذا قال. وقد انتهت المقابلة انتهاء مؤثراً جال له الدمع في عيني أكرم وفي عيني.

قال أكرم إن هذا الفوج هو فوج المثقفين. وفي الحق إنه يضم ثلاثة أطباء وعدداً من المحامين والأساتذة والطلاب، وشباباً من الضباط يملأون القلب روعة وحماسة. أما غير المثقفين فإنهم كذلك مدعاة للفخر والاعتزاز.

قضينا الليل مع فتحي نستمع إلى مغامرات محمد سعدي، الشاب الحمصي، في طبرق ومصر، وكيف كان يهاجم اليهود في مصر وينتزع منهم فتياتهم. ولما قلنا له إن اليهود الذين سنقاتلهم غير يهود مصر قال: كلهم مثل بعض، أعطوني قنابل وانظروا إليَّ. وأخذ يشرح كيف سيخدعهم لأنه أشقر مثلهم، ولا سيما بعد أن يحلق لحيته.

وأطرف ما في محمد سعدي هذا أنه يحمل بندقية عثمانية اشتراها من حمص ولكنه لا يحمل لها رصاصاً ولا رصاص في كل الحملة يوافقها. فلما قلنا له لماذا هو آتٍ معنا إذن، قال: إذا لم يبدلني صلاح (يعني صلاح الشيشكلي) بها بندقية فإني سأستولي على أول «تومي كن» من أول يهودي وألقي بندقيتي.

لم يحدث للحملة ما يسوء في رحلتنا الأولى، غير أن بغلاً وقع من السيارة ومات. أما البغال الأخرى فهي

تحاول الوثوب من الشاحنات بين حين وآخر. ولقد ساءني شخصياً أن كثيراً من الناس رأونا على الطريق وكثير منهم عرفوا مسيرنا فجاءوا يودعوننا وفي هذا ما فيه من الضرر... نحن نحاول أن نخترق حدود فلسطين سراً والأمر ملأ الخافقين، فعسى أن لا يضطرنا هذا إلى الاصطدام مع الإنكليز على الحدود».



هذه هي أولى صفحات الدفتر الصغير.

عن لقائنا، أكرم وأنا، بالرئيس شكري القوتلي، أقول إني سأعود إليه بصورة أكثر تفصيلاً في ملاحق تأتي في نهاية الكتاب، أروي فيها أموراً كنت قد تحدثت عنها أو نشرتها في مناسبات سالفة.

فتحي الذي ورد ذكره هو الملازم فتحي الأتاسي. وقد كان أحد ضباط الجيش السوري الذين أفرزوا ليتولوا قيادة فوجنا، فوج اليرموك الثاني من جيش الإنقاذ، وسيتردد ذكره في صفحات الدفتر التالية. وقد كُتبت لهذا الضابط البطل الشهادة، مع زميله الملازم نادر نصر الله، عندما اقتحما على رأس جنودهما مستعمرة مشمار هايردن، وذلك بعد عودته إلى الجيش النظامي وتولي الجيوش العربية العمليات الحربية خلفاً لجيش الإنقاذ. مع العلم أن هذه المستعمرة هي الوحيدة من الأرض الفلسطينية المعطاة إلى اليهود بموجب قرار التقسيم والتي استطاعت الجيوش العربية احتلالها وانتزاعها من أيديهم.

الاصطدام بالإنكليز، لا باليهود، هو الذي كنا نحسب له الحساب

عند اختراق الحدود. فقد كان الإنكليز لا يزالون هم حكّام فلسطين وسيظلون مرابطين فيها حتى ١٥ أيار، موعد بدء تنفيذ قرار التقسيم. وكانت إحدى غايات دخول فوج اليرموك الثاني، بقيادة أديب الشيشكلي، إلى الأرض الفلسطينية قبل دخول الفوج الأول الذي يقوده القاوقجي بالذات، التعرف على رد البريطانيين على دخول جيش الإنقاذ إلى الأرض التي لا تزال في عهدتهم وتحت سلطتهم.

وأتابع في ما يلي نقل ما سجلته في دفتري الصغير.

صباح الجمعة ٩ ك ٢

بغل ومجاهد وجهاز اللاسلكي... هذه ضحايا الفوضى وقلة الترتيب اللتين بدأنا عملنا بهما. البغل نفق في الطريق بعد سقوطه من السيارة. أما المجاهد فقد أصابه رفيقه برصاصة من مسدسه وهو يلعب به. وجهاز الراديو سقط عن البغل الحامل له سقطة مريعة. تلك كانت بداية سيئة ليوم اختراق الحدود الفلسطينية.

سرنا الليل لنخترق الحدود من منطقة «عيتا الشعب». النظام فقد بسبب البغال اللعينة التي لم تستطع النهوض بأحمالها فانغرست أقدامها في مراحل الطريق وغرست معها الرجال. وكان الخوف من المجهول الذي استولى على نفوس كثيرين من أفراد فئة القيادة يزيد في الفوضى. وتقدمنا أنا والأستاذ أحمد حسين في ظلام الليل، تقدمنا الفرقة بكاملها نبحث عن الرؤساء لنبلغهم بما يجري، فسرنا في طريق وعر لم نكن نفكر بأن هناك مثله في الكون. حدثت نفسي بأن هذه هي المغامرات

التي يجب أن تخاض. قبل الآن لم تكن مغامراتنا تتعدى نظرة إلى فتاة ونظرة منها. أما هذا الطريق الوعر الشائك، وهو ليس طريقاً بل منحدرات كالتي نراها في الأحلام والتي نشعر برجفة لمجرد التفكير بالنزول فيها، والمشي فيها بعينين تائهتين خائفتين، فهي المغامرات الحقة.

... وصلنا إلى قرية فسوطة في الساعة الثانية عشرة من ليلتنا هذه سابقين الجميع من أفراد فئتنا، فئة القيادة. والجمال التي أرسلناها لتأتي بحمولة البغال أخذت ترجع حاملة الذخيرة المطروحة. جرب جهاز اللاسلكي فوجد أنه لم يصب بعطب. وجاءنا البشير بأن رفيقنا المصاب سليم. وجاء الرئيس في الصباح وأخبرنا بمجيء الباقين فارتفعت المعنويات وحمدنا الله على أن كل المشقات انتهت بخير. وقد قابلنا أهل فسوطة خير استقبال، وقام أبو إبراهيم قائد السرية الثالثة خير قيام بتدبير الأمور وهو الخبير بهذه البلاد، بلاده.

وهكذا دخلنا أرض فلسطين على خير حال، فعسى أن تكون فاتحة العمل المجيد الذي سنبدأه.

صباح السبت ١٠ ك ٢

لا نزال في فسوطة. كان يوم الأمس يوم راحة واستجمام واجتماع الضالين والمنقطعين.

توافدت إلينا اللجان القومية من صفد ومن عكا ومن القرى المجاورة. وتباحثت مع أبو إبراهيم لترتيب العمل.

ويظهر أن أبو إبراهيم رجل يعتمد عليه. ولكن الرئيس وأحمد حسين يتخوفان من أن يتخذ الحركة مطية لتقوية نفوذه الحزبي في هذه المنطقة.

تقرر أن تكون خطوتنا التالية إلى سحماتا، وفي خطوة أخرى نستقر في بيت جن حيث نبدأ حركاتنا.

......

الاثنين ١٢ منه

نحن اليوم في بيت جن. أما أمس فقد اخترقنا الطريق الجبلي من سحماتا إلى بيت جن في مناظر جميلة وجو بديع...

....

ما كنا نظن أننا سنتأخر كل هذا التأخر. فقد غادرنا سحماتا في الثانية عشرة ونصف فلم نصل حتى الساعة السادسة. كانت صدمة لنا أن نعرف أن أهل بيت جن غير راغبين بنا. فقد تلقوا طلائعنا تلقياً جافاً ولم يقوموا بأية حركة لتأمين راحة مجاهدينا الآتين من رحلة شاقة والمعتادين على كرم القريتين اللتين مررنا عليهما. كان هذا أمراً جد سيئ لنا لأن قيادتنا اعتبرت هذه القرية مقراً لنا، فكنا ننتظر أن نبدأ منها أعمالنا الحربية في وقت قريب بدلاً من أن نظل نتسكع من قرية إلى أخرى، نستقبل وفوداً ونودع أخرى.

دخلنا مقر القيادة فوجدنا وفوداً من البلدات القريبة،

ووجدنا الرئيس وأبا إبراهيم في حالة غيظ شديد، وأبو إبراهيم يكيل التقريع كيلاً لأهل القرية.... تبين لنا أنه لا بد من الانتقال إلى مكان آخر لنجعله مركزاً لتحركاتنا المقبلة.

الجو غائم في هذا الصباح بغيوم متقطعة، وأعتقد أن الأمطار ستكون مربكة لنا. وأرى الجنود الآن في ساحات تحت القرية مجتمعين ومتفرقين، أنظر إليهم وأسمع أصواتهم فأتحقق من صدق نظريتي في المجتمعات الإنسانية. فهنا خلافات حول أشياء تافهة وأقوال يجب أن لا تقال من بعض المجاهدين إلى بعض آخر. والحقيقة أن الإنسان مهما كان مدفوعاً بغاية نبيلة أو ساعياً إلى غاية نبيلة فإن طباعه لا تتبدل ولا تتغير. كثير من الجنود هنا، بل كلهم، مستعدون لبذل أرواحهم رخيصة في سبيل فلسطين، ولكنهم في سبيل كسرة خبز أو لشيء من التعب يلحق بهم بسبب حمل بندقية أو رشاش، أو الاعتناء بحيوان، في سبيل هذه الأشياء التافهة نراهم يثيرون أعنف المشاكل وأشد الخلافات. إنها روح الجماعات الفوضوية، ولا سيما الجماعات غير المتجانسة التي تحوي أستاذ مدرسة ثانوية وحمالاً في السوق وكل الطبقات ما بينهما. وهي كذلك جماعات لم تتعود على النظام والانتظام كالجنود المدربين، وإنما تكتفي بأنها تحمل بين جوانحها فكرة سامية هي الجهاد لأجل قضية مقدسة. وعلينا أن لا ننسى أن المتطوع من أجل هذه الفكرة كثيراً ما يستمد منها غروراً يميل به إلى الفوضى، إذ يرى أنه

بتطوعه أصبحت له منّة يطوق بها عنق الأمة أو الجماعة وتبيح له اختراق النظام أو تجاوزه.

الثلاثاء ١٣ منه

قررنا أمس الانتقال إلى سبلان. وهكذا نرى أن استقبال بيت جن غير الودي قد أدّى بنا إلى الرجوع إلى الوراء بدل التغلغل إلى أمام الذي تتوق نفس كل منا إليه.

بلغني أن الحاج حفني انفصل عنا هو وثلاثة من رفاقه وذهبوا ليقوموا وحدهم بالهجوم على المستعمرات اليهودية. إذ إنهم ملّوا هذا التسكع الذي نتسكع به منذ أيام دون أن نقوم بأي عمل إيجابي.

الحاج حفني كهل من حمص مملوء الجسم مدوّر الوجه ضاحك السن ويسميه الأستاذ أحمد حسين «الطابية المتحركة» وذلك لأن جسمه مغطى بالأسلحة المختلفة الأحجام والأنواع وتتدلى من حزامه قنابل يدوية متعددة. وقد اشترك في كافة الثورات الوطنية العربية، وكانت ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ إحداها. وهو يقص علينا أنه منذ إعلان قرار التقسيم لم يهنأ بعمل، وأن السيارات التي يملكها لم يستطع أن يستفيد منها هذه المدة، وقد تركها وهرع إلى الجهاد. والحاج حفني لا يقنع بفلسطين وحدها، بل هو مستعد بعد تحرير كافة البلاد العربية إلى أن يسير رأساً بقيادتنا إلى إندونيسيا لمحاربة الاستعمار.

مرت من فوقنا الآن طيارة. هذه أول حركة استكشاف يقوم بها الإنكليز عنا، ولا ندري ما بعدها.

....

....

الأربعاء ١٤ منه

رجع الحاج حفني أمس وتبين لنا أنه ذهب مدعواً إلى قرية قريبة فاغتبطنا بأن الشذوذ عن النظام لم يصل إلى حد القيام بعمل حربي دون أمر من القيادة، وخاب ظننا بالمغامرة التي كان الحاج حفني ينوي القيام بها.

....

....

الجمعة ١٦ منه

أمس وأول أمس واليوم في سبلان. جرى الاتفاق في اجتماع الأركان على الهجوم على مستعمرة ضعيفة في المناعة ولكنها رئيسية المركز، ليكون للضربة أثرها المعنوي بين جنودنا وفي فلسطين. تقرر بصورة مبدئية أن يفحص أمر مستعمرة جب يوسف استعداداً لمهاجمتها. ذهب القواد مع فصيل مستكشفين حال المستعمرات وعادوا مساء أمس ثم رجعوا اليوم. رئيسنا عميق الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقه فلا يخطو خطوة قبل أن يتأكد منها، وهذا ما يؤدي به إلى بطء شديد أخذنا نتململ منه في حياتنا المريحة في هذه القرية، المريحة نوعاً ما.

عيشنا هنا مزيج من الراحة والمشقة، ومن الرضى والسخط، ومن الانشراح والانقباض. من يرى ذقوننا التي طالت والتي حلقناها على طرز متنوعة ومضحكة، والذي يرى تبذلنا وإهمالنا مظاهرنا، والذي يرى أكلنا ما هبَّ ودبّ دون تحرج أو تذمر، لا يصدق أن هؤلاء أطباء ونواب ومحامون وأساتذة مدارس ربوا على الطعام المنتقى والفراش النظيف واللباس الأنيق. أما الماء فهو مشكلة المشاكل. فنحن نشربه دون أن نسأل عن مصدره، ودون أن نستغرب طعمه الغريب أو رائحته المستكرهة، ونشربه من المطرة أو من الصحن أو من طاس قذر... سمعت جندي اللاسلكي البارحة يقول لأحدنا: إذا كنت تريد قهوة فيجب أن تستغني عن غسيل وجهك، فالماء الذي عندنا يكفي لأحد أمرين، إما القهوة وإما غسيل الوجه.

قضيت ليلة أمس مع بعض أصحابنا عند الحماصنة، أعني المجاهدين من أهل حمص، فاستمعنا إلى غنائهم واشتركنا بمرحهم. يقود هؤلاء المجاهدين أبو رضا حسني الرفاعي وهو قائد درك قديم مسرّح، رضي الخلق طيب النفس وكذلك جماعته الذين لا يبدو عليهم الاعتداد بالنفس مثل إخوانهم مجاهدي حماه الملتفين حول لولبهم ومركز دائرتهم أكرم، وإنما هم رضيو الخلق مرحون...

....

....

الاثنين ١٩ كانون الثاني

تغير عزم القيادة من مهاجمة يوسف إلى جدين. وهذه المستعمرة وإن كانت أكبر من الأولى فإنها على ما يظهر أسهل منالاً. وهذا ما جعلنا أكثر اطمئناناً، أقصد قواد الحملة ولا سيما ممن لم يعتادوا على ساحات القتال ومن لا تزال الحياة الإنسانية ذات قيمة عندهم.

كتبت أمس رسالة إلى والدي ووضعتها في جيبي لتسلم إليه إذا وقع المحذور. وهذه أول مرة أخاطب فيها أبي بلغة العاطفة، فمنذ نشأت والحديث بيني وبينه عملي مقتضب. لم أبح له بما في ذات نفسي ولم يتحدث لي هو مرة واحدة عن مشاعره. وأنا أكثر إشفاقاً من العواطف المكبوتة مني من العواطف المعروفة والمشروحة. إنه ذلك المجهول الذي يخيفنا لأننا لا نعلم ما وراءه. تأثرت تأثراً شديداً عندما بلغت آخر الرسالة، فقد أحسست بأني مفارق أهلي والحياة به. إن الذي يهمني من الموت هو هموم أهلي به، أما أنا فإني أجده راحة بل أجده غاية تشجعني على تحمل المشاق إليه...

....

....

نحن هنا في سبلان، على قمة هضبتها، نسكن في غرفتين متجاورتين خليطاً من القواد والمدنيين المتطوعين والجنود. وهذه قائمة الخليط:

الرئيس أديب الشيشكلي الذي أبعدته جولاته الاستكشافية عن غرفتنا وجعلت مقر نومه في حرفيش، وهي القرية الكائنة في أسفل قمة سبلان.

الملازم فتحي الأتاسي، وهو أكثر الشباب حيوية واندفاعاً. وهو كذلك استبدت به الجولات فنام في القرية.

الملازم صلاح الشيشكلي، أخو الرئيس الذي يأخذ الأمور بفلسفة عشائرية، يستوي عنده فيها الموت والحياة.

الملازم عبد الحميد السراج، أبو حمدو، آمر فئة القيادة والشاب المندفع الذي تحدى رؤساءه وجاءنا إلى قطنا.

الملازم شفيق عبيسي، أبو وحيد، الشاب الرقيق المظهر كأنه طفل. رافق عبد الحميد السراج فجاء إلى قطنا من دون إذن.

الأستاذ خليل كلاس، المحامي من حماه، كتلة من النشاط مع الأعصاب الهادئة ووزير تموينا الذي لا يكل ولا يمل، أطلقنا عليه اسم مظهر باشا رسلان وأطلق هو لحيته الحمراء. وقد قلت له أمس مشيراً إليها:

ألا ليت اللحى كانت حشيشاً
فنطعمها خيول المسلمينا

وحينئذٍ فإن لحيتك تكفي لإطعام بغال الحملة!

الأستاذ عبد الكريم زهور، مدير تجهيز دير الزور الذي ترك مدرسته والتحق بالحملة. وهو مدير استعلاماتنا.

الدكتور فيصل ركبي، الذي كان متهيئاً إلى الذهاب إلى فرنسا فحوّل اتجاهه من باريس إلى فلسطين. وهو أنشطنا نحن الأطباء لقرب عهده بالعمل في المستشفى الوطني.

الدكتور شوقي الأتاسي، ترك عمله في المشفى الجراحي وجاء ليرافق الحملة.

وهكذا أصبح في الحملة ثلاثة أطباء بعد أن كانت متوقفة لعدم وجود طبيب إلى أن التحقت بها أنا.

أكرم الحوراني: نائب حماه وزعيم الحملة.

أحمد حسين: (زعيم حزب مصر الفتاة)، وقد فارقنا أمس مع زميليه المصريين. وكنا نحب لو اشتركت مصر معنا في أول معركة نخوضها.......... إن الأيام القليلة التي عشناها مع أحمد حسين ستبقي له في أذهاننا صورة دائمة. فهو رجل لا شك في قدرته على الكلام المؤثر وفي إيمانه بكثير من الأمور السامية....... ولكن إيمانه برسالته خلق في نفسه بعض الأنانية....... تبدى لي ذلك حين حدثته بأنه يجب

أن نموت هنا فردَّ عليَّ بقوله: إن لنا رسالات أخرى غير هذه، فالملازم عمر مثلاً ليس لديه ما يبرز فيه غير عملية الموت في هذه المغامرة، وكذلك فتحي أيضاً. أما نحن فإن لنا شيئاً آخر وميادين أخرى يمكننا أن نبرز فيها. وقد فسرت أنا هذه الكلمة منه بشيء غير الإخلاص الذي يعتبره أحمد حسين صفته الوحيدة التي يحترم لأجلها في مصر.

لا بد أن أضيف اليوم تعليقاً على كلمة أحمد حسين تلك والانطباع الذي أعطتني إياه يومئذٍ.

كانت إحدى النقاط المقترحة في خطة هجومنا على مستعمرة يهيام الواقعة تحت سور قلعة جدين أن يتسلل ثمانية من المجاهدين تحت الأسلاك الشائكة فيباغتون سكان المستعمرة بهجومهم. طلبت أن أكون واحداً من الثمانية فرفضت القيادة طلبي. وطلبي الذي رفض هو ما دعا أحمد حسين إلى النطق بكلمته التي أوردتها في ما سبق. وإذا كنت لا أوافق اليوم على كل ما قاله آنذاك فإني أجد أن طلبي ذاك كان في غير محله وأن رد القيادة كان صائباً. فلم أكن على شيء من التدريب الذي يؤهلني للمهمة المطلوبة ولم أكن أملك لها غير الحماسة والاستعداد للتضحية، وهما عاملان لا يكفيان في هذا المجال.

ومن المؤسف والمحزن أن ما ذكره أحمد حسين عن عمر وفتحي قد تحقق في الأيام أو في الشهور التالية. فتحي، وهو الملازم فتحي الأتاسي، استشهد في ميعة شبابه وهو على رأس جنوده في الهجوم البطولي الذي استولى فيه الجيش السوري على مستعمرة مشمار

هايردن، وقد نوّهت بهذا في ما سبق. أما عمر، وهو الملازم عمر صفر، فقد تحطمت به طائرته وهو يقوم باستعراض جوي في حلب، وهو كذلك لاقى الموت في عزّ شبابه.

وأعود فيما يلي إلى عرض أسماء رفاق شلتنا في الغرفتين اللتين كنا ننزلهما على قمة سبلان. كما وردت في دفتر جيبي الصغير.

الملازم عمر صفر: ضابط طيار هجر طيارته قبل أن يأخذ جناحه بعشرة أيام. والتحق بنا. كله عزم وتصميم وروح عسكرية. وهو قائد إحدى الفئات الثلاث التي تتألف منها سرية القتال تحت قيادة أبي إبراهيم في هجوم الغد.

النائب فؤاد جديد: يتميز بهيكله الجميل وبحركاته التي تثير الإعجاب بمظهره العسكري. هو نائب في شرطة الجيش وأخو الملازم غسان جديد الذي ودّعه حين صعد معنا على ظهر الشاحنة في قطنا بقوله: إذا جبنت يا فؤاد فأنا سوف أقوصك! وقد التحق بنا دون إذن مثل الملازمين عبد الحميد السراج وشفيق عبيسي.

النائب في الجيش فاضل شطرا: رفيق الملازم عمر في هروبه من سورية من دون إذن وانضمامه إلينا في فسوطة. وهو كفؤاد هيكلاً وتبدو عليه علائم رجولة يزيدها بروزاً سكوته وصوته العريض إذا تكلم.

يوسف: عامل الراديو ومواطن غالب عياشي والمهتم

بأمرنا، يهييء لنا شاينا وقهوتنا ويتحملنا رغم ضيق عطنه.

العريف حسن: الفتى الكردي الذي يعمل مع يوسف على الراديو، وهو صبي ضيق العطن كيوسف ولكنه يثير ضحكنا بأغانيه وتدخلاته المفاجئة...... أثار ضحكنا أمس حين كنا نردد أشعاراً لشعراء مختلفين، فما كان منه إلاّ أن قاطعنا وهو يتلو الشطر الوحيد الذي يحفظه على ما يبدو من شعر امرىء القيس: عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل!

....

....

الأربعاء ٢١ كانون الثاني

أمس كان هجومنا على جدين واليوم نحن في سبلان. لم نستطع أن ننفذ الخطة التي وضعناها نظرياً لمهاجمة المستعمرة. كانت خلاصة الخطة أن نباغت سكانها صباحاً فيحال بين اليهود وبين الدخول إلى قلعة جدين فيقضى عليهم في خيامهم ثم تحرق الخيام والأكواخ، وفي حال عدم إمكان مباغتتهم تحرق الخيام والأكواخ ثم ينسحب المجاهدون بسرعة.

لم يتنفذ لا هذا ولا ذاك. فلم يمكن الحؤول دون لجوء اليهود إلى القلعة الحصينة، ولم تحرق الأكواخ، ولم ينسحب المجاهدون بسرعة. وكانت النتيجة أن نشبت معركة قوامها إطلاق الرصاص من رجالنا على القلعة

دون أن يرى هدف واضح، وإطلاق اليهود رصاصهم بتصويب سديد علينا. وظلت المعركة مستمرة من السادسة والنصف صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر. قتلانا لم نعرف بعد عددهم على الضبط، ويتراوحون بين الاثنين والخمسة، وجرحانا يبلغون العشرين. أما قتلى اليهود في المستعمرة فلم يعرف عددهم بعد.

وكنا نصبنا كميناً عند جسر نسفناه على الطريق فكانت تلك خطة بديعة مكّنت رجالنا من التصدي لمصفحة يهودية آتية إلى المستعمرة فأحرقت وقتل رجالها البالغ عددهم ثمانية على أكثر التقدير وأربعة على أقله، والأغلب التقدير الأول.

في الليلة التي سبقت المعركة نمنا في العراء على المرتفعات التي تمتد بين ترشيحا والمستعمرة. وفي الصباح بدأ الهجوم بعد أن مهّد له انفجار الألغام في الجسر على الطريق. وقد توقفت أنا على المرتفعات بعيداً عن مرمى النار في انتظار الأوامر. ولم تكن للمعركة تلك الرهبة التي كنت أتوقعها قبل النشوب. فما أكثر الأفكار التي تجوس في نفوسنا عن المعركة، حتى إذا ما نشبت استغرق العمل فينا كل شيء وإذا بالحياة والموت يتساويان وإذا بالعواطف والآراء مثل عاصفة في فنجان.

لمعركة جدين هذه تتمة تتعلق بي شخصياً لم أذكرها في الدفتر الصغير. عن هذه التتمة سأتحدث في الملاحق التي سأوردها في آخر

الكتاب. وأعود الآن إلى رواية بعض ما احتواه الدفتر في آخر ما سجلته في صفحاته.

الثلاثاء ٣ شباط ١٩٤٨

في هذه الفترة ذهبت إلى دمشق وقضيت فيها أياماً ثلاثة وعدت يوم الاثنين إلى بنت جبيل وبلغت الثلاثاء الماضي فلسطين حيث كان الفوج معسكراً في كسرا وكفر سميع وينوح.

في الأسبوع الماضي لم يحدث شيء إلاّ التنقلات المستمرة. وقد زرت عكا يوم الجمعة الماضي وأعجبت بها. وفي الأسبوع الماضي أيضاً انتهينا من أبي إبراهيم الذي أخذت طريقته العشائرية شكلاً من الشذوذ مما اضطر القيادة العامة تحت إلحاحنا إلى سحبه إلى دمشق.

ونحن اليوم في الغديرية، قدمناها من فراضة. وقد دبّ الملل إلى نفسي وسئمت هذا الركود. فمنذ نحو من شهر نحن هنا ولم نقم بغير حركة واحدة في جدين، بينما العرب تقاتل في كافة أنحاء فلسطين. وقد حدثت نفسي بأن عصابة قليلة الأفراد تستطيع أن تعمل عملاً أجدى وأقل خطراً من مجموعتنا الكبيرة، البطيئة في تنقلاتها والكبيرة في تكاليفها. وعلى كل فلننتظر. فإن برقيات الرئيس، التي أكتبها وأقرأها أنا وأحلّ رموزها، تشير إلى أن عملاً سيبدأ الأربعاء، أعني غداً.....

≈

بهذه الصفحة، صفحة ٣ شباط/ فبراير ١٩٤٨، انتهت اليوميات المؤرخة في دفتري الصغير. يبدو أني مللت آنذاك من كتابة اليوميات ورجعت إلى عادتي في الاستغناء عن المذكرات والاكتفاء بالذكريات. ما احتوته صفحات الدفتر بعد هذا التاريخ كان ملاحظات عابرة أو تسجيلات لما يجب أن أفعله أو أطالب قيادتنا في دمشق به حين رجوعي إليها في زياراتي العاصمة بين الحين والحين. كما احتوى بعض منها أبياتاً شعرية كنت نظمتها كبدايات لقصائد لم أتممها ولم آتِ على ذكرها في كتاباتي. من هذه القصائد واحدة ضاحكة أرويها في ما يلي. فقد كنا، أنا وبعض أفراد فئة قيادة الفوج، اتفقنا على أن نطيل لحانا ما دمنا مقيمين في الأرض الفلسطينية. وفوجئنا في ذات صباح برؤية أخينا أبو حمدو، وهو الملازم عبد الحميد السراج، حليق الوجه! فنظمت احتجاجاً على فعلته الأبيات التالية:

حلق الذقن وأضحى امردا
ضابط في الجيش لا يخشى الردى

جار بالموسى عليها حانقاً
لو تفدى كانت النفس الفدا

يا بو حمدو واللحى قد أخصبت
كيف دون الصحب خنت الموعدا

في ذرى حرفيش أطلقنا اللحى
وحلفنا لا نخليها سدى

قبل أن نبلغ ثأراً أحمرا
ونروي الأرض من قتلى العدى

ما ترى ذقن فؤاد أينعت
كشقيق الروض يعلوه الندى

وتــرى الأســتــاذ أرخــى لحيــة
كــثــة صــهــبــاء طــابــت مــحــتــدا
كــلــمــا جــاء غــداء جــامــعــاً
أكــلــت شــعــراتــهــا نــصــف الــغــدا
فــتــرى الــرز عــلــى أطــرافــهــا
كــلــجــين بــات يــعــلــو عــســجــدا...

ولا بد لي من القول إن ما نقلته من هذا الدفتر كان مقتطفات وليس كل ما احتواه. كما أن أموراً كثيرة، وبعضها كبير الأهمية، لم يتح لها أن تسجل فيه. إلاّ أني أوردت ذكر بعض نشاطاتي الشخصية وبعض ما نفذه الفوج من أعمال، وبعضاً من صور حياتي وحياة رفاقي المجاهدين، في الفصول والمقالات التي احتواها كتابي الآنف الذكر «فلسطينيات». وفي ما نشرته في الدوريات أو تحدثت عنه في محاضراتي خلال السنين التي تلت تلك الفترة من الزمن.



عدت إلى دمشق بعد العودة المذكورة في الفقرة السابقة أكثر من مرة، بأمر مهمة كان يوكلها إليّ قائد الفوج الرئيس أديب الشيشكلي أو مرافقاً جرحى اشتباكاتنا لأوصلهم إلى مستشفيات العاصمة. وفي طريق العودة إلى مقر الفوج في مرتفعات الجليل كنت أحياناً أمر ببيروت وألتقي فيها ببعض الأصحاب الذين كانوا يدهشون من رؤيتي وأنا بملابس الميدان الجافية وهم الذين كانوا يعرفونني بالغ الأناقة بملابسي المدنية. بين الذين تعرفت بهم في وقفاتي في بيروت الصديق المأسوف عليه رياض طه الذي كان

صحافياً ناشئاً، وقد أودعته في إحدى المرات مخطوطة أولى مجموعاتي القصصية، «بنت الساحرة»، موكلاً إليه نشرها إذا لم أعد سالماً. ولكنني عدت، وتولى نشرها في أواخر عام ١٩٤٨ ألبير أديب صاحب مجلة «الأديب».

أما في دمشق فقد كنت أحضر بعض جلسات البرلمان عندما أكون فيها وألاحق قضايا منطقتي في الوزارات والمديريات، وألتقي بالشخصيات السياسية في متابعتي لتطورات القضية الفلسطينية بصورة خاصة. اجتمعت مع زميلين لي في المجلس، بفوزي القاوقجي في أول العام، قبل التحاقي بفوج اليرموك، ودارت بيننا أحاديث عامة عن الوضع بحضور زوار آخرين وعدد من محرري الصحف الدمشقية والأجنبية. وأذكر هنا بصورة خاصة اجتماعي بعبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية وما سمعته منه آنذاك. أذكره لما تبين لي بعد ذلك من دواعي فشلنا في تحقيق خططنا، لا في عملنا الجهادي في جيش الإنقاذ وحده، بل في خوض جيوشنا الرسمية المعركة ضد اليهود في يوم ١٥ أيار/ مايو والأيام التالية لذلك اليوم.

التقيت بعزام باشا في مجلس الأمير مجحم بن مهيد، شيخ عشيرة الفدعان ونائب عشائر دير الزور البدوية في البرلمان. وعبد الرحمن عزام باشا، كما هو معروف ينتمي إلى عشيرة بدوية في مصر، ولعل هذا ما دفعه إلى زيارة الأمير مجحم في داره حين قدم إلى دمشق في سياق التهيئة لدخول الجيوش العربية مجتمعة فلسطين ابتداء من منتصف أيار/ مايو، بغية الحيلولة دون تنفيذ قرار التقسيم وقيام الدولة العبرية. كان واضحاً أنه لا بد من تدخل الجيوش الرسمية في المعركة بعد أن أخفقت قوى المجاهدين المتطوعين، سواء

جيش الإنقاذ الذي ترعاه الجامعة العربية أو جيش الجهاد المقدس الذي يترأسه الحاج أمين الحسيني ويقوده عبد القادر الحسيني، بعد أن أخفقت هذه القوى في تنفيذ تلك الحيلولة. وكان لا بد من التحدث في مجلس الأمير عن المعركة أو المعارك المقبلة التي ستنشب بين القوى العربية وبين القوات اليهودية بعد أن تنسحب إنكلترا انسحابها التام من فلسطين، كما كان لا بد أن يكون أول المتحدثين في هذا الموضوع وأهمهم أمين الجامعة العربية التي تشرف على التخطيط لهذه المعارك وتتولى توجيهها وإدارتها.

قال عبد الرحمن عزام باشا في حديثه في ذلك المجلس إن الحرب بيننا وبين اليهود في فلسطين لا بد واقعة. وقال إن اليهود سيحشدون لهذه الحرب نحواً من اثنين وستين ألف محارب، وأضاف أن كثيراً من محاربيهم متدربون على القتال لاشتراكهم في معارك الحرب العالمية الأخيرة، في صفوف جيوش الحلفاء، ضد الجيوش الألمانية في مختلف الجبهات...

إثنان وستون ألف محارب في جيش الهاغانا اليهودي ليسوا عدداً هيناً. إلاّ أن ذلك لم يكن يخيفنا مع ما كنا نقرأه ونسمع عنه عن قوى جيوشنا الخمسة، جيوش سورية ولبنان ومصر والأردن والعراق، إضافة إلى المفارز السعودية التي ستنضم إلى هذه الجيوش على الرغم من معارضة الملك عبد العزيز لخطة الجامعة العربية في خوض هذه الحرب، وهي معارضة كنا نستنكرها منه وتبين لنا بعدئذٍ صحتها وصوابها. أنا وأمثالي كنا من الناحية النظرية في قلب القضية، مفروضاً بنا أن نكون على علم بكل خوافيها. غير أننا تبينا بعد أن نشبت الحرب فعلاً وتتالت خسائرنا أن الحقائق كانت تستر عنا بحجة المحافظة على الأسرار الحربية، وأن ثقتنا بأنفسنا كانت في غير

محلها. لقد كانت تقديرات أمين الجامعة عن عدد المحاربين اليهود صحيحة، وكان المفروض أن نلاقيهم بعدد مماثل أو متفوق من المحاربين العرب. غير أننا عرفنا، متأخرين وبكل حزن وأسى، أن جيوشنا الخمسة لم تدخل المعارك في أول أيامها إلاّ بمحاربين لا يتجاوز مجموعهم عشرين ألف جندي!

كيف حدث هذا؟ وعبد الرحمن عزام باشا، الذي يضعه منصبه في منزلة رئيس وزراء الدول العربية، والذي لم يكن أحد يشكك بإخلاصه ونضاله من أجل العروبة وقضاياها، كيف عرف هذا وقبل أن يسكت عنه وأن يبقى على رأس مركزه؟ تلك أسئلة تواردت على خواطرنا وملأتنا غيظاً ونقمة حين شهدنا النتائج واطلعنا على تتبعات الآخرين، من محايدين ومغرضين، وكتاباتهم عن تلك الحرب في مؤلفاتهم بكل اللغات.

في كتابه «الحرب العربية الإسرائيلية» يورد الكاتب الإنكليزي إدغار أوبالانس عدداً لمحاربي الهاغانا قريباً من العدد الذي سمعته بأذني من عبد الرحمن عزام باشا. إنه يقدرهم بحوالى ستين ألف جندي. أما عن الجنود العرب فإنه لا يفصل في عدد المشتركين منهم في الحرب في أولها. أما آفي شلايم في كتابه «سياسات التقسيم» فيوافق على عدد المحاربين اليهود الستين ألفاً، ويعد عشرين ألفاً وخمسمائة جندي عربي. من هذا العدد الأخير عشرة آلاف جندي من مصر وثلاثة آلاف من كل من سورية والعراق وأربعة آلاف وخمسمائة جندي من الفيلق العربي الذي هو جيش الأردن...

وهنا أجدني أشتططت وتجاوزت رواية الذكريات الشخصية إلى ما ليس منها. وعذري في ذلك أن الشيء بالشيء يذكر، وأن من شأن

الذكريات أن تهيل على الخاطر قضايا الماضي وتعيد إلى النفس تأثراتها بتلك القضايا.



ومن شطط إلى شطط آخر.

ففي قراءتي لكتاب آفي شلايم الآنف الذكر وقعت على صفحات تتعلق بجيش الإنقاذ أذهلتني وراحت نفسي تسائلني لما قرأته: أصحيح هذا؟ وهل يصح هذا؟

تلك الصفحات لم تكن تتحدث عن فوج اليرموك الثاني الذي يقوده أديب الشيشكلي، وكنت أنا واحداً من أفراده، بل تتحدث عن الفوج الأول وعن قائده الذي هو قائد الجيش بفوجيه، فوزي القاوقجي. وقد سبق وأن قلت إن فوجنا أوكل إليه العمل في مناطق الجليل الأعلى في شمالي فلسطين بينما اتخذ الفوج الأول مقره في مثلث جنين ـ طولكرم ـ نابلس، بقيادة القاوقجي نفسه. كان الفوجان مستقلين كل الاستقلال في عملياتها ولا اتصال بينهما إلاّ في ما ندر. أكثر اتصال الفوج الأول كان بقوى جيش الجهاد المقدس، وهو جيش المجاهدين التابعين لمفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ويقودهم ابن عمه عبد القادر الحسيني، وكان يعمل في منطقة القدس وفي ضواحيها. وعما جرى في هذه المنطقة تتحدث الصفحات التي ذكرتها من كتاب آفي شلايم.

قبل أن أورد ما جاء في تلك الصفحات أقول إني تلقيت في العام الفائت من أحد الأصدقاء صورة زنكوغرافية لبضعة سطور أرسلها

عبد القادر الحسيني إلى عبد الرحمن عزام، أمين الجامعة العربية التي يتبع لها جيش الإنقاذ، قبل يوم واحد من استشهاد ذلك المجاهد البطل وهو على رأس قواته في معركة القسطل. في تلك السطور القليلة يقول عبد القادر الحسيني ما يلي:

القسطل في ١٩٤٨/٤/٦
السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية القاهرة
إني أحمّلكم المسؤولية بعد أن تركتم جنودي في أوج انتصاراتهم بدون عون أو سلاح.
عبد القادر الحسيني

وما سأنقله من كتاب آفي شلايم، إذا صحّ وقوعه، سيكون توضيحاً وتفسيراً للأحداث الخطيرة والمؤلمة التي تلت إرسال هذه السطور إلى الأمين العام للجامعة العربية، وأولها استشهاد عبد القادر الحسيني وما تبعه بعد يومين من وقوع مذبحة دير ياسين.

في البداية يتحدث آفي شلايم عن الكره المتبادل بين فوزي القاوقجي، قائد قوى جيش الإنقاذ في المثلث الفلسطيني، والحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، منذ أيام وجودهما معاً في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم يذكر أن علاقة كانت تربط القاوقجي بأحد مساعدي غولدا ماير الذي كان عميلاً سرياً في سورية أثناء الحرب العالمية، اسمه يهوشوا بالمون. ويقول شلايم في كتابه إن بالمون هذا أعلم بن غوريون بأنه تدبّر أمر لقاء مع القاوقجي وأنه سيحاول إقناع القاوقجي بأن يمتنع عن التدخل في القتال الذي سيدور بين الهاغانا وأتباع المفتي. وحقاً لقد جرى هذا اللقاء في أول نيسان/ أبريل في قرية نور شمس. في هذا اللقاء هاجم

القاوقجي المفتي بقسوة متحدثاً عن أطماعه وأساليبه العنيفة وعن أنانية معاونيه. وعندما أدار بالمون الحديث إلى عبد القادر الحسيني قائد أتباع المفتي في القدس وإلى حسن سلامة الذي يتخذ من الرملة مركزاً لقيادته قال القاوقجي إن على هذين أن لا يأملا في مساعدة منه لهما، بل إنه يتمنى من اليهود أن يلقّنوهما درساً قاسياً!

هذا ما جاء في كتاب آفي شلايم في البداية. وفي ما يلي ترجمة الفقرة التي تتحدث عما جرى بعد ذلك اللقاء بين بالمون والقاوقجي، أنقلها بحذافيرها:

«وفي ١ نيسان انطلقت عملية ناكشون لفتح الطريق إلى القدس. في البدء قضي على مراكز قوى حسن سلامة في الرملة. وعلى الرغم من وجود قوة من جيش الإنقاذ مع مدافعها الثقيلة في الجوار، فإنها لم تقم بأية مساعدة له. وبهذا كان القاوقجي عند كلمته التي وعد بها بالمون. وبعد ذلك نشبت معركة القسطل التي قتل فيها عبد القادر الحسيني. كان عبد القادر الحسيني قبل مقتله بقليل قد تلفن للقاوقجي ليطلب منه إمداده بصورة عاجلة بسلاح وذخيرة كي يجابه بها الهجوم اليهودي. وكان القاوقجي يملك بفضل تموين الجامعة العربية إياه مخزوناً كبيراً من الأدوات الحربية. إلاّ أنه، وبحسب ما لقطته محطات استماع الهاغاناه من تلك المكالمة التلفونية، أجاب بأن ليس عنده شيء من المساعدات المطلوبة. وقد أثبتت هذه المكالمة مرة أخرى أن جدية القاوقجي في وعده لبالمون كانت مبنية على خلافاته مع الفلسطينيين من رفاقه في السلاح. لقد كان عبد القادر الحسيني أكثر قواد قوى المفتي العسكرية تألقاً

وجاذبية، ولهذا فقد أدى موته إلى تضعضع بالغ لقوى الحاج أمين الحسيني».

أيكون غريباً بعد قراءاتي هذه السطور واطلاعي على ما احتوته من المعلومات أن أصاب بالذهول وأن تهتف نفسي لنفسي قائلة: أصحيح هذا؟ وهل يصح هذا؟!

لقد نشأ أبناء جيلي وأبناء الأجيال المقاربة له على تصور فوزي القاوقجي بصورة بطل شبه أسطوري، مناضل وطني وثائر قومي... ترك الجيش العثماني ليلتحق بالجيش العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى، وفرّ من القوات الفرنسية التي كان ضابطاً فيها في حماه ليلتحق بالثوار في الثورة السورية الكبرى، واشترك في ثورة فلسطين في عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٧، وحارب القوات البريطانية في العراق فلاحقته طائراتها وكادت تقضي عليه حين أصابته بقذائفها في البادية السورية، وأخيراً تولى القيادة العسكرية لجيش الإنقاذ ليحول دون قيام دولة عبرية في فلسطين... كل هذا ثم يروى عنه ما يروى في كتاب آفي شلايم مما نقله هذا المؤرخ عن المحاضر السرية لتاريخ دولة إسرائيل بعد أن رفع الحظر عن تلك المحاضر بمرور الزمن؟!

مرة أخرى أقول لنفسي: أصحيح هذا؟ وهل يصح هذا؟!

≈

ما قصدت أن أكون غير راوٍ لذكريات شخصية عن ممارستي للسياسة في هذا الكتاب. لم يكن في قصدي أن أكون مؤرخاً، ومؤرخاً للقضية الفلسطينية بصورة خاصة. ولكن الكلام عن جيش

الإنقاذ جرني إلى التعريج على كتاب آفي شلايم وعن قيادة فوزي القاوقجي لهذا الجيش. لقد كنت أضع دوماً ذكرياتي في فترة تطوعي في فوج اليرموك الثاني في رأس ما رسخ في نفسي وأثر بي من مقاربتي لأمور السياسة. وفي حوار لي نشر منذ ما يقارب أربعين عاماً، تحدثت فيه عن تلك الفترة وعن اشتراكي بحملة الإنقاذ، قلت ما يلي:

«أتاح لي تطوعي بهذه الحملة تجربة فذة ومعرفة غنية سواء من الناحية الشخصية أو الناحية العامة. لقد اكتشفت من خلال الفترة التي قضيتها في فلسطين وفي ميدان المعارك، إذا صح لي أن أسميه هكذا، أشياء كثيرة عن سير أمورنا، وعن خصائص شعوبنا، وعن أقدار رجالنا. ومن المؤسف أن تجربتي قد تكشفت لي عما خيّب أمل الشاب المثالي الذي كنته. ومن المؤسف كذلك أن سير أمورنا القومية منذ عام ١٩٤٨ إلى اليوم جاء مؤيداً لتقديراتي السيئة عن وضعنا وإمكاناتنا، تلك التقديرات التي وضعتها لنفسي في ذلك الحين...».

هذه كلمات قلتها منذ ما يقارب أربعين عاماً. ترى هل أستطيع أن أغيّر منها اليوم إذا تحدثت عن سير أمورنا القومية بعد هذا القدر من الزمن؟

سأقتصر على كل حال على ما أوردته في هذا الفصل من ذكرياتي المتصلة بالقضية الفلسطينية، وإن كنت آمل أن أعود إلى بعض آخر منها في الملاحق التي أثبتها في آخر الكتاب.

الفصل السابع

عودة إلى المجلس

عدت إلى مكاني في مجلس النواب عودة دائمة منذ الخامس عشر من شهر أيار/ مايو، بعد أن كنت طول الأشهر التي سبقت ذلك اليوم أتردد بين دمشق وقرى الجليل الأعلى من فلسطين، لألحق بالفوج في تنقلاته المستمرة. وكان تدخل الجيوش العربية الرسمية قد تقرر حينما بدا عجز القوات غير النظامية للمجاهدين عن بلوغ الهدف المبتغى. وفي أجواء قصور معرفتنا عن واقع أوضاعنا العسكرية وانخداعنا بالتهويلات الكاذبة عن هذا الواقع كنا نتصور أن هذه الجيوش، بالعدد الكبير لمحاربيها وبتسليحها القوي وبإخلاص قيادتها ومهارة تلك القيادة، قادرة في أيام قليلة على احتلال كل شبر اغتصبه اليهود من الأرض الفلسطينية وعلى الحيلولة دون تنفيذ قرار التقسيم وقيام دولة عبرية على أرضنا العربية. كنا مملوئين حماسة ومشدودين إلى أخبار تحركات الجيوش

نحو جبهات القتال. وأذكر أني كنت واقفاً أمام المدخل الشمالي لبناء مجلس النواب، أتهيأ إلى ولوج بابه من ناحية الحديقة، حين مرت كتيبة من جيشنا وعليها هيئة الاستعداد الحربي وهي في طريقها للالتحاق بالكتائب التي سبقتها في اتجاه الحدود. تسمرت في مكاني وأنا أتطلع إلى أفرادها كالمستعرض لهم، فاستبد بي التأثر وتلجلج لساني بأول كلمات نشيد أتممته في مساء ذلك اليوم. إنه النشيد الذي وضعت له عنواناً «نشيد الزحف»، وكانت هذه كلماته:

نشيد الزحف

السهول والربى ردَّدت نداءنا
حين جردنا الظبا نقتدي حمانا
وزحفنا عربا نملأ الزمانا

للعلى زأر الأسود الزاحفة
وانطلاق الجيش مثل العاصفة
نحن أبناء السيوف الراعفة
قد سقينا من حمياها عدانا

السيول والربى ردَّدت نداءنا
حين جردنا الظبا نفتدي حمانا

صحَتِ الدنيا على صوت النفير
عاصفاً يدعو السرايا للمسير
نحن أوقدنا على الباغي السعير
ونشرنا الموت من حد ظبانا

السـهـول والـربـى ردّدت نـدانـا
حـين جـردنـا الـظـبـا نـفـتـدي حـمـانـا

يـا صـحـابـي والسـنـا قـد أشـرقـا
فـي روابـي الـقـدس أضـحـى المـلـتـقـى
سـنـثـيـر الحرب حـتـى تـشـرقـا
مـن دم الأعـداء أو يـروى ثـرانـا

السـهـول والـربـى ردّدت نـدانـا
حـين جـردنـا الـظـبـا نـفـتـدي حـمـانـا...

لحّن الموسيقار رياض البندك هذا النشيد بصورة حماسية وأذيع مرات كثيرة من الإذاعة السورية. وروى لي بعض المستمعين للإذاعات أن راديو ألمانيا الديموقراطية أذاعه في إحدى المناسبات على أنه النشيد الوطني لسورية. ومع الأسف، فإن ما أسفرت عنه الأحداث اللاحقة من فشل وخسائر وكوارث جعل كلمات هذا النشيد غير ذات معنى أو تبجحاً مثيراً للأسى والحزن العميق.

≈

من يقلّب صفحات قسم الأعلام من قاموس المنجد في طبعات السنين الأخيرة منه يجد فيه تعريفاً موجزاً لسيرتي بهذه الصورة:

العجيلي، عبد السلام (١٩١٧ -): قاصّ وروائي سوري ولد في الرقة وعاش فيها يمارس الطب وخدمة مجتمعه. أسس «عصبة الساخرين» الأدبية ١٩٤٨. من كتبه «أشياء شخصية». «سبعون

دقيقة حكايات». «فارس مدينة القنطرة». «قلوب على الأسلاك».

لا يحق لي الاعتراض على ما أثبت في هذا التعريف عن ولادتي في عام ١٩١٧ بدلاً من أنها حدثت في عام ١٩١٨، فقد ورد الرقم الأول في واحدة من شهادات ميلادي الكثيرة التي تحدثت في مناسبات متعددة عما دعا إلى تغييرها. ولكن الذي جلب نظر بعض من قرأوا هذا التعريف إهماله ذكر ما هو مهم في نظر الآخرين غيري، وهو أنني مارست السياسة فكنت مرة نائباً ومرة أخرى وزيراً، واهتمامه بكوني أسست جمعية اسمها «عصبة الساخرين». من ناحيتي لم أجد في هذا الإهمال ما يستوجب الاعتراض، بل إني أجده صواباً. على أنني أخشى من أن قارئ كتابي هذا سيستنكر تعريجي على عصبة الساخرين في تحدثي عن ذكرياتي السياسية. والصحيح أن الكلام عن هذه العصبة له بعض المكان في صفحات هذا الكتاب كما يتبين في السطور التالية.

نعم، لقد تأسست «عصبة الساخرين»، وقليل من يذكرها أو يتذكرها في هذا الزمن، في عام ١٩٤٨، وهو أحد أعوامي في المجلس النيابي. تأسست هذه العصبة، أو أني أسستها على قول قاموس المنجد، حين تداعيت مع بعض الشباب المثقف، ممن كان الأدب يربط بينهم إلى جانب رابطة الصداقة، إلى تأسيس تجمع ثقافي يكتبون وينشرون تحت لوائه. كنا اثني عشر شاباً. ولولب تجمعهم كان سعيد الجزائري النشيط كل النشاط في الحث على التلاقي والإنتاج الأدبي أكثر منه في الإنتاج نفسه. وكان تلاقينا في أوله في مكتب مجلة «الدنيا» التي يملكها ويرأس تحريرها عبد الغني العطري. اقترح للتجمع الذي تهيأنا لتشكيله أسماء متعددة كلها تحمل صفة الثقافة أو تنتسب إلى الأدب. من ناحيتي كنت أرى أن

هاتين الكلمتين أصبحتا مبتذلتين في تسمية التجمعات الثقافية لكثرة ما دخلتا فيها. ولما كنا في أكثريتنا دائبين على السخرية وعلى الانتقاد الضاحك لما حولنا من أوضاع وأحوال وأشخاص، مشافهة وكتابة، فقد اقترحت أنا لتجمّعنا هذا الاسم الذي اشتهرت به بين قراء دوريات ذلك الزمن، وهو اسم «عصبة الساخرين».

الصحيح أن الشباب الاثني عشر الذين تكونت منهم العصبة لم يكونوا جميعهم ساخرين، على الأقل في ما ينشرونه في كتاباتهم. ومع ذلك فإنهم أخذوا يلحقون تواقيعهم في الدوريات التي تنشر لهم بلقب «من عصبة الساخرين». وكنت واحداً منهم، وإن أصرت الدوريات التي كنت أكتب فيها على أن تضيف إلى اسمي صفتي كنائب للرقة. لم يكن لعصبتنا برنامج عمل ولا كيان قانوني مسجّل في الدوائر الرسمية، إلاّ أن نتاجنا الأدبي الذي كنا ننشره بتواقيعنا في ثلاث من دوريات تلك الأيام وهي «الدنيا» و«عصا الجنة» و«النقاد»، وكانت تصدر كلها في دمشق، أقول إن ذلك النتاج لفت نظر المتأدبين والقرّاء إلينا. وتفضل زملائي في العصبة فاعتبروني مرة رئيساً لوزرائها ومرة أمينا عاماً لها، تشبهاً بالمنظمات الحكومية التي كنا دائمي الانتقاد والسخرية منها في أقاويلنا وفي مقالاتنا. تلقيت بهذه الصفة التي ألحقت بي طلبات انتساب كثيرة إلى العصبة، ولكننا كنا حريصين على أن لا نزيد عدداً وعلى أن نبقى هواة، فلا ننجر إلى الاحتراف وإلى التقولب الذي ستجره إلى عصبتنا كثرة المنتسبين. وغير ذلك، رحت أتلقى اقتراحات عديدة تتعلق بنشاط الأعضاء، كما أني جررت بسببها إلى مواقف جديرة بإحراجي في ما كان ينشر بأسماء مستعارة منسوباً إلى عصبة الساخرين، لا سيما في السخريات التي كانت توجه إلى المنظمات الرسمية، وأنا واحد من المنتسبين إلى هذه المنظمات بصفتي عضواً

في مجلس النواب. ومثال على ذلك أسوق الواقعة التالية.

نشرت مجلة «الدنيا» في عددها الصادر في آخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، وفي صفحتها الأولى، مقالاً لي عنوانه «فضيلتي التي أبغضها». كان المقال مبدوءاً باسمي مضافاً إليه لقبي كنائب للرقة، وموقعاً باسمي مضافة إليه صفتي كعضو في عصبة الساخرين. في قلب تلك الصفحة كان هناك مربع منشورة فيه أبيات ضاحكة موقعة باسم مستعار، هو «ما غيره»، ومضافة إليه أيضاً كلمة «من عصبة الساخرين». لن أعيد هنا نشر المقال الموقع باسمي الصريح، فما هو بذي أهمية في ما جرى بعد ذلك، ولكني أنقل الأبيات الموقعة بالاسم المستعار. كان صاحب هذا الاسم المستعار في الواقع أحد أعضاء عصبتنا، ومن أكثرهم سخرية، وهو حسيب كيالي. أبيات حسيب، وكان عنوانها «حزب الأكثرية» هي التالية:

أيها النائب الشهم الذي يدعى فلانا
لا أسميك، فقد أحكم بالسجن زمانا
هات أخبرني: لماذا حين تأتي البرلمانا
يرتخي الرأس على الصدر وتغفو يا أخانا؟
قال: هذا مبدأ يبعث في النفس الأمانا
نحن حزب نملأ الجو شخيراً والمكانا
لا نبالي إن أتانا زيد أو عمرو أتانا
نحن لا نخطب في المجلس، لكن منخرانا!
قلت: وهل أنتم كثير يا عظيماً جلَّ شانا؟
قال: إخرس، إننا نحن خلقنا البرلمانا!

ما غيره

من عصبة الساخرين

هذه الأبيات نشرت، كما قلت، في مربع في وسط الصحيفة التي نشر فيها مقالي الموقع باسمي الصريح. ليس غريباً إذن أن يظن بعض قرائها أنها لي ما دامت صفة الانتساب إلى عصبة الساخرين ملحقة بالتوقيعين كليهما، ولا سيما أني كنت معروفاً بكثرة الأسماء المستعارة التي أوقع بها العديد من كتاباتي. تناقل القرّاء الأبيات وكثر بينهم المعتقدون بأنها من نظمي وبأني كنت أسخر بها من بعض زملائي النواب. وأذكر أن الدكتور محسن البرازي، وكان وزير الداخلية في تلك الأيام، قال لي ممازحاً، ونحن نغادر بناء المجلس بعد انتهاء إحدى جلساته: قرأت قصيدتك عن نواب حزب الأكثرية، وأظنك تعني زميلك فلاناً... قسوت عليه على الرغم مما تربطك به من روابط! ابتسمت أنا وأجبته بقولي: القصيدة ليست لي، وإنما هي لأحد رفاقي في عصبة الساخرين وليس المقصود بها نائباً بعينه. إنها تصور حال صنف من الزملاء في مجلسنا ممن ينطبق عليه منطوق أبياتها وممن تعرفهم أنت حق المعرفة! ابتسم الدكتور البرازي بدوره وودعني وهو غير مقتنع بما قلته له عن براءتي من نظم تلك الأبيات.

لست أذكر أننا تلقينا في تلك الأيام استنكاراً أو احتجاجاً أو تساؤلاً على هذه القصيدة اللاذعة السخرية من أحد، غير هذا التعليق اللطيف من وزير الداخلية الدكتور محسن البرازي. في هذا دلالة على سعة صدور الناس في ذلك الزمن، من حاكمين ومحكومين، وحسن تقبلهم الانتقاد مهما كان قاسياً.

هذا عن القصيدة. أما عن عصبة الساخرين فأقول إن أعضاءها استمروا في نشر كتاباتهم الساخرة، وغير الساخرة، في الدوريات التي ذكرتها لمدة عامين أو تزيد قليلاً، كما استمروا في متابعة

اجتماعاتهم التي كانت اجتماعات إخوانية، لا نظام فيها ولا رسميات. في واحد من هذه الاجتماعات، وقد كنا عقدناه في إحدى الأمسيات في مكتب مجلة «الدنيا»، جاءني أحد الأصحاب المتابعين للتطورات السياسية في البلد، ليخبرني بأن الأزمة التي أحدثتها استقالة حكومة جميل مردم بك أوشكت على الانفراج. فقد تقرر أن تتألف وزارة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي، وقد تمَّ اختياري لأكون وزيراً للصحة في الوزارة الجديدة. لذا فمن المستحسن أن أترك هذا الاجتماع وأقصد القصر الجمهوري لأكون قريباً من ساحة النشاط السياسي القائم.

أن أصبح وزيراً وأنا في هذه السن المبكرة نسبياً أمر يستدعي الاهتمام، وجدير بأن يجعلني أنسحب من اجتماع ذلك المساء وأن أهرع لمتابعة تطوراته. ولكنني لم أفعل ذلك. قلت لصاحبي الذي حمل إليَّ النبأ إن ما قاله لم يبلغ علمي بعد، وإني أفضل أن أبقى مع أصدقائي في اجتماعهم إلى أن تتضح الأمور وأن أستدعى من قبل من بيدهم الأمر. وحسناً فعلت. فقد أجهض في آخر تلك الأمسية مشروع وزارة الرئيس الأتاسي واستدعي خالد العظم لتأليف الوزارة. وبهذا ظللت أنا في قواعدي، أعني في مقعدي النيابي، سالماً.

همد نشاط عصبة الساخرين واختفى اسمها تحت تواقيع كتابها بعد العامين اللذين ذكرتهما أعلاه، وأن لم يبعد أكثر أولئك الكتّاب عن ميادين الأدب والنقد الساخر. عدت أنا إلى الرقة بعد أن حلَّ مجلس النواب بانقلاب حسني الزعيم، فتباعدت لقاءاتي الناشطة والمثيرة للإبداع بزملائي في العصبة. ومع ذلك فإن ما أنتجناه في فترة حياتها القصيرة ترك أثراً لا يستهان به في الميدان الأدبي. دليل ذلك أن عصبة الساخرين كانت أكثر أهمية عند محرري قاموس

المنجد من النيابة والوزارة التي تقلدتهما في بعض الأزمان، فأهملوا ذكر هاتين الأخيرتين وأثبتوا في سفرهم صفتي كمؤسس لعصبة الساخرين. وفي هذا كذلك تصديق للكلمة التي أوردتها على لسان ميشيل عفلق في فصل سابق من كتابي هذا، وذلك حين قلت له إني أتسلى بكتابة الأدب فردّ هو عليّ بقوله: تتسلى؟! ما تفعله أنت هو الذي يبقى ويدوم، بينما يزول ما نفعله نحن!



معلوم أن واحدة من مهام النائب في البرلمان هي استقبال قاصديه من أبناء دائرته الانتخابية، يأتون إليه من منطقتهم ويكلفونه بقضاء مصالحهم في دوائر العاصمة والوزارات المختلفة. بعض مطالب الناخبين مشروع وبعضها مشكوك في شرعيته، ومنها ما يسهل إنجازه ومنها ما يعسر، كما أن فيها ـ المضحك أو الداعي إلى النقمة. وعلى كل حال، لا بد للنائب من أن يقوم بواجبه في خدمة ناخبيه دون اعتذار أو تلكؤ.

جاءني مرة وفد من مزارعي الرقة يحملون مطالبهم التي يعود الإبرام والنقض فيها إلى وزارات مختلفة كان لا بد أن أقودهم إليها وأسعى إلى تحقيقها. بعض المطالب يتعلق بتقسيم مياه نهر البليخ بين مزارع الأرز الذي كانت زراعته رائجة في منطقتنا في تلك الأيام، والفصل بهذا المطلب يرجع إلى وزراة الداخلية. وبعض آخر من تلك المطالب كان يتعلق بتأمين المحروقات للمحركات المختلفة في مزارع القضاء، وهذا أمره بيد وزير الاقتصاد. وغير هذا وذاك كانت قضايا أخرى عليّ أن أسعى مع رجال الوفد لإيجاد حلول لها عند الجهات الرسمية المختصة بها. وكان أول الوزراء الذين قصدناهم

وزير الداخلية الذي استقبلنا استقبالاً لطيفاً انشرحت له صدور جماعتي وملأهم سروراً، ولا سيما حين وعدهم بأنه سيصدر الأوامر بتحقيق كل ما يمكن تحقيقه مما قدموا لأجله. وحين خرجنا من بناء سراي المرجة، حيث كانت مكاتب وزارة الداخلية، قال لي إبراهيم الخضر، وهو أحد من كانوا شديدي الإلحاح في مراجعاتهم بين أعضاء الوفد: ها قد انتهينا من وزير الأرز، خذنا الآن يا دكتور إلى وزير المازوت!

وزير الداخلية ما كان عند إبراهيم الخضر إلاّ وزيراً للأرز، وكذلك ما كان وزير الاقتصاد بالنسبة إليه إلاّ وزير مازوت. وفي ما يتعلق بالأرز كانت لي مع أعضاء الوفد حكاية خاصة. فقد كان أحد مطالب الوفد من وزير الداخلية إلغاء الضريبة التي تسمى «دخولية» عن محاصيلهم من الأرز، وكانت تتقاضاها بلدية حلب حين تشحن تلك المحاصيل إلى هذه المدينة لتباع في خاناتها. قال لهم الوزير عند عرضهم هذا المطلب: سأحقق لكم المطالب الأخرى، إلاّ أن إلغاء الضريبة ليس في يدي، فهي لا تلغى إلاّ بقانون يصدره مجلس النواب. إنها مسؤولية نائبكم هذا الذي جاء معكم. فليتحمل هو هذه المسؤولية!

كانت شبه دعابة من الوزير، وهو آنذاك الدكتور محسن البرازي، كأنه أراد أن يحرض بها جماعتي عليَّ. وحينما خرجنا من عنده قلت لأعضاء الوفد: سأسعى لإلغاء ضريبة الدخولية عن كواهلكم، وأظنني سأنجح في مسعاي، ولكن بشرط. سألوني: ما هو هذا الشرط؟ قلت أن تدفعوا لي نفقات طبع كتاب قديم عن بلدتكم الرقة. الكتاب لا يزال مخطوطاً، وقد حققه أحد أصحابي ولم يجد له حتى الآن ناشراً يطبعه. هذه النفقات ليست كبيرة، إنها بين

التمانمائة ليرة والألف ليرة سورية. تصايح أعضاء الوفد حين سمعوا المبلغ الذي ذكرته لهم قائلين: ألف ليرة فقط؟ هذا مبلغ زهيد. إلغ عنا الدخولية واعتبر أن هذا المبلغ في جيبك!

وكان ما قلته عن أمر مخطوط التاريخ القديم صحيحاً. فقد اصطحبني في ذات مرة الصديق الدكتور صلاح الدين المنجد إلى منزله وأطلعني على تحقيقه لكتاب الإمام الحافظ أبي علي القشيري المسمى «تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله والتابعين»، وقال لي إنه أتمّ تحقيق هذا الكتاب المخطوط، وقد كلّفه ذلك جهداً كبيراً، إلاّ أنه لم يظفر بناشر للكتاب حتى الآن. لذلك وجدتها فرصة لنشر ذلك الكتاب المحقق، فساومت وفد المزارعين على طبعه لقاء تخلصهم من ضريبة الدخولية على محاصيلهم، وهي ضريبة تكلفهم مبالغ طائلة في كل عام.

وحقاً لقد تقدمت إلى المجلس النيابي باقتراح قانون تلغى به ضريبة الدخولية عن الأرز. وعلى الرغم من معارضة وزير الأشغال العامة آنذاك، وهو المهندس مجد الدين الجابري، فقد وافق المجلس على القانون الذي اقترحته. والصحيح أن معارضة الوزير الجابري له كانت شكلية. فقد كان هو رئيساً لبلدية حلب قبل أن يستدعى ليشارك في الوزارة التي تولى رئاستها خالد العظم، فكان من واجبه أن يعارض صدور قانون يحرم بلديته من وارد كبير في كل عام. وهكذا نفذت أنا وعدي لوفد المزارعين. وحين عدت إلى الرقة وطالبت أعضاء ذلك الوفد بما وعدوني به، أعني بدفع نفقات طبع كتاب القشيري، تنصل كل منهم من تنفيذ ما تعهدوا به مجتمعين. ومن المؤسف أني لم أكن قادراً على أن أدفع نفقات طبع الكتاب من جيبي الخاص. كان مبلغ ثمانمائة ليرة سورية في ذلك الزمن

مبلغاً طائلاً، يساوي ما كنت أتلقاه شهرياً كراتب في عضويتي لمجلس النواب. وعلى هذا ظل كتاب تاريخ الرقة للقشيري بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد مخطوطاً...

على أنه لا بد لي من القول إن ذلك التاريخ قد قيّض له أن يطبع بعد هذه الحكاية بسنوات. بل إنه طبع محققاً مرتين. الأولى كانت بتحقيق الشيخ طاهر النعسان، وقد صدرت سنة ١٩٥٩. وهذه الطبعة على بساطة مظهرها وبدائية تحقيقها تميزت بكثرة الشروح المرافقة لها والهوامش التي تزيد القارئ علماً بما ورد في متن الكتاب. وصدرت في عام ١٩٩٨ طبعة ثانية له عن «دار البشائر» في دمشق بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح، وهي طبعة متميزة جيدة الإخراج ومستوفية كل شروط التحقيق العلمي.



وعن مجد الدين الجابري كوزير للأشغال العامة أقول إني التقيت به في ذات يوم وهو يتهيأ ليغادر فندق الأوريان بالاس، ولما رآني انتحى بي جانباً وقال لي: سأخبرك بأمر وأرجو أن لا تقول لأحد أنني المخبر. مخصصات طريق الرقة ـ الحسكة التي سعيت أنت إلى رصدها في ميزانية عام ١٩٤٩ قد حوّلتها لجنة الموازنة في مشروعها إلى طريق آخر في محافظة دير الزور... عليك إذن أن تدبر رأسك! وكنت حقاً قد أقنعت وزارة الأشغال العامة بوجوب تعبيد طريق يصل الرقة بمدينة الحسكة، فتقصر به المسافة بين حلب وبقية المدن السورية في الجنوب من ناحية وبين محافظة الجزيرة ومناطقها الزراعية في الشمال من ناحية ثانية. بوجود الطريق الذي اقترحت تعبيده لا تبقى ضرورة لمرور المحاصيل الزراعية وتنقلات المسافرين

بدير الزور، سالكة طريق حلب ـ دير الزور الفائق الطول. وافقت وزارة الأشغال العامة على اقتراحي ورصدت في مشروع موازنتها الذي سيعرض على المجلس مبلغ مائتي ألف وخمسة وخمسين ألف ليرة لتنفيذه. بالطبع لم يرق هذا لنواب محافظة دير الزور، والرقة قضاء ملحق بها، لأنه سينقص من حركة المواصلات في مدينتهم. وكان رئيس لجنة الموازنة في ذلك الوقت نائب دير الزور نفسها محمد الفتيح، شيخ النواب باعتباره أكبرهم سناً وأقدمهم عملاً في العمل البرلماني، إذ كانت أول نيابة له عضويته في مجلس المبعوثان العثماني زميلاً فيه لرئيسنا الكبير فارس الخوري. وبصفته رئيس لجنة الموازنة كان سهلاً عليه أن يقنع زملاءه في اللجنة بالاستغناء عن الطريق الذي اقترحته، محولاً مخصصاته إلى مشروع ثانٍ في المحافظة نفسها. وهذا ما جرى وما أنبأني به وزير الأشغال العامة مع قوله لي إن لجنة الموازنة مجتمعة الآن، لا في مكاتب المجلس النيابي، بل في فندق أمية، بغاية تخلص أعضائها من ملاحقة سائر النواب لهم بطلبات إدراج مقترحاتهم الخاصة في مشروع الموازنة المهيأ عرضه على المجلس.

الصحيح أن ما أخبرني به الوزير الجابري أقلقني وأغاظني. توجهت نحو فندق أمية القريب، المطل على ساحة المرجة، وطلبت من العاملين فيه أن يرشدوني إلى مكان اجتماع السادة النواب. وحين دخلت عليهم إلى غرفة عملهم بوغتوا بقدومي إليهم على غير موعد. سألتهم، وعلائم الغيظ ظاهرة في لهجة السؤال: ماذا تفعلون هنا يا إخوان؟ أجابوني أنهم يتابعون عمل لجنتهم لتقديم مشروع الموازنة الجديد في أقرب وقت. قلت لهم: لا بد أنكم تعرفون أن النظام الداخلي لمجلس النواب ينص على أن لجان المجلس يجب أن تعقد جلساتها في إطار مكاتب البرلمان. وأنتم

الآن تعملون خارج هذا الإطار، لذلك فإني سأثير القضية في أول اجتماع لمجلسنا، وسيغدو كل ما قررته لجنتكم باطلاً وحبراً على ورق.

لم يكن أعضاء اللجنة يتوقعون حضوري أو يتصورون هذا الشكل من الاعتراض على عملهم مني. قام إليَّ أحدهم، وكان نائب إدلب الدكتور حكمت الحكيم، فتأبط ذراعي وهو يقودني إلى صالون الطابق الذي كنا فيه من الفندق، مسترضياً إياي، وهو يرجوني أن لا أضيع تعب اللجنة بالإثارة التي هددت بها. قلت له: وطريق دير الزور الحسكة الذي حولت مخصصاته إلى مشروع آخر؟ قال: لا يكن لك فكر، سيعود الأمر إلى ما كان عليه... أنا عمك، فثق بي!

وحقاً، عادت مخصصات ذلك الطريق إلى مكانها ووافق عليها المجلس حين عرضت عليه أثناء التصديق على موازنة وزارة الأشغال العامة. إلاّ أن المؤسف أن مشروع ذلك الطريق، مثل مشاريع حيوية كثيرة أخرى في موطننا آنذاك، قد أوقف تنفيذها وحولت مخصصاتها إلى وزارة الدفاع، في سياق حاجة الدولة إلى المال في حربنا مع إسرائيل في ذلك الزمن. وأنا إذ أروي هذه الواقعة أرويها كصورة للمناورات التي كانت تدور على مسرح العمل النيابي، وأظنها ستظل تدور على مسارح المجالس النيابية في كل زمن، وفي كل بلد.



سكنت في أول أيام النيابة في دمشق في نزل، بنسيون، في «حارة

شرف» وراء شارع العابد وقريباً من بناء المجلس النيابي. وبعد عودتي من فلسطين استأجرت لسكني شقة أرضية في عمارة قريبة من ذلك النزل، ووضعت على مدخل الشقة لافتة تحمل اسمي وصفتي كطبيب. كنت في الواقع أفكر بأن أعمل كطبيب في أوقات فراغي من العمل النيابي وأخصص إحدى غرف الشقة لمعاينة المرضى. وسرعان ما تبيّنت أن ذلك غير ممكن لي، فضربت صفحاً عن ممارسة الطب وإن جذبت اللافتة لي في البداية بعض المرضى. حولت غرفة المعاينة إلى مكتب لاستقبال زواري واستقبال المراجعين الذين يقصدونني لوضعي النيابي، عارضين عليَّ قضاياهم وطالبين مني السعي في قضاء حاجاتهم.

كان لي جاران في تلك العمارة نعمت بجيرتهما، وهما الصديقان الشاعر الفلسطيني أبو سلمى والأديب القاص فؤاد الشايب. كما كان يتردد عليَّ في الشقة صديقي الفنان الموسيقي غالب طيفور. وكنت، حينما أستقبل زواراً من غير منطقتي من المراجعين الذين يطلبون مساعدتي في قضاء مصالحهم في الوزارات المختلفة، كنت كثيراً ما أترك مكاني وراء منضدة المكتب لغالب طيفور، على أنه هو النائب الدكتور العجيلي وأني أنا أحد زواره. وكان غالب يحسن تمثيل دوره في الاستماع إلى المراجعين ودراسة شكاواهم وفي تخديره لهم بوعود خلبية إذا وجد أن قضاياهم ليست من اختصاصي وأني لا أستطيع لها حلاً. أما إذا كانت هناك فرصة لمساعدة أحدهم فإني أتولى الأمر بنفسي عندئذٍ وأعود إلى ارتداء ردائي الصحيح كنائب في البرلمان.

وقد كان صديقي غالب هذا واسطة معرفتي بأفراد قليلين كانوا يمثلون جالية يوغوسلافية لجأت إلى سورية في نهاية الحرب العالمية

الثانية. أولئك الأفراد كانوا من اليوغوسلافيين المسلمين الذين انضموا إلى الألمان في محاربة السوفيات في تلك الحرب. فلما انتصر الحلفاء وأقام المارشال تيتو نظامه هربوا من انتقامه ولجأ بعضهم إلى سورية. كان من بينهم وزير خارجية يوغوسلافيا السابق وابنه وابنته، وكان من بينهم طبيب متخصص بأمراض الأنف والأذن والحنجرة، اسمه الدكتور أيوب جينو. وحين وجدت أن سبيل العيش لم يكن ميسراً لهذا الطبيب عرضت عليه أن يستخدم عيادتي لممارسة مهنته. كانت هذه إحدى وسائلي لإعانة أولئك اللاجئين المتميزين ثقافة وعلماً وسلوكاً. وظل الدكتور جينو يمارس عمله في عيادتي بدون مقابل إلى أن تركت أنا الإقامة في دمشق بعد حلّ البرلمان.

وعن عيادتي، كان صديقي اللاذع السخرية سعيد الجزائري يفسر توقفي عن ممارسة مهنتي فيها بأن المرضى كانوا يتجنبون التردد عليها بسبب نفورهم مما كانت تدل عليه لافتتها. ذلك أن اللافتة كان عليها اسمي كما هو مسجل في شهادة الدكتوراه في الطب: عبد السلام الويس العجيلي. كان صديقي يقول إن المرضى المسلمين يظنونني نصرانياً لوجود كلمة لويس، والمسيحيون يجدونني مسلماً بدلالة اسمي الأول، عبد السلام... وهكذا يبتعد عني المسلمون والنصارى جميعاً!

أما عن مراجعي مكتبي لغير الطب فأذكر، كمثال عليهم، أني استقبلت فيه مرة رجلاً بدا لي أنه من عشائر الرقة وإن كنت لا أعرفه شخصياً. قال لي إنه عرّض نفسه لخطر شديد في قدومه إليّ، ولكنه لم يجد بداً من أن يفعل ذلك، لأنه واثق أنه ما من أحد يستطيع إنقاذه إلاّ أنا. سألته عن مشكلته، فأجابني أنه هارب من وجه الحكومة التي تطارده لهفوة بدرت منه منذ سنتين أو ثلاث،

وهي هفوة في أصلها بسيطة. إنه يأمل أن أسعى لإصدار عفو خاص عنه، وقد قيل له أن لا أحد يستطيع الحصول على هذا العفو من رئاسة الجمهورية غيري. لذلك قصدني مستبشراً بأني نائب عن منطقته، وبأن أقاربه من أنصاري في كل الانتخابات الماضية، وبأن واجبي أن أعينه في محنته.

كانت كلمات الرجل تثير الفضول وتستدعي الشفقة عليه، إلاّ أن لهجته في التحدث بها كانت تتسم بالعنجهية وبشيء من روح الاستعلاء. سألته عن اسمه، فابتسم وقال: لا بد أنك سمعت باسمي قبل اليوم... أنا محمد الحرجان.

وحقاً كنت قد سمعت اسم ذلك الرجل، وكان ذلك منذ سنوات قليلة. كان الرجل قد قام بعصيان على الحكومة، متحدياً قواتها في حكاية لا أذكر اليوم تفاصيلها، وإن كنت أذكر أنها حكاية شخصية لا تمت إلى القضايا العامة أو إلى السياسة بسبب. ما أشاع ذكر الرجل في ما حوله في منطقتنا هو أنه في أول تلك الحكاية، وحين استطاع التغلب على القوة الحكومية الصغيرة التي تعرضت له، أدركه الزهو وقرن نفسه بالثائرين للقضايا العامة، فأرسل لممثل الجهاز الحكومي في بلدتنا رسالة بدأها بكلمات أحنقت كثيرين وأضحكت كثيرين. كل هذا عاد إلى خاطري حين سمى لي الرجل نفسه. قلت له: عرفتك. أنت الذي أرسل إلى قائد الدرك رسالة بدأتها بهذه الكلمات: من دولة ابن حرجان إلى الدويلة السورية...

اتسعت ابتسامة الرجل كأنما عاوده زهوه لتذكري رسالته. قلت له بهدوء: قلت لي إنها هفوة صغيرة. لو كان الأمر بيدي لما

أبقيتك حراً يوماً واحداً. فليشملك الله برحمته إذا شاء أن يرحمك. أما أنا يا محمد يا ابن حرجان فلا أستطيع أن أصنع لك شيئاً إلاّ أن أنسى قدومك إليَّ، وأن لا أدل السلطة عليك... ومع السلامة!



في الأشهر الأولى من عام ١٩٤٩ شغل الوسط النيابي في العاصمة، كما شغلت الأوساط الإعلامية والسياسية فيها، بالتحدث عن الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومة السورية وشركة التابلاين الأميركية. وهي اتفاقية قدمتها حكومة خالد العظم إلى المجلس النيابي طالبة الموافقة عليها وتصديقها.

هذه الاتفاقية التي تتعلق بمرور أنابيب النفط السعودي بالأراضي السورية إلى مصبه في أحد موانئها كانت تحمل تاريخ شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٤٧ وتوقيع رئيس الوزارة آنذاك جميل مردم بك. ولكنها لم تقدم إلى مجلس النواب السوري إلاّ في شباط/ فبراير عام ١٩٤٩، وقد فعل ذلك خالد العظم رئيس الوزارة في هذا التاريخ الأخير. لقد تردد جميل مردم بك في تقديمها إلى البرلمان لأن البلاد كانت آنذاك في حالة غليان بسبب تطورات القضية الفلسطينية، واتفاقية التابلاين ترمز في عين الرأي العام السوري إلى التعاون مع أميركا راعية الصهيونية المعتدية على فلسطين والعاملة على ابتلاعها. ولا شك في أن رعاية أميركا للصهيونية لم تتغير في عام ١٩٤٩ عنها في عام ١٩٤٧، إلاّ أن حكومة خالد العظم لم تحصر نظرتها بالجانب السياسي لهذه الاتفاقية، بل تطلعت إلى جانبها الاقتصادي مؤملة أنها في إبرامها

تحقق لخزينة الدولة موارد كثيرة وتنعش الحالة الاقتصادية في البلاد انتعاشاً كبيراً.

والصحيح أن النظرة إلى هذه الاتفاقية سواء من جانب أعضاء المجلس الذين سيقررون قبولها أو رفضها، وسواء من جانب أفراد الشعب الذين كانوا يتداولون ويتناقشون في أمرها، هذه النظرة كانت موجهة إلى اعتباراتها السياسية أكثر منها إلى قيمتها الاقتصادية. كان معارضو الحكومة من النواب، اليساريون منهم في ميولهم واليمينيون في تلك الميول، مقررين رفض مشروع الاتفاقية لدوافع سياسية محضة بعض الشيء ولعدائهم للحكم القائم أكثر الشيء. أما الحكومة فكانت، في تأهبها للدفاع عن الاتفاقية أمام المجلس، تتحدث بلغة الأرقام. فهي، أي الحكومة، تقول إن إبرام الاتفاقية بشروطها الحاضرة يؤمن للدولة وارداً سنوياً لا يقل عن نصف مليون دولار. إنه وارد كبير، ولا سيما إذا قيس بالوارد الذي تحصل عليه الخزينة السورية من شركة البترول العراقية التي تعبر أنابيبها الأراضي السورية بمثل عبور أنابيب التابلاين المنتظرة. وارد الخزينة من شركة بترول العراق، بحسب الاتفاقات التي عقدتها سلطات الانتداب باسم الحكومة السورية في عام ١٩٣١ لا يتجاوز مائتين وأربعاً وثلاثين ليرة سورية. نعم، ٢٨٤ ليرة سورية لا غير، صدّق أو لا تصدّق!

كانت الحكومة إذن مقتنعة بأن تصديق الاتفاقية سيحمل الخير للبلاد، وبأن الجانب السياسي في القضية يجب أن لا يؤخذ بعين الاعتبار. ذلك لأن هذا الجانب لن يقدم أو يؤخر في مسيرة الأحوال السياسية، فهذه تخضع لعوامل لا علاقة لها بقبول الاتفاق أو ردّه. ومن المؤسف أن المتحدثين عن الاتفاقية ابتعدوا

كل البعد عن دراسة جدواها الاقتصادية وأكثروا الجعجعة في التحدث عن أبعادها السياسية. ورأيتني، في تلك الأيام، من القليلين الذين وضعوا السفسطات الغوغائية وراء ظهورهم وتمعنوا في ما قبلته الحكومة من شروط الاتفاقية وفي ما يجب أن تكون عليه هذه الشروط. وهذا ما دفعني، في إدراكي لمنزلة هذه الاتفاقية في حاضر تلك الفترة ومستقبلها، إلى أن أتصدى للحديث عنها بغير الطريقة التي كان يتحدث بها المعارضون لتصديقها أو الموالون لذلك التصديق.

في مجال التصدي لمعالجة جادة لقضية هذه الاتفاقية ألقيت في النادي العربي في دمشق، في مساء الثالث عشر من آذار/ مارس عام ١٩٤٩، محاضرة كان عنوانها «التابلاين وما بعدها». في هذه المحاضرة قلت إني أرى الاتفاقية، هذه التي كثر الحديث عن رفضها وقبولها، مقبولة مبدئياً. غير أن قبولها يجب أن يكون مشروطاً بتعديل بعض موادها التي تمثل في شكلها الحاضر غبناً كبيراً لنا. يجب أن لا نفرح بنصف مليون دولار نحصل عليه من مرور أنابيب التابلاين في أراضينا مقارنين هذا المبلغ بالمبلغ التافه والمضحك الذي تعطينا إياه شركة البترول العراقية، بل علينا أن نحسب ما تكسبه شركة التابلاين من هذا المرور بدلاً من استخدامها طرق النقل الأخرى المتمثلة بناقلات النفط بتكاليفها الباهظة، من أثمان السفن ورسوم المرور بقناة السويس وبطء النقل وغير ذلك من عوامل. نحسب كل ذلك ونطالب بحصتنا من تلك المكاسب. وفي نهاية محاضرتي وجدت أن دراسة الأرقام تبين لنا أن الذي يجب أن نحصل عليه من التابلاين في كل عام، لا نصف مليون دولار فقط، بل ١١ مليون دولار في أقل التقديرات و٢٠ مليون دولار في تقدير أعلى. وتبقى التابلاين

رابحة مرابح هائلة لم تكن تصل إلى يدها لولا إمرارها أنابيبها في أراضينا.

كانت هذه خلاصة ما قلته في محاضرتي التي استمع إليها الكثيرون والتي شفعتها بمقال عن رأيي في اتفاقية التابلاين كان طلبه مني مراسل «الأهرام» المصرية في دمشق لجريدته. كان قولي بفكرة القبول بالاتفاقية، ولو مشروطاً بتعديلها، أمراً فيه جرأة غير هينة في جو المعارضة السياسية لها. ومع ذلك فقد كان عليَّ أن أبين للرأي العام، لا لزملائي النواب وحدهم، رأيي بصراحة. والمضحك أن جرأتي في صراحتي هذه لم تفسر عند كل الناس بواجبي في إعلان ما أنا مقتنع بصحته، بل أخذت عند بعضهم معاني أخرى. عرفت هذا حين جاءني أحد الأصحاب ينقل إليَّ أن زميلي فلاناً عاتب عليَّ. «لماذا؟»، سألت صاحبي. قال هذا وهو يضحك: إنه عاتب لأنك، والعلاقة نيابياً بينكما على ما هي عليه، لم تحسب حسابه بشيء من الأربعين ألف ليرة التي قبضتها من شركات نفط التابلاين!

ضحكت أنا بدوري. زميلي ذاك كنت أعرف بساطة تفكيره على طيبة قلبه وخصاله الجميلة الأخرى. لا بد أن أحداً أوحى إليه بأني ما قلت الذي قلته، متحدياً تيارات سياسية واقتصادية ناشطة، إلاّ بعد أن قبضت الثمن المناسب من شركات البترول المعروفة بسلوك سبلها الخاصة بها في الوصول إلى أغراضها. لم أفاتح ذلك الزميل بشيء عن هذا الأمر، ولا هو حدثني عنه كذلك، واكتفيت بالضحك.

اكتفيت بالضحك آنذاك. ولكن ضحكاً آخر، ضحكاً كالبكاء،

جاءني بعد أيام أو أسابيع قليلة بسبب هذه الاتفاقية. ذلك حين قام حسني الزعيم بانقلابه قبل أن تتاح الإمكانية للمجلس النيابي لدراستها ومناقشتها ثم لقبولها أو ردها أو رفضها. كل ما دار حولها من جدل وبحث ومساومات واتهامات بدا وكأنه كان عاصفة في فنجان. بجرة قلم وقّع حسني الزعيم على الاتفاقية فأصبحت سارية المفعول بحسناتها وسيئاتها. وتساءل كثيرون في الأيام والسنين التالية: ترى أكان لهذه الاتفاقية صلة بمجيء حسني الزعيم إلى سدة السلطة، لتخلص بذلك من أقوال المعارضين والمشككين والموالين، بثمن أو غير ثمن؟... العلم عند الله!



كثيرون ممن قرأوا الجزء الثاني من مؤلفي هذا، وقد صدر قبل جزئه الأول بعامين كما ذكرت في المقدمة، وقفوا عند صورة كتاب منشور في ذلك الجزء وفيه أن مدير الإذاعة والتلفزيون يطالبني، بعد سنتين من تركي منصب الوزارة، باسترداد راديو ترانزيستور سلّم إليَّ وأنا وزير. الراديو الترانزيستور المذكور لا أذكره أنا، وتبين أنه موجود في أحد أدراج مكتب سكرتير الوزير. أقول إن كثيرين ممن قرأوا ما كتبته عن هذه الواقعة وقفوا عندها وعدّوها طرفة تستدعي الابتسام وتستدعي كذلك التساؤل عما وراءها من مقاصد ومعان. وأذكر هنا واقعة لها بعض الشبه بتلك تشير إلى ما يقوده الروتين إلى أمور مضحكة، وتتحول إلى مؤلمة إذا تمعن المرء في الأجواء التي تحيط بها.

الواقعة الأخيرة هذه لا تتعلق براديو ترانزيستور، بل بمسدس. ففي ذات يوم، وبعد تركي المجلس النيابي بنحو من سنة، وتركي فوج الإنقاذ والأرض الفلسطينية بما يقارب عامين، تلقيت وأنا في بلدتي الرقة الرسالة التي هذا نصها:

مفتشية التطوع العامة

الرقم ٢/٤٩٧٢

التاريخ ١٩٥٠/٣/٢٢

حضرة الطبيب السيد عبد السلام العجيلي المحترم

بعد التحية

تأكيداً لكتابنا المؤرخ في ١٩٤٩/١٠/٢٢ رقم ٢/٤٢٣١

١ نرجو إعادة المسدس الذي كنتم تسلمتموه من مستودعاتنا وهو من نوع ويبلي جزرة عيار ٩ ملم رقم ٣٦٧١ مع خمسين إطلاقة.

٢ أفاد الطبيب شوقي الأتاسي أنه لم يستلم المسدس الذي كنتم استلمتموه لاسمه والذي هو من نوع ويبلي جزرة عيار ٩ ملم رقم ٢٥٤٣ مع خمسين إطلاقة. لذلك نرجو بيان مطالعتكم في هذا الصدد وما إذا كان المومى إليه قد تسلم المسدس فعلاً أم لا، وفي حالة السلب التكرم بإعادة المسدسين المطالب بهما وذلك بأقصى سرعة ممكنة ودمتم.

و. مفتش المتطوعين العام

(ختم وإمضاء)

الواقع أني كنت تلقيت الكتاب الأول الذي جاءت هذه الرسالة تأكيداً له، فلم أجب عليه بصورة مباشرة. كتبت إلى الدكتور أمين رويحة آنذاك، وكان يرأس المصالح الصحية للمتطوعين، وقلت له

إن هؤلاء أضاعوا فلسطين ويلاحقونني على مسدس! الدكتور شوقي الأتاسي تسلم مسدسه ولكنه ينكر تسلمه... لعله مثلي يريد أن يحتفظ به كذكرى. هل معقول أن لا أسلم أمانة معهوداً بها إليَّ إلى صاحبها؟ أجابني الدكتور رويحة بقوله: لا يهمك. إنه الروتين. أعطهم جواباً بالشكل الذي تريد، وهم يقبلونه منك.

وحقاً لقد كتبت لهم جواباً بالذي لا أذكره اليوم، فلم يلاحقني أحد بعد ذلك في الموضوع. شكرت لهم بيني وبين نفسي قبولهم إجابتي، مثلما شكرت لهم تهذيبهم في مطالبتهم إياي حين طالبوني. وحدث بعد أربعين عاماً أن نشرت مجلة «الهدف» حواراً أجراه معي الأستاذ محمد جمال باروت عن ذكرياتي في جيش الإنقاذ فاسترعت اهتمام المجلة كلمتي التي أرسلتها إلى أمين رويحة فجعلتها عنوان العدد الذي نشر فيه الحوار. ملأت بها صفحة الغلاف الأولى فكتبت بالخط العريض: **أضاعوا فلسطين ولاحقوني على مسدس!**

الملاحق

كنت قد كتبت هذه الملاحق في فترات ومناسبات مختلفة قبل أن أفكر في تأليف هذا الكتاب. إلا أنها يمكن أن تضاف إليه وأن تعتبر جزءاً منه لصلتها بالأحداث والقضايا المعالجة فيه ولوقوعها في الفترة الزمنية التي يتحدث عنها الكتاب.

أول الملاحق هو مقال كتبته بعد أن نُشرت مقتطفات من مذكرات أكرم الحوراني، بعد وفاته بزمن قليل، في عدد من الصحف اليومية في خارج سورية. طلب مني مراسل واحدة من تلك الصحف، بتكليف من هيئة تحريرها، أن أكتب تعليقي الخاص على ما قرأته من تلك المقتطفات. طلب مني ذلك بالنظر لتكرر ورود اسمي فيها وظهور صورتي في الصور المنشورة معها، ولا سيما تلك التي تعود إلى فترة اشتراكي أنا وصاحب المذكرات في حملة جيش الإنقاذ.

وأغتنم الآن فرصة إعادة نشر هذا المقال الذي جعلت عنوانه «ذكريات على هامش المذكرات» لأصحح، أو لأعدل، في ما ذكرته في كتابتي الأولى له عن المبلغ الذي عرضه علينا، أنا وأكرم، الرئيس الراحل شكري القوتلي عند مقابلتنا له. قلت في الكتابة الأولى إني لا أذكر رقم المبلغ على التحقيق. وفي رجوعي إلى بعض أوراقي القديمة بعد تلك الكتابة وقعت على الرقم الصحيح للمبلغ وعلى نوعيته: كان ألف دينار أردني في كل مغلف من المغلفين!... لذلك اقتضى التصحيح.

الملحق الثاني وعنوانه «صفحة من تاريخ القضية» هو مقال يتحدث عن محضر اجتماع عقد في مبنى وزارة الدفاع السورية، بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٤٨. الداعي إلى الاجتماع كان خالد العظم رئيس الوزراء سورية ووزير دفاعها في تلك الأيام، والمدعوون كانوا مجموعة من أعضاء مجلس النواب السوري في تلك الأيام أيضاً. نشر هذا المقال في مجلة «الناقد» التي كانت تصدر في لندن، في عددها الواحد والأربعين الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٩١. الاجتماع الذي يتحدث عنه المقال عقد في آخر عام ١٩٤٨ ونشر هذا المقال جرى في أواخر عام ١٩٩١، بمعنى أن ثلاثاً وأربعين سنة فصلت بين هذا وذاك. ومع ذلك فإن عدد المجلة المذكور، عند صدوره، منع من التوزيع بسبب هذا المقال في بلدين عربيين على الأقل! فاقتضى التنويه...

أما الملحق الثالث، فهو في أصله محاضرة أعددتها استجابة لطلب ملح من أحد الأندية الثقافية في بيروت. كان ذلك منذ أربع سنوات أو أكثر. في ذلك الزمن كان عنوان المحاضرة وحده، على براءة ما تتحدث عنه، يجعل من إلقائها في مدينة غير بيروت

مشكلة تجر إلى مشاكل. ومع الأسف، حين أكملت إعداد محاضرتي وتوقف الأمر على تحديد موعد سفري إلى بيروت، حدثت المشكلة في النادي صاحب الدعوة نفسه، فتوقف نشاطه. احتفظت بالمحاضرة في مصنفها لهذا، فأصبحت من نصيب القرّاء بعد أن تعذّر إلقاؤها على المستمعين.

«المحطة الرابعة» هي آخر الملاحق. إنها في الواقع جزء من محاضرة كنت ألقيتها منذ بضع سنين في مدينة حمص بدعوة من اللجنة الثقافية للنقابات المهنية فيها. تحدثت في تلك المحاضرة عن المحطات الهامة في مسيرة حياتي الشخصية. وفي هذه المحطة الرابعة جواب على أسئلة كثيرة تطرح عليَّ عن دواعي هجري للعمل في السياسة، مع أني بدأته باكراً بنجاح مرموق وكان مهيأً لي أن أحتل فيه مكاناً بارزاً. ولذا وجدت أن هذه المحطة هي أصلح ما يختتم به هذا الجزء من الكتاب لأنها، وإن لم تكن خاتمة كل مسيرتي السياسية، فإنها كانت نهاية إحدى مراحلها الهامة والكبيرة التأثير.

ملحق (١)

ذكريات
على هامش المذكرات

أثارت الحلقات التي نشرتها «الشرق الأوسط» من مذكرات أكرم الحوراني، كما هو جدير بها أن تفعل، جدلاً واسعاً ومناقشات كثيرة في الأوساط الثقافية والسياسية العربية، وفي سورية بصورة خاصة.

وقد سألني أكثر من واحد من معارفي عما إذا لم يكن عندي ما أقوله في هذا المجال، ما دام اسمي أحد الأسماء التي وردت في تلك الحلقات، ومادمت قد عايشت جانباً لا يستهان به من الأحداث التي روى صاحب المذكرات وقائعها. الصحيح أن جعبة ذكرياتي لا تخلو من هذا الذي سئلت عنه، أعني ما سجله أكرم الحوراني في مذكراته، وعن أكرم الحوراني نفسه. وأنا أقول ذكرياتي، ولا أقول مذكراتي، ذلك لأني قلَّ ما أن قمت بتسجيل

ما يمر بي من أحداث الحياة العامة التي شاركت فيها في مذكرات مكتوبة. وسواء كان ما سأقوله هنا استعادة ذكريات أو محتوى مذكرات، فإني أظنه جديراً بالرواية كرفد لما ورد في الفصول التي اطّلعت عليها من مذكرات أكرم الحوراني، أو كاستدراك لما لم يرد في تلك الفصول.

بدأت معرفتي الشخصية بالأستاذ أكرم بدخولي المجلس النيابي السوري ممثلاً لبلدتي، الرقة، في صيف عام ١٩٤٧. كان هو متقدماً عليَّ في العمل البرلماني إذ كان نائباً عن مدينته حماه في الدور الاشتراعي الذي بدأ في عام ١٩٤٣. إلاّ أن أبرز مراحل صلتي به كانت في اشتراكنا في حملة جيش الإنقاذ، حين تطوعنا معاً ونحن عضوان في مجلس النواب في ذلك الجيش، واخترقنا الحدود الفلسطينية مع رفاقنا المجاهدين في صبيحة اليوم الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨. وبعد أن حلَّ مجلسنا النيابي بانقلاب حسني الزعيم، في آذار/ مارس ١٩٤٩. لم تنقطع صلتي بأكرم على الرغم من أني شخصياً ابتعدت عن ميدان السياسة كمحترف لها. وفي أكثر من مناسبة، حين كانت تعصف ببلادنا عواصف الفوضى والاضطراب، كنت أستدعى مع من يستدعون للمشاركة في محاولات رأب الصدع، فكنت أجدني من جديد إلى جانب أكرم الحوراني في تلك المحاولات. وبينما أسارع أنا في الانسحاب إلى بلدتي وإلى عملي في عيادتي وإلى نشاطاتي الأخرى المبعدة عن السياسة في أقرب فرصة تتاح لي، يظل أكرم خائضاً في معامعها إلى قمة رأسه.

في كل مراحل مرافقتنا كانت علاقتي بأكرم علاقة صحبة جميلة واحترام وتقدير متبادلين، وإن لم تبلغ تلك العلاقة مبلغ الصداقة

الحميمة. بل إن أواصر الصداقة الحقيقية كانت تشدني، في فترة زمالتنا في النيابة، إلى خصميه في دائرة حماة الانتخابية وهما عبد الرحمن العظم وأديب نصور، وذلك لتقاربنا في السن وفي الأسس الثقافية وفي التوجه الليبرالي. ومع ذلك فإن صداقتي لخصومه لم تؤثر بشيء على نظرته إليَّ أو على آرائه بي. من ناحيتي كنت أجد فيه النزاهة ونظافة اليد المطلقتين، والبساطة في أسلوب العيش حتى التزمّت. كان أبعد ما يكون عن ترف الحياة وعن مظاهر الفخفخة التي تحيط بمحترفي السياسة وبالبارزين في المجتمع. هذا إلى جانب إيمان عميق بمعتقداته السياسية والتزام دائم بها. وإن بدا تنقله من موقع إلى آخر في سلوكه السياسي، وهو تنقل كانت تسببه أحكامه المتسرعة والخاطئة، وإن بدا هذا التنقل كأنه تحوّل عن تلك المعتقدات. وما آخذه عليه كان تشككه في كل من يراه بعيداً قيد شعرة عما يراه هو صواباً، وعنفه في حكمه على الآخرين، وسهولة طعنه بمن لا يرضيه متهماً إياه في كثير من الأحيان بالرجعية، وربما بالعمالة أو بالخيانة والجاسوسية. هذه الجوانب الأخيرة من طباع أكرم الحوراني أكثرت من أعدائه الكارهين له كما ساقته إلى ارتكاب أخطاء جسيمة عانى هو منها شخصياً الكثير، وعانى منها وطننا وشعبنا الكثير أيضاً.

وبالطبع كان لا بد لعلاقة طويلة الأمد، ولا تنقصها المتانة، بيني وبين أكرم الحوراني أن تشركني وإياه في أحداث أصبحت اليوم ذكريات لوقائع ماضية. وقائع كثيرة أقتصر هنا على ذكر اثنتين منها، أظن أنه كان يحسن بأكرم أن يرويهما في مذكراته. ولعله قد فعل، ولكنهما لم تردا في ما نشر من المستخلص من تلك المذكرات، أو أنهما وردتا ولم يتح لي أنا الاطلاع عليهما، وكلتاهما تتعلقان بتطوعنا في جيش الإنقاذ وبمشاركتنا في أعمال

ذلك الجيش، في الفوج الذي كان يدعى فوج اليرموك الثاني من قوى تحرير فلسطين.

أولى الواقعتين يعود تاريخها إلى صباح يوم الأربعاء، السابع من كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٨. كتبت في صباح اليوم التالي لذلك اليوم، أعني صباح الخميس ٨ كانون الثاني/ يناير، وفي الصفحة الأولى من دفتر مفكرة صغير كنت أدسّه في جيب سترتي العسكرية، هذه الكلمات:

«قابلت مع أكرم رئيس الجمهورية أمس مقابلة مؤثرة، إنه أصدق من في الدولة إخلاصاً وأشدهم عزماً في قضية فلسطين. فقد ذكرنا له تقاعس الدول العربية فأعلمنا أنه مدرك لذلك وأنه سيجتمع مع رئيس جمهورية لبنان ويضعان دول الجامعة أمام الأمر الواقع. «سيزحلقهم» في قضية الدفاع، هكذا قال، وقد انتهت المقابلة انتهاء مؤثراً جال له الدمع في عيني أكرم وفي عيني».

بهذه الكلمات القليلة لخصت أنا واقعة مقابلتنا، التي وصفتها بأنها مؤثرة، لشكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية. وفي السطور التالية سأفصل بعض ما أوجزته في كلماتي القليلة هذه.

كنا نتهيأ، أكرم وأنا، للالتحاق برفاقنا المجاهدين في معسكرات قطنا في صباح يوم ٧ كانون الثاني/ يناير. فقد كان المقرر أن يغادر فوجنا قطنا في منتصف الليل متجهاً إلى النبطية وبنت جبيل ومنها إلى الحدود الفلسطينية، لنخترقها في منطقة عيتا الشعب. أبلغنا ونحن نمتطي سيارة الجيب بأن الرئيس القوتلي يود رؤيتنا وبأنه

ينتظرنا نحن الاثنين في القصر الجمهوري. قصدنا، ونحن بلباسنا العسكري، قصر المهاجرين فاستقبلنا الرئيس بحرارة. قال إنه فخور بنا أن كنا، ونحن ممثلو الشعب ونواب الأمة، أول المستعدين للتضحية بأنفسهم في سبيل الدفاع عن قضيتنا القومية الكبرى ما دمنا هجرنا مقاعدنا النيابية وتهيأنا لنكون أول الداخلين إلى الأرض الفلسطينية من متطوعي الجهاد. شكرناه، أكرم وأنا، على حسن ظنه بنا وشكونا إليه، كما أوردته مكتوباً في مفكرتي، مما نلاحظه من أن الدول العربية لا تبدي من العزم ما نبديه نحن في سورية تجاه هذه القضية، فقال لنا ما قاله حينئذٍ عن سعيه في تلافي التقصير في هذا المجال.

طال حديثنا يومئذٍ مع الرئيس وأثيرت في ذلك الحديث قضايا وذكرت أسماء. وكنا كلما تناهضنا مستأذنين بالذهاب للالتحاق برفاقنا المنتظرين لنا كان الرئيس يستمهلنا مشيراً علينا بالبقاء. تكرر استئذاننا له وتكرر استبقاؤه إيانا، إلى أن دخل علينا القاعة الموظف المالي في القصر، وهو السيد عبد الهادي دياب، حاملاً بيده مظروفين تبدو من فتحتيهما أطراف أوراق نقدية. قال لنا الرئيس: أنتما لستما مجاهدين عاديين في هذه المجموعة التي تنتسبون إليها... أنتما شخصيتان مرموقتان لأنكما نائبان ممثلان لشعبكما وستترتب عليكما واجبات وتكاليف كثيرة. وأنا أعرف محدودية وضعكما المادي، لذا أرجو أن تتقبلا هذا المبلغ البسيط لتستعينا به على أداء تلك الواجبات وتحمل تلك التكاليف.

لا أذكر اليوم رقم المبلغ الذي كان يحتويه كل من المظروفين الموضوعين على الطاولة الواطئة أمامنا، بيننا وبين الرئيس القوتلي. كان جنيهات فلسطينية، ربما كان مائة أو ألفاً، أو رقماً بين هذين

الرقمين. مع العلم أننا أخبرنا بأنه سيكون لكل منا، مثل باقي رفاقنا المجاهدين، راتب شهري مقداره ثلاثة جنيهات!... رددت أنا على كلام الرئيس، بينما ظل أكرم ساكتاً. قلت له: يا فخامة الرئيس، نحن متجهان إلى ساحة المعركة بصفتنا مواطنين عربيين لا بصفتنا نائبين في المجلس، ولا نريد أن نتميز عن إخواننا الذين نرافقهم بشيء... لذلك، مع كل تقديرنا لهذه الهبة وكل شكرنا لفخامتك، نرجوك أن تعفينا من قبولها...

ألح علينا الرئيس القوتلي آنذاك بالقبول وألححت أنا بالاستعفاء، من دون أن يتدخل أكرم في الحديث. وإذ رأى الرئيس إصراري على رفض ما عرضه علينا قال: أخشى أن يكون تحرجكما من قبول هذا المبلغ البسيط لأسباب معينة، وأنا أقسم لكما بالله العظيم وبأولادي أن هذا المبلغ ليس منه ليرة واحدة من خزانة الدولة، إنه مني أنا... من جيبي الخاص!

كان التأثر واضحاً على شكري القوتلي وهو يقول هذا لنا. ونحن أيضاً كنا شديدي التأثر، إلاّ أن ذلك لم يبدّل من إصراري أنا على الاستعفاء من قبول تلك المنحة. استأذناه بالذهاب فرافقنا إلى آخر القاعة وهو يربت على كتفينا ويدعو الله لنا. وفي نزولنا إلى الطابق الأرضي من بناء القصر قال لي أكرم: لماذا رفضت أخذ المبلغ؟ سنحتاج إليه حتماً كما قال الرئيس. قلت له: يا أبا رشيد، إضافة إلى ما ذكرته هناك لتبرير امتناعنا أقول إنه ما من حال تدوم في هذه الدنيا... ماذا لو تغيّرت الأمور وعثر في أوراق شكري القوتلي على مبلغ كذا من مئات الجنيهات الفلسطينية دفعت إلى أكرم الحوراني وعبد السلام العجيلي عند التحاقهما بقوات المجاهدين في جيش الإنقاذ؟!

هزَّ أكرم لكلمتي هذه رأسه موافقاً، ثم امتطينا سيارة الجيب متجهين بها إلى معسكرات قطنا.



هذه الواقعة التي رويتها كان يحسن بأكرم الحوراني أن يسجلها في مذكراته، إذا لم يكن فعل. فقد يعدّل إيراده لها شيئاً مما جاء في تلك المذكرات، وما استغربه أو استنكره أكثر القرّاء، عن الرجل التاريخي الطيب القلب العظيم التضحيات وذي المواقف المشهودة في خدمة أمته ووطنه، شكري القوتلي. أما الواقعة الثانية التي أريد الكلام عنها هنا فقد حدثت بعد ثلاثة عشر يوماً من الأولى. لم تحدث في دمشق، وإنما في أرض فلسطين غداة أول معركة خاضها مجاهدو فوجنا في تلك الأرض العزيزة.

في صبيحة اليوم العشرين من شهر كانون الثاني/ يناير ذاك، وفي الساعة السادسة والنصف، بدأ هجومنا على مستعمرة يهيام في سفح قلعة جدين، في الجليل الأعلى. كان قائد فوج اليرموك الثاني الرئيس - وهي الرتبة التي أصبحت تدعى اليوم الرائد - أديب الشيشكلي قد وضع خطة تقضي بمهاجمة اليهود في بيوت المستعمرة وخيامها في بكرة اليوم قبل أن يتاح لهم إخلاء مساكنهم واللجوء إلى قلعة جدين الحصينة. وحدث، مع الأسف، ما أفسد تلك الخطة فانتفى عنصرها الرئيس الفعّال، وهو عنصر المباغتة. تحول الهجوم الذي كنا نريده مفاجئاً وقصيراً إلى معركة تراشق بالرصاص بيننا وبين سكان المستعمرة استمرت إلى ما بعد الواحدة ظهراً، عندما بدأت عناصرنا تنسحب من ساحة القتال.

لم يكن انسحابنا منتظماً من تلك الساحة. استطاعت كمائننا التي أقيمت في أمكنة كنا نتوقع أن تمر بها نجدات المستعمرة أن تصيب العدو بخسائر مهمة في أرواح أفراده وفي آلياته. ولكن قوتنا كانت موزعة بغير انتظام في مساحة كبيرة أمام المستعمرة في سهل منبسط تملأه الصخور. لذلك كان مجاهدونا هدفاً واضحاً لعدو كان أفراده متوارين وراء خنادقهم وتحصيناتهم.

فقدنا في ذلك اليوم، على ما أذكر، ثلاثة شهداء وأصيب من مجاهدينا عشرون جريحاً كانت أغلب إصاباتهم بسيطة. وكان عليَّ، أنا المحارب والطبيب في آن واحد، أن أتجول في ذلك السهل المكشوف باحثاً عن المصابين من رفاقي، ومعي مجاهد التحق بي كمساعد وممرض، فتى من جبل العرب اسمه نواف عزّ الدين. تجاوزت عقارب الساعة الواحدة والنصف وأنا ومساعدي هذا في تجوالنا بين صخور السهل. لم نفطن إلى أنّا بقينا الوحيدين في ذلك المكان المكشوف أمام رمايات بنادق العدو التي أصبحت قليلة ومتفرقة. ولم أشأ أن أترك الساحة قبل أن أتأكد من أنها خلت من مصاب غفل عنه رفاقه فتركوه فيها وحيداً.

في تلك الآونة، وكانت الساعة كما قلت قد تجاوزت الواحدة والنصف بعد الظهر، لمحت من بعيد مجاهدين يركضان في اتجاهي وهما يشيران إليَّ بأيديهما في حدّة. وحين قربا مني تبيّنت أنهما أكرم الحوراني نفسه وفتحي الأتاسي. وكان الملازم فتحي الأتاسي واحداً من ضباط الجيش السوري الذين انضموا إلينا نحن المتطوعين، (استشهد بعد ذلك رحمه الله على باب مستعمرة مشمار هايردن بعد أن اقتحم تلك المستعمرة على رأس قوة من الجيش السوري استولت عليها، وكان الموقع اليهودي

الوحيد الذي استولت عليه فصائل الجيوش العربية في حرب عام ١٩٤٨).

نعم، كان المجاهدان اللذان يركضان نحوي هما أكرم الحوراني وفتحي الأتاسي. أقلقهما أن لا يجداني بين المنسحبين إلى مواقعنا بين جدين وقرية ترشيحا فسارعا إلى البحث عني، وقد خامرهما خوف من أن أكون تعرضت إلى أسوأ الاحتمالات. امتلآ طمأنينة وفرحا وهما يركضان إليَّ في ذلك السهل المكشوف، غير مباليين بما يمكن أن يتعرضا إليه من نار العدو في مواقعه القريبة، أجلساني بينهما بين الصخور وأشارا إلى نواف، مساعدي الفتى، أو أني أنا الذي أشرت إليه، بأن يلتقط بآلة التصوير التي كنت أحملها صورة تذكارية هي المرفقة بهذا المقال.

إنها واقعة كان يحسن كذلك بأكرم أن يرويها في مذكراته. لعله تحرج من أن يتحدث عن مشاعر الخوف والقلق التي تملكته حين وجدني متخلفاً عن أفراد الفوج. أو أنه ابتعد عما يظن تبجحاً منه بذكره تعريض نفسه للخطر في ذلك اليوم، وهو يبحث عني بين صخور سهل جدين وعلى مقربة من رماة اليهود في مستعمرة يهيام. إنها واقعة، إذا نساها هو أو تناساها، تظل حيّة في خاطري، تثب إليه كلما استعدت صور الماضي البعيد، ماضينا أنا وهو ورفاق تلك الأيام البائسة والمجيدة في آن واحد.



في غير هاتين الواقعتين، جمعتني وأكرم الحوراني ظروف متعددة أختم مقالي بوقفة عند أحدها.

كان ذلك في عام ١٩٥٣. كنت آنذاك في إحدى رحلاتي الصيفية إلى أوروبا حين التقيت به على غير ميعاد في مقهى فيومي في شارع فيا فينيتو في روما، في إيطاليا. كان هو وزميلاه في قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، ميشيل عفلق وصلاح البيطار، قد غادروا سورية متسللين عبر الجبال هرباً من ملاحقة نظام الرئيس أديب الشيشكلي، رفيق الجهاد بالأمس، لهم. وتكررت لقاءاتي بأكرم وزميليه في أيام إقامتي القصيرة في روما، وكانت دوماً في ذلك المقهى.

قال لي ميشيل عفلق في أحد تلك اللقاءات: لا يزال أديب الشيشكلي يلاحقنا حتى في منفانا هذا. إنه يطالب حكومة هذه البلاد بإبعادنا عنها. أجرينا اتصالات بمعارف لنا في سويسرا لنقبل في ذلك البلد كلاجئين سياسيين. ومادمت أنت ذاهباً إلى سويسرا فقد تستطيع الاتصال بواحد من هؤلاء المعارف، وهو عضو في المجلس الوطني السويسري، اشتراكي النزعة، اسمه ريشار برينغولف، فتعرف منه إلى أي مدى وصلت مساعيه في قبول طلب لجوئنا إلى بلده.

وهذا ما حدث، فقد اتصلت في سويسرا، وأنا في طريقي إلى باريس بالنائب البرلماني المذكور فجاء الرجل من بلدته لوزان للقائي في مقهى محطة القطار في جنيف. أعلمني بأن الحكومة السويسرية مترددة في قبول طلب اللجوء لأن ثمة ضغطاً من الحكومة السورية لعرقلة ذلك القبول. وأضاف أنه وزملاءه الاشتراكيين يسعون جهدهم في هذا المجال، ولكن ثمرة هذا الجهد تحتاج إلى فترة غير قصيرة كي تنضج. وكتبت إلى ميشيل عفلق بهذا فجاءني ردّه إلى باريس يشكرني ويقول إنه ورفيقيه سيبقيان في روما في انتظار تيجة تلك المساعي.

وما جرى بعد هذا، ولعله جرى بسبب فشل مساعي ريشار برينغولف وأصحابه في مساعيهم وتأزم وضع أكرم وزميليه في روما، أن الثلاثة عادوا فجأة إلى سورية. عادوا من دون طلب للسماح لهم بالعودة، مستفيدين من قرار أديب الشيشكلي برفع الملاحقة عن المبعدين السياسيين. لم تتعرض لهم سلطة النظام آنذاك بشيء، عدا بعض المراقبة الخفية والمضايقة لمن كان يريد الاتصال بهم. ولم تطل هذه وتلك، لأن نظام الشيشكلي نفسه لم يطل...

تلك أيام قد خلت. ولولا أننا نعيش من عقابيلها مآسي كثيرة في زمننا هذا لقلنا في أهلها ما قاله تعالى في كتابه الكريم: ﴿تلك أمة قد خلت، لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، ولا تسألون عمّا كانوا يعملون﴾.

وصدق الله العظيم.

ملحق (٢)

صفحة من تاريخ القضية

قبل أن أبسط هذه الصفحة من تاريخ القضية أمام من سيقرأونها، أبدأ بالحديث عن سؤال دأبت على إلقائه على نفسي كلما بدرت إلى ذهني فكرة نشرها في دورية أو في كتاب ليقرأ الخاص والعام مضمونها. كنت أتساءل: هل يحق لي أن أذيع على الملأ ما دار من أحاديث في جلسة مغلقة عقدت منذ اثنين وأربعين عاماً، ترددت في أثناها أسماء شخصيات لا تزال معروفة ومشتهرة، غادر بعضها دنيانا وظل بعضها الآخر حياً فيها، وذلك في أمور تتعلق بمسؤوليات الراحلين منهم والأحياء الباقين، في ما اضطلعوا به من مهام وتقلدوا من مناصب؟

لقد درجت مختلف الحكومات على أن تحظر إذاعة المحاضر والوثائق الرسمية إذا كان فيها ما يسيء إلى الأفراد بأشخاصها أو إلى الدولة

بمصالحها، وذلك لمدة لا تقل عن ثلاثين عاماً وقد تمتد إلى خمسين سنة. وإذا لم يكن ما أنا في سبيل إذاعته وثيقة رسمية، إذ هو مجرد محضر سجلته بخط يدي بعد دقائق من خروجي من تلك الجلسة المغلقة، فإن محتواه ليس بعيداً عن محتوى الوثائق الرسمية، لأنه ضبط لأقوال ومعلومات تتعلق بسياسة الدولة التي كان المتحدثون من ذوي الاضطلاع بالمسؤوليات فيها، على اختلاف مستوياتهم في ذلك الاضطلاع. وقد وجدتني اليوم أتلمس لنفسي الأعذار والمبررات لنشري هذا المحضر، أو ما سميته صفحة من تاريخ القضية، بأن ليس في مضمون هذه الصفحة ما يسيء إلى الأشخاص المذكورة فيها أسماؤهم، ولا إلى مصلحة الدولة أو الأمة اللتين تعنيهما وقائعها. ثم إن مرور اثنين وأربعين عاماً على تلك الوقائع جدير بأن يحلني من كتمان أسرارها إذا عدّ ما أذكره فيها من الأسرار. وفوق ذلك فإن استحضار الماضي بحسناته وبالمآخذ عليه ذو فائدة في التذكير وفي وضع النقاط على الحروف، أو في حسن الاعتبار لمن يريد أن يعتبر. مما يجعل نشر هذا المحضر أكثر وجوباً من حفظه لنفسي ومن إبقائه ملقى في الأدراج لا يدري به أحد.

قلت إنه محضر سجلته بخط يدي بعد دقائق من انتهاء تلك الجلسة. لست في الواقع ممن يدأبون على تسجيل ما يمر بهم، كشأن غالبية الذين تتيح لهم الظروف والمناصب مباشرة الأمور العامة والمشاركة في أحداثها ومخالطة المؤثرين بتلك الأحداث. إني أعد نفسي، وأحسب أن الآخرين يعتبرونني كذلك، من أهل الإبداع الذين يتخذون من الوقائع تُكأة للخلق الأدبي أو منطلقاً لصوغ آرائهم في نتاجهم الفكري أو القصصي أو الشعري. فهم يعطون الأهمية لاستنتاج العبر من الأحداث وللاستيحاء منها لا لتأريخ دقائق الأحداث. غير أني في هذه المرة، بين مرات قليلة

مماثلة، قمت بدور المسجل. لم أقم بهذا الدور بدافع من نفسي، بل لأن صديقاً وزميلاً لي، كان من حضور الجلسة، اقترح عليَّ ونحن خارجان منها أن أسجل، للتاريخ لا لغيره، وقائع ما دار فيها وما ألقي من أسئلة واستفهامات ومن ردود على هذه وتلك، قبل أن تنمحي من ذاكرتنا نحن الحضور. وهكذا فعلت. فما إن بلغت مكاتب المجلس النيابي في دمشق بعد ظهر ذلك اليوم، الثلاثين من شهر كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٤٨، حتى رحت أثبت على الورق كل ما حفظته ذاكرتي من ذلك الاجتماع.

ويتساءل القارئ الآن بلا شك عن الاجتماع وعن الجلسة اللذين أتكلم عنهما، ما هما؟ وأنا أبسط الجواب على هذا التساؤل في ما يلي.

في نهاية عام ١٩٤٨ كانت الدول العربية في حرب مع إسرائيل، التي قامت كواقع على أرض فلسطين منذ نحو ستة شهور. حرب أشرفت على نهايتها السيئة بالنسبة إلى العرب. وكان بلاء تلك النهاية السيئة ينصبّ بصورة خاصة على الجيش المصري الذي كان يجاهد للاحتفاظ بمواقعه جنوبي بئر السبع من الأرض الفلسطينية، فتضطره حملات القوات الإسرائيلية المكثفة إلى تراجع مؤلم عنها. بلغت محنة الجيش المصري ذروتها بين ٢٤ و٢٨ كانون الأول/ ديسمبر، أمام أعين أبناء الشعوب العربية الذين كانوا يتطلعون إلى جيوش دولهم فيرونها ملتزمة مواقعها، لا تتحرك فتمد إلى الجيش المصري يد المساعدة أو المساندة. كان العرب في مختلف أقطارهم في شبه ذهول مما يجري لأمتهم تحت قيادة حكام يكتمون عنهم حقائق الأمور، إن لم يكونوا على جهل فاضح بتلك الحقائق. وفي جلسة عقدها مجلس النواب السوري في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر تعاقب على المنبر عدد من النواب منتقدين بقسوة سياسة

حكومتهم في معالجة القضية الفلسطينية من كل نواحيها، وتقاعس جيشها والجيوش العربية الأخرى عن مؤازرة جيش مصر في محنته الخطيرة. كنت شخصياً واحداً من أولئك الخطباء المنتقدين، إلى جانب عدد من زملائي أعضاء المجلس ممن سترد أسماؤهم في المحضر الذي أثبت نصه بعد هذا الكلام. وزدت بأن تقدمت وثلاثة من الزملاء باقتراح مكتوب نلحّ فيه على الحكومة بالعمل سريعاً بما هو واجب علينا من نصرة الجيش المصري في معركته الحاسمة.

وما حدث في اليوم التالي هو أن تلقّى كل من تكلم في موضوع الأمس من النواب بطاقة شخصية من رئيس مجلس الوزراء، وهو في الوقت نفسه وزير الخارجية والدفاع الوطني، تحمل الكلمات التالية:

> خالد العظم، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الوطني، يرجو تشريفكم لحضور الاجتماع الذي سيعقد في وزارة الدفاع في الساعة الثانية عشرة من يوم الغد، الخميس ١٩٤٨/١٢/٣٠.

وحضرت، مع زملائي، ذلك الاجتماع. وإذا كان القارىء ممن تحفظ ذاكرته أسماء أولئك الحاضرين فسيرى أن كثيراً منهم قد قادتهم مسالك الحياة السياسية، وكانوا فيها في زمن ذلك الاجتماع مجرد نواب في البرلمان السوري، إلى مناصب سياسية مختلفة بعد ذلك الزمن. أصبح منهم السفير والوزير ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية أيضاً.

وفي نهاية الاجتماع كتبت بيدي، كما ذكرت آنفاً، محضره الذي هو صفحة من تاريخ القضية. ونصه هو الآتي.

محضر

في الساعة الثانية عشرة من يوم الخميس ١٩٤٨/١٢/٣٠ ذهبت إلى وزارة الدفاع لمقابلة خالد بك العظم، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية، وذلك بدعوة منه لحضور اجتماع مع بعض النواب.

حضر الاجتماع، عداي، النواب الآتية أسماؤهم: عبد الرحمن العظم، أديب نصور، توفيق الهنيدي، ناظم القدسي، زكي الخطيب، أكرم الحوراني، منير العجلاني، هاني السباعي. وقد تأخر الأخيران قليلاً عن موعد الاجتماع.

بدأ الكلام رئيس الوزراء، بعد مقدمات، بأن قال إنه دعانا نحن الحاضرين لأننا خضنا في موضوع فلسطين في الجلسة الأخيرة، وقد قدم بعضنا اقتراحاً بدعوة الحكومة إلى السعي في حمل الدول العربية على مساعدة الجيش المصري الذي يحارب حالياً الجيش اليهودي. وقال كذلك إنه دعا بعض الإخوان، منهم السيد رشدي الكيخيا الذي اعتذر عن عدم حضور الاجتماع، والدكتور سامي كبارة المريض على ما يظهر. وقال إنه سيطلعنا على بعض الأمور التي لا يمكنه أن يصرح بها بصورة علنية في مجلس النواب لأنها تفضح أموراً يستفيد من فضحها العدو، كما أنها تسبب تصدعاً في علاقاتنا بالدول العربية. تكلم رئيس الوزراء بعدها عن الحالة الحربية التي تعانيها القوات المصرية، فقال إن معلوماته تؤكد حسن الحالة واليهود قد تكبدوا خسائر كبيرة، وأن الحالة المعنوية جيدة، كما قرأ علينا كتاباً من المفوضية المصرية يفيد بأن الأحوال حسنة بالنسبة إلى المصريين.

وعن المساعدة التي يجب أن تقدم إلى المصريين، أطلعنا رئيس

الوزراء على بعض الأمور، كما قرأ علينا بعض التقارير. فقد أرسل عزام يطلب مساعدة القوات المصرية بالنظر إلى الهجوم الموجّه إليها، فأرسلت الحكومة السورية العقيد محمود الهندي إلى مصر ليبيّن لهم هناك استعداد سورية لاستئناف القتال بقدر طاقتها. وقد سرّ عزام بذلك وأرسل إلى الحكومة السورية يعلمه بتبليغه هذا، كما أبلغ بذلك حيدر باشا وزير الدفاع المصري. أرسل كذلك ضابط سوري إلى صالح صائب باشا القائد العراقي للتباحث معه في الأمر. كان جواب صائب أن الجيش العراقي لا يستطيع أن يعمل بدون الاعتماد على مؤازرة الجيش الأردني، وأنه لا يعلم ما هو رأي الجيش الأردني لأنه لم يرَ عبد القادر باشا الجندي منذ زمن، كما أنه يعرف أن عبد القادر الجندي، وهو قائد الجيش الأردني، خاضع لتعليمات كلوب باشا. فقال له الضابط السوري إنه مكلف برؤية الجندي، فطلب منه صائب أن يعرفه بالمقابلة. ثم أبدى ملاحظة قال فيها إن المصريين يتكتمون كثيراً في قضاياهم العسكرية، فهو لا يعرف عدد القوات المصرية في فلسطين ولا طراز توزيعها أو نقاط الضعف فيها، وهو ما تجب معرفته إذا أريد مساعدة الجيش المصري.

اتصل الضابط السوري بعبد القادر فأعلمه بأن الجيش الأردني لا يستطيع القيام بأي عمل حربي إلاّ بمؤازرة الجيش العراقي، ثم اشتكى من تكتم المصريين ومن هجوم صحفهم على الملك. وقد اتصل الجندي بحكومته فكان جواب الملك عبد الله أن حكومته لم تتلق طلب المساعدة من الجامعة العربية، وأن الأمر ليس مجال البحث. وكذلك انتهى الأمر بالعراق. وكان تاريخ تقرير هذا الضابط هو ١٩٤٨/١٢/٢٤.

تكلم رئيس الوزراء عن حادثة الفالوجة الأولى. حينما هاجم اليهود

وحصروا الجيش المصري فيها أرسلت مصر استغاثة للدول العربية. بعد البحث استقر الرأي على أن ترسل سورية فوجين والعراق فوجين من الجنود للاشتراك في القتال على جبهة مصر. وقد تحركت هذه الأفواج نحو مقصدها غير أن الطريق للفوجين السوريين كان ماراً بعمان فرفضت الحكومة الأردنية السماح بمرور الجيش السوري بدعوى أن مرور هذه القوة يجعل لليهود حجة لضرب عمان. وبعد أن عرض الأمر على ضابط الارتباط المصري (صبور) كان قراره أن لا حاجة لهذه المساعدة التي تقدمها الحكومة السورية، وسجل ذلك في ضبط خاص.

وتكلم رئيس الوزراء عن الجبهات العربية في فلسطين. أما الجبهة السورية فتتناول شرقي الحولة ما عدا قسماً صغيراً اليهود فيه محصورون، وتتناول الحمة وبعض المناطق المجاورة. والجبهة اللبنانية معروف أن اليهود دخلوا بعض أراضيها وليس لديها إمكانات للقتال، ولنا فيها فوجان من جيشنا. والجيش العراقي يحتل قسماً كبيراً من نواحي أريحا حتى البحر في منطقة متسعة. والجيش الأردني يحتل نواحي معروفة حول أريحا والقدس. والجيش المصري في منطقته المعروفة. لذلك فالجيش العراقي وحده يمكنه أن يعمل عملاً يؤثر على اليهود بأن يقسم قرى اليهود شطرين. إلاّ أن صائب باشا يقول إن الجيش العراقي لا يمكنه أن يقوم بغير أعمال محلية لا يمكنها أن تفيد مصر فائدة كبيرة.

وتكلم رئيس الوزراء أيضاً عن اجتماع اللجنة السياسية. طلب العراق من سورية أن تؤيد اقتراحه بدعوة اللجنة السياسية للاجتماع. استجابت سورية وأرسلت إلى عزام بتأييد اقتراح العراق، فكان العجيب أن يأتي من عزام أن العراق لم يتقدم بأي اقتراح باجتماع

اللجنة السياسية. وقد أرسل رئيس الوزراء يستفهم من العراق عن هذه المسألة الغربية.

سألنا رئيس الوزراء عن رأينا بعد معرفتنا هذه المعلومات. هل نريد منه أن يقول هذا علناً في المجلس؟ إن ذلك يؤدي إلى تصدع الجامعة العربية وإلى ضياع التآلف بين أعضائها.

تكلمنا جميعاً في الأمر واتفقنا على أن الحالة سيئة وهي تسير إلى أسوأ. وكان رأي أغلبنا أن الرأي العام يجب أن يعرف هذا حتى يقدّر على من تلقى المسؤولية. كان رأي أكرم الحوراني أن تقول الحكومة هذا بصراحة لأن الجامعة العربية وهي على هذا الشكل لا تؤدي فائدة، لذلك لا فائدة من التكتم للإبقاء عليها لأننا حتماً واصلون إلى النتيجة التي سنصل إليها بدونها. وكان رأيي أنا أن يصرح بهذا بعد عقد اجتماع اللجنة السياسية ومصارحة الدول العربية بأخطائها وعرض تشكيل القيادة الموحدة التي تتكون من المخلصين في الدفاع عن فلسطين.

كان رأي رئيس الوزراء أنه يصعب عليه تحمل مسؤولية إحداث القطيعة بين الدول العربية، وأن في الجامعة العربية خيراً يجب على قدر الإمكان المحافظة عليه. وقد مضى في الإفضاء إلينا بالمعلومات التي خففت من اندفاع بعضنا.

تكلمنا عن الوضعية العسكرية في الدول العربية. إن سورية يجب أن تكفي نفسها بنفسها، ويلزم لذلك أن يكون لديها جيش مؤلف من خمسين ألف جندي، وهو ما يسعى إليه رئيس الوزراء ويجعله خطته. أما في الوقت الحاضر فإن عدد جيشنا هو ١٧٠٠٠ جندي

وهم يكلفون الدولة مالاً طائلاً لأنهم كلهم من المتطوعين. ويفكر رئيس الوزراء باستبدال المجندين بهم. قرعة التجنيد تبلغ نحو ثلاثين ألف شخص يسقط بعضهم بالفحص الطبي أو بالموانع التي ينص عليها القانون أو بدفع البدل، فيبقى نحو سبعة آلاف مجنّد يفكر الرئيس بإحلالهم بعد التدريب محل المتطوعين، وبذلك يوفر على الدولة نحواً من ٢٠ مليون ليرة سورية سنوياً. فالفرق بين راتب المتطوع وراتب المجند يبلغ قريباً من مائة ليرة في كل شهر. أما من ناحية التسلح، فإن سلاحنا الآن ضعيف، وهذا أحد أسباب عدم اندفاعنا في القتال. إن ما لدينا يبلغ وحدة نارية ونصف بينما يقول الخبراء إن الحاجة العادية لا تتأمن إلاّ بست وحدات نارية. أسباب عدم تسلحنا أن الأبواب موصدة أمامنا في كل المجالات. والطريقة التي تتبعها الدولة في الشراء تزيد المصاعب في وجهنا لأننا لا نشتري إلاّ إذا كانت البضاعة واصلة إلى سواحلنا ومضمونة ضماناً تاماً. وهذه شروط عسيرة تجعل الأسعار غالية غلاء فاحشاً. بعكس الطريقة التي يتبعها اليهود. إنهم يشترون شراء المغامرين. بل إنهم توصلوا إلى شراء أسلحة لنا اشتريناها قبلهم فأغلوا للبائعين الأسعار ووضعوا أيديهم عليها. وقد لا يكونون أرسلوها إلى فلسطين، ولكنهم منعوها عنا. وقد فكر رئيس الوزراء بأن يغير الطريقة المتبعة واتفق مع لجان المبايعات على طريقة جديدة، وذلك في هذا اليوم وقبل اجتماعنا إليه.

إن تحصيناتنا قوية جداً بالنسبة إلى ما يحتمل أن تهاجم به. وقد طلب رئيس الوزراء من جنرال ألماني هو أحد خبراء وزارة الدفاع أن يزور الحدود ويقدم له تقريراً عن الحالة، فطمأنه أنه نسبياً لا يمكن اختراق الحدود بالقوى التي يظن أن اليهود يملكونها. وقد دعانا رئيس الوزراء إلى زيارة الحدود والاطلاع عليها. لذلك فإن الرئيس

مطمئن إلى مناعة حدودنا. وقد أجاب على سؤال عن إمكانية اختراق الحدود عن الطريق اللبناني، فقال: إن لبنان لن تقوم بينه وبين اليهود حركات عدائية، وإن العوامل السياسية تحول بينهم وبين مهاجمتنا عن طريق لبنان.

أما الجيش العراقي فيبلغ عدد قواته (١٧٠٠٠) في فلسطين ويظهر أن احتياطيه قليل وذخيرته غير كافية، أو أن احتياطيه من الذخيرة قليل. وذكر رئيس الوزراء أن قيادته العامة تعرض دوماً أن مواقع الجيش العراقي في خطر وأن هناك جسرين إذا تمكن العدو من نسفهما أو الاستيلاء عليهما انحصر قسم كبير من الجيش العراقي وأصبح في موقف حرج. لذلك لا يستبعد أن تكون فكرة الدكتور ناظم القدسي التي أدلى بها صحيحة، إذا تذكرنا تهديد العراقيين بموقفهم الحرج دوماً. هذه الفكرة هي أن الوصي يميل إلى إحداث شغب في العراق ليتمكن من سحب الجيش العراقي بحجة الحاجة إليه في بلاده، ويقول إن الحكومة لم تتقاعس في الدفاع عن فلسطين ولكن المشاغبين هم الذين اضطروها إلى الانسحاب من فلسطين. أما ما نشرته الصحف في هذا اليوم عن استئناف العراق للقتال فهو غير صحيح. إن الباجه جي تسكيناً لتظاهرات الطلاب ذكر ذلك مغتنماً فرصة حصول بعض الاشتباكات العادية التي تجري بين القوى المرابطة في كل يوم فذكر استئناف القتال، وهذا ما صرّح به صائب باشا عند اتصال القيادة السورية به.

عدنا إلى موضوع استئناف القتال بعد أن تعرفنا على هذه المعلومات. كان رأي الدكتور ناظم القدسي أن لا لوم على العراقيين في عدم دخولهم القتال مرة أخرى. فعدا كون قواتهم قليلة لا احتياطي لها، فإن علمهم بضعف القوى السورية وقلة ذخيرتها

يجعلهم يحجمون عن الدخول في حرب يكون جناحهم فيها مكشوفاً بعد ٤٨ ساعة من استئناف القتال، وهو ما هو مقدّر لذخيرة الجيش السوري أن تدوم. وكان الرأي أن اليهود لن يتركونا براحة، فالجيش السوري يحتل بقعة من الأرض اليهودية، بحسب التقسيم. لذلك قال أكرم إن لديه فكرة يستحسن أن يجري بها البحث. هذه الفكرة هي أنه لماذا لا ينسحب الجيش السوري من هذه الأرض اليهودية إلى الحدود السورية الأصلية، حينذاك يمكن القول إن الحجة السياسية لهجوم اليهود على سورية تنعدم ونأمن شرهم. كان جواب رئيس الوزراء أن ذلك مستحيل أمام الرأي العام.

عند الكلام على المصريين قال الرئيس إن الجيش المصري هو الوحيد الذي يملك عتاداً كافياً. فعلاوة على ما عنده اشترى أسلحة كثيرة ولكنه لم يرضَ إعطاء سورية شيئاً منها. وقد طلبت سورية ثلاث طيارات من مصر فرفضت إعطاءها. النقراشي كان قليل الحماسة لقضية فلسطين. عندما بحث موضوع استئناف القتال صرخ قائلاً: استئناف إيه؟... إن الذي يتحسس بالقضايا العربية من رجالات مصر هو مصطفى النحاس. هذا قول رئيس الوزراء. ويكفي للتأكد من ذلك مقارنة موقف النحاس في حوادث تشرين بين لبنان وفرنسا، حين استدعى سفير فرنسا وهدده بوضع اليد على ممتلكات فرنسا في مصر وغير ذلك، بموقف النقراشي من حوادث سورية سنة ١٩٤٥. أما الملك فهو متحمس للقضية الفلسطينية، بينما إبراهيم عبد الهادي باشا، رئيس وزراء مصر الجديد، هو أضعف بكثير في هذه الناحية من النقراشي. وقد اضطرت الاعتبارات الداخلية الملك إلى جعله رئيساً للوزراء.

كان رأي ناظم القدسي أننا بإلحاحنا على العراق بالاشتراك في

القتال ربما نضطرهم إلى دخول القتال ونحن بهذه الحالة من الضعف، أو نضطرهم إلى فضح حالتنا لينقذوا أنفسهم من غضبة الرأي العام. قال أكرم: اطمئن، إنهم لن يدخلوا. قال ناظم: معنى ذلك أننا نحاول أن نتهرب من المسؤولية وإلقاءها على عاتق غيرنا مع علمنا بحقيقة الأمر.

عدنا إلى التساؤل عما يجب عمله؟... القضية خاسرة على ما يظهر لنا، وواجبنا يقضي بحماية أنفسنا قبل كل شيء، وهذا يكون بالجيش وتسليحه. ذكر رئيس الوزراء أن الدولة لا تملك الدولارات وهناك حاجة لخمسة ملايين دولار في الوقت الحاضر، والسبيل الوحيد للحصول عليها هو بيع ما نملكه من الحنطة ويبلغ نحواً من خمسين ألف طن. وبالمناسبة، قال رئيس الوزراء، كان من الواجب أن يرد المجلس طلب تخصيص خمسة آلاف طن من البذار لأن وقته قد فات، وهذا إذا بيع بواقع الطن ١٤٤ دولاراً فإنه يعطي تقريباً سبعمائة ألف دولار وهذا مبلغ لا بأس به. وفكرة الرئيس أن يشتري بهذا المبلغ ذهباً، وبه يشتري دولارات كلما احتاج إليها.

وفي معرض الحلول المقترحة قال أديب نصور إنه يجب أن نصل إلى حل حاسم ينهي القتال حتى نستطيع التفرغ لإنشاء جيشنا وحماية أنفسنا. فقال رئيس الوزراء: إن وضعنا السياسي بعد أن رفضنا دولياً مشروع التقسيم ومشروع برنادوت وإنشاء الدولة اليهودية يحول بيننا وبين أي اتفاق مع اليهود ينهي القتال. وكان رأيي مع أديب بوجوب الوصول إلى نتيجة. ولكن طريقة الحل أربكتنا واعترفنا جميعاً بأنها (علقة) يستحيل الخلاص منها.

تكلم توفيق الهنيدي عن السياسة الخارجية، وأن الجامعة العربية

يجب أن نحتفظ بها. ثم تكلم عن التمثيل السياسي لافتاً إلى أن إحالة القضية الفلسطينية على محكمة العدل الدولية قد سقطت بصوت واحد، كان يمكن تلافيه لو أحسنّا تمثيلنا السياسي، وأن الجامعة العربية يجب أن تهتم بهذا. كما جرى الكلام على المناصب الشاغرة في هذا التمثيل ومنها مصر. فقال أحد الحاضرين إن (وزارة) مصر محفوظة لشخص معين، ويعني بذلك جميل مردم، فابتسم الرئيس وقال: هذا ليس عندي...

وانتهى الحديث إلى ماذا يجب أن يفعله الرئيس تجاه ما وعد به المجلس من الإفضاء إليه بمعلومات في جلسة سرية. فتقرر بعد عرض كثير من الحلول أن يعقد المجلس اليوم جلسة سرية بعد الجلسة العلنية، يطلعه فيها الرئيس على بعض ما ذكره لنا، وبذلك يأخذ الأعضاء علماً بأشياء تجعلهم يفكرون تفكيراً أقرب إلى ما يجب أن يفكر به.

وهكذا انتهى الاجتماع في الساعة الثانية والدقيقة العاشرة.



وبعد، إنها صفحة تلقي بعض الأضواء على تلك الأيام وأحداثها، وعلى السلوك السياسي لبعض الشخصيات التي حملت مسؤوليات عالية في تلك الأيام. ربما بدا لكثيرين أن نشر هذه الصفحة اليوم قليل الأهمية، أو أنه فضول لا جدوى له. ولكنني أحسب أن كثيرين آخرين سيجدون في محتواها تصحيحاً لأحكام لهم مسبقة أو توضيحاً لمعلومات لم تكن بيّنة. ربما طعن بعضهم بصحة ما رواه رئيس وزراء سورية، وزير خارجيتها ودفاعها معاً في تلك الأيام. إلاّ

أني أعتقد أنه لم يقل في تلك الجلسة إلاّ ما بلغ علمه، أو ما كان يثق بصحته ويحكم بصوابه. ومن ناحيتي أنا فقد أوردت ما كنت كتبته بحروفه، لم أزد ولم أنقص مما أردت حفظه للعبرة وللذكرى.

ملحق (٣)

أنا والديكتاتور

دخلت صيدلية «الكحال» في الصالحية، صالحية دمشق، على مقربة من بناء المجلس النيابي، فرأيته واقفاً ينتظر أن يُسلّم إليه دواء طلبه. حيّاني وقال لي: ماذا تنوي أن تفعل؟ قلت له: أسافر إلى بيروت أولاً، ثم أعود منها لأقصد بلدتي. قال: أرجوك، لا تسافر... لا تتركوا البلد، أنت وأمثالك، الأيام المقبلة غير مريحة... سوداء! هززت كتفي وفي خاطري أفكار تشبه ما صرّح به وقلت: وماذا يمكننا أن نفعل؟ لا بد من سفري. الناس في بلدتي في حاجة إليّ...

كان ذلك في ضحى أحد أيام الأسبوع الأول أو الثاني من شهر نيسان/ أبريل عام ١٩٤٩. من كان يسوق إليّ هذا الكلام كان ضابطاً في الجيش جمعت بيني وبينه مناسبات لقاء قليلة، ولكنني

كنت أسمع عنه ثناء كبيراً من عارفيه... عن ذكائه وإخلاصه ونشاطه وعن محبة زملائه ومرؤوسيه له. اسمه محمد ناصر، ورتبته عقيد في الجيش السوري. اغتيل هذا العقيد بعد ذلك اليوم بنحو عام ونصف العام في حمأة الاختلافات بين ضباط الجيش، وبتهمة تجميع الضباط من أبناء طائفته حوله وتخطيطه للهيمنة على الجيش وعلى البلاد.

ولكن هذه حكاية أخرى. أعود إلى الأيام المقبلة التي كان يعنيها العقيد محمد ناصر حين لقيته في تلك الصيدلية. حدث ذلك اللقاء بعد أيام قليلة من يوم الانقلاب الذي قام به الجيش بقيادة الزعيم حسني الزعيم، أو الذي قام به حسني الزعيم جارّاً الجيش وراءه. لست أشك في أن العقيد ناصر، بالرغم من انضباطه العسكري الذي فرض عليه السير وراء قائده، كان من الذكاء بحيث كان يعرف أن المغامرة التي أقدم عليها رجل لا تخفى على الواعين أمثاله نقاط ضعفه ولا المطاعن الكثيرة عليه، كان يعرف أن هذه المغامرة ستنتهي بالبلد إلى أيام سوداء. لذا رجاني أن لا أبعد أنا وأمثالي، ممن يتوسم فيهم الخير، عن البلد في أيام الانقلاب الأولى.

بأي صفة لي تقدّم الرجل إليّ برجائه ذلك؟

كنت في ذلك الحين واحداً من أعضاء مجلس النواب، المجلس الذي أطاح به الانقلاب. فقد كنت أمثل بلدتي، الرقة، في ذلك المجلس في الدور الاشتراعي الذي بدأ في صيف عام ١٩٤٧، وواحداً من أصغر أعضائه سناً. ويبدو أن عملي في الميدان السياسي، داخل المجلس وخارجه، في هذين العامين من عمره قد أعطى بعض الناس فكرة حسنة عن شخصي، ولا سيما بين شباب

الضباط في جيشنا آنذاك، ولأسباب متعددة سأتعرض إلى بعضها فيما يلي من كلامي.

الذين عايشوا أحداث انقلاب حسني الزعيم لم يعودوا كثرة بين الأحياء على سطح الأرض في هذا الزمن. والأجيال التي تتالت بعد فترة وقائعه قلّ نصيبها من معرفة تلك الوقائع كما قلّ اهتمامها بها، لأن ما كتب عنها قليل ولأن الانقلابات تكاثرت بعد ذلك فمحا آخرها أهمية أولها. لا بأس إذن في أن أعيد إلى الأذهان، من خلال ذكرياتي الشخصية، بعض أحداث تلك الفترة مذكّراً من يعرف ومعرّفاً من لم يكن له علم بما أرويه بما مرَّ من أحداث.

بعد منتصف الليل، ليلة الثلاثين من آذار/ مارس سنة ١٩٤٩، قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه بادئاً بالأمر باقتحام منزل رئيس الجمهورية، الرئيس شكري القوتلي، عليه وباعتقاله. اعتقل الرئيس واقتيد إلى سجن المزة، كما اقتيد إلى هذا السجن وسجون غيره خالد العظم، رئيس الوزارة آنذاك، وعدد من الشخصيات البارزة في السياسة وفي نظام الحكم. كانت تلك مفاجأة كبيرة لبلدنا الذي ما عرف الانقلابات قبل ذلك اليوم. قوبلت هذه المفاجأة بالرضى وبالترحيب والتهليل من معارضي النظام الحاكم الناقمين عليه لدوافع شخصية أو لتقديرات خاطئة أو لاعتبارات عقائدية. كما قوبلت بالأسى والتخوف، بل بالخوف والذعر، من كثير من المواطنين، بين موالين لرجال الحكم لثقتهم بهم أو انتفاعهم منهم وبين طائفة من بعيدي النظر ممن استشفوا في رؤيتهم ما ستجره هذه الضربة المفاجئة على الوطن من مخاطر.

من الناحية المبدئية كان أعضاء مجلس النواب، وأنا واحد منهم،

ممثلي الشعب الذين تضعهم صفتهم هذه في مقدمة من يعنيهم تغير الوضع، فهم مدعوون بهذه الصفة إلى معالجته، كما أنهم معرضون بها إلى ما هو كبير الاحتمال من أخطاره. كان المجلس آنذاك في حالة انعقاد في إحدى دوراته العادية والنواب الممثلون لمختلف محافظاتهم موجودون في العاصمة لمتابعة أعمال تلك الدورة. أغلق قائد الانقلاب بناء المجلس في وجوه النواب ومنعهم من الاجتماع فيه. بل إن جنود القطعة العسكرية التي أوكلت إليهم حراسة البناء دخلوه وراحوا يتجولون فيه متطلعين ومتفقدين. جاءني في أحد الأيام التالية للانقلاب الرقيب أحمد المسلم، وهو صف ضابط من بلدي كان يرأس ثلة من أولئك الجنود، ليقول لي إنه حين رأى أفراداً من جنود قطعته يقفون أمام الصناديق المخصصة لمراسلات النواب، وعلى كل منها بطاقة باسم النائب صاحب الصندوق، ورآهم يتناولون ما في تلك الصناديق من مطبوعات فيمزقونها ويلقونها أرضاً وهم يكيلون الشتائم والنعوت الرخيصة لأصحابها، حين رأى ذلك من أتباعه سارع فانتزع البطاقة التي تحمل اسمي من صندوقي الخاص ليجنبني الغرق في تلك الشتائم!

إذن لم يكن ممكناً لنا نحن النواب في ذلك اليوم، يوم الثلاثاء الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٤٩، أن نلتقي ونجتمع في بناء مجلسنا. كنا، بين ما نسمعه من الإذاعة الرسمية من بلاغات وبين ما تتناوبه الألسنة من شائعات في دوامة من الحيرة والتساؤل والحذر. بل، إذا عدت إلى تذكّر ما رأيته وسمعته من بعض زملائي ذلك اليوم، كنا في دوامة من الخوف والذعر فوق ذلك. كنا نتساءل عما علينا أن نفعله، وما الذي في مكنتنا أن نفعله، وما هو مصيرنا كأفراد من النواب موالين أو معارضين أو محايدين، وما هو مصير المجلس الذي نحن أعضاؤه والنظام الديموقراطي الذي نمثله ونعمل في مجاله؟!

من شائعات ذلك اليوم، طوال نهاره، أن رجل الانقلاب الزعيم ـ وهذه كانت رتبته وقد أصبحت اليوم تسمى العميد ـ أن الزعيم حسني الزعيم زار رئيسنا، رئيس مجلس النواب الأستاذ فارس الخوري في منزله في حي القصاع وباحثه في ما جرى وفي ما يجب أن يجري. وأن الحديث جرى بصورة خاصة حول إمكانية بقاء مجلس النواب بأعضائه الحاضرين مستمراً في قيامه بمهامه الموكلة إليه كممثل لإرادة الشعب. لم تثمر هذه الزيارة ولا الحديث الذي دار فيها عن قرار حاسم. وفي آخر النهار وأول المساء تداعى النواب فيما بينهم، أو أنهم تناقلوا دعوة قيل إنها موجهة إليهم من زميلهم الأمير عادل أرسلان، نائب الجولان، الذي حضر اجتماع الزعيم وفارس الخوري. الدعوة كانت للاجتماع، لا في بناء المجلس النيابي، بل في فندق الشرق، الأوريان بالاس، الذي كان أفخم فنادق العاصمة السورية آنذاك. وهكذا توافد إلى الفندق واجتمع في قاعته الرئيسية من عرف بأمر هذه الدعوة وكنت أنا واحداً من أولئك المجتمعين.

كنا أقل من مائة نائب من مائة وواحد وثلاثين، وهو عدد أعضاء المجلس في تلك الأيام. بيننا كان المعارضون لنظام الحكم القائم، أو الذي كان قائماً فأطاحه الانقلاب. ويتمثل هؤلاء بصورة خاصة بنواب حزب الشعب. وكان بيننا الموالون لذلك النظام وهم بالدرجة الأولى نواب الحزب الوطني. كما كان بيننا المستقلون المرتبطون بقناعاتهم الشخصية وبنظرتهم الخاصة في ما يتعلق بمصلحة الوطن الذي هم ممثلوه. وكما هو منتظر، دارت الأحاديث عن موقفنا المنتظر تجاه الانقلاب. استنكاره والكره له كانا يحتلان نفوس المجتمعين، يستثنى منهم أعداء النظام المطاح. على أن التعبير عن هذا الاستنكار وذلك الكره كان ضعيفاً على ألسنة حامليهما. فقد

كانت الرهبة من بطش هذا الواغل الفتّاك تعقل الألسنة وتدعو إلى التوجس والحذر.

في اجتماعنا هذا في صالون الأوريان بالاس الرئيسي كان الأمير عادل أرسلان رحمه الله ناشطاً بشكل واضح. كان يتنقل بين المجتمعين وبين جهاز الهاتف قرب مدخل الفندق، بما يوحي بأنه يتصل بالجهات المسيطرة في الانقلاب، حاملاً إلى المجتمعين وجهة نظر تلك الجهات واقتراحاتها ورغباتها. وأُبلغ المجتمعون أخيراً أن الزعيم، أو أن المتكلمين باسمه يقترحون أن يوقع أعضاء المجلس النيابي على عريضة يقرّون فيها الانقلاب ويعترفون بشرعيته، وأن هذا سيكون الثمن للحؤول دون حلّ المجلس وانفراط عقد النواب ورجوعهم إلى القواعد التي جاءوا منها. وكان الناقلون لهذا الاقتراح من قوة تصور قبول الحاضرين له حيث إنهم راحوا يتحدثون عن وزارة معدة للتأليف يرأسها الأمير عادل نفسه ويكون من أعضائها فلان وفلان وفلان من النواب المجتمعين.

ليس من شك في أن بعض المجتمعين في بهو الأوريان بالاس في تلك الليلة، وربما كثيراً منهم، كانوا حريصين على مقاعد نيابتهم التي ما حصلوا عليها إلاّ بشق الأنفس، وأن أنفسهم كانت تحدثهم بقبول الاقتراح. بين هؤلاء معارضون للنظام الذي أزاحه الانقلاب وموالون له راحوا يسوقون الحجج الداعية لقبوله. وهكذا ارتفعت عدة أصوات تتحدث بهذا القبول، خافتة في أول الأمر ثم مرتفعة بعد ذلك شيئاً وراء شيء. لقد بدا لي شخصياً، ولم أكن في ذلك وحدي، أن كل فكرة بقبول هذا الانقلاب وكل مسعى لإسباغ الشرعية عليه أمر مستهجن، ضد مصالح الشعب والوطن ويتنافى مع أبسط المفاهيم الديموقراطية. وحين سمعت الحجج الواهنة التي

عرضها بعض الداعين إلى القبول بالواقع لم أملك نفسي عن أعبّر عن رأيي بصوت مرتفع. توجهت بكلامي بصورة خاصة إلى الذين كنت أعرف منهم عداءهم للحكم السابق ومعارضتهم الدائمة له. قلت لهم: أيها الأخوان، كنتم في كل مناسبة وكلما دقّ الكوز بالجرة، كما يقول المثل العامي، تصيحون بالويل والثبور وتحملون على السلطة التنفيذية متهمين إياها بمخالفة القانون وبخرق أحكام الدستور. بربكم، أية مخالفة للقانون وأيّ خرق للدستور أكبر مما نحن فيه الآن؟ رئيس جمهوريتنا ورئيس وزرائنا ملقيان في السجن، وبناء مجلسنا محظور علينا نحن ممثلي الشعب دخوله... فكيف تحدثكم أنفسكم، لثانية واحدة، بقبول هذا الوضع وبالترحيب به والقول بشرعيته؟

اعذروني أيها السيدات والسادة إذا رأيتموني أستعيد أمامكم أقوالي في تلك الليلة. أرجوكم أن لا تظنوا هذه الاستعادة مني نوعاً من التباهي أو ادعاء لجرأة وشجاعة غاب عن الوجود اليوم شهودهما. إني لا أذكرها أمامكم إلاّ لصلتها الشديدة بما مرّ بي شخصياً، وبما مرَّ بالبلاد من الأحداث بعد تلك الأمسية، مما سأذكره في ما يأتي من حديثي.

وإذا كنت وصفت بالجرأة والشجاعة كلماتي التي قلتها آنذاك فذلك لأن الذين عاشوا جو تلك الأيام يذكرون أي هلع تملك الناس في حينها من سيطرة الجيش ومن بطش قائده المغامر، كما يدركون كم كانت جريئة وخطرة تلك الكلمات. لقد تملك بعض الحاضرين، ولا سيما أصحابي الخلّص ومن تهمهم سلامتي بينهم، تملّكهم الجزع من عاقبة ما فهت به. ففي نهاية الاجتماع قال لي الأمير مجحم من مهيد، وهو رئيس عشائر عنزة في الفرات والجزيرة

وممثلها في مجلس النواب ومن أعتبره راعياً لي في حياتي السياسية، قال لي الأمير مجحم: لم تكن إلى جانبي. إذن لكنت وضعت كفي على فمك لأمنعك من التكلم! أما زميلي وصديقي عبد الرحمن بك العظم فقد قال لي ونحن نتهيأ للخروج من الفندق: اسمع مني. لا تنم هذه الليلة في بيتك. تعال معي إلى مسكن لي خارج دمشق!

ولكني نمت في تلك الليلة، وفي الليالي التي تلتها، في الشقة التي كنت أسكنها في حارة شرف، وراء شارع العابد، في عاصمة بلادنا، من دون أن أتعرض فيها إلى ما أزعجني بشخصي. المهم أن المحاولات التي قام بها، في تلك الجلسة المسائية، من كانوا يسعون إلى الإبقاء على المجلس النيابي والاحتفاظ بمقاعدهم فيه، انتهت إلى لا شيء. فقد جاءنا ونحن في اجتماعنا، والليل قارب منتصفه، من يحمل إلينا الخبر الذي قطع جهيزة كل خطيب: لقد أصدر الزعيم حسني الزعيم أمره بحل المجلس... وعليكم أن تتفرقوا، كل إلى داره أو إلى بلده!

هذا ما جرى قبل أيام قليلة من لقائي بالعقيد محمد ناصر في تلك الصيدلية. لم أنزل عند رأي ذاك الرجل الذي كان يريد الخير لي وللبلاد في إشارته عليَّ بالبقاء في دمشق. سافرت إلى بيروت. أقمت في العاصمة اللبنانية ثلاثة أيام أو أربعة أيام، ثم تركتها إلى بلدتي، الرقة، لأنظم أموري فيها وأستعد لافتتاح عيادتي الطبية والعمل فيها من جديد. غير أن ارتباطاتي بالناخبين في منطقتي وبالمجتمع السياسي في العاصمة جعلت من المتعذر عليَّ التخلي ببساطة عن الاهتمامات التي نذرت لها نفسي حين خضت الانتخابات منذ عامين وأصبحت بها ممثلاً للشعب في بلدتي وفي

سورية كلها. كان لا بد إذن أن أعود إلى دمشق، ولو لأيام معدودات، لأطلع على المستجدات في الحاضر وأستشف منها ما يهيأ لبلادنا في المستقبل، فعدت.

رحت، في عودتي هذه إلى العاصمة، أقضي أوقاتي في زيارة أصحابي في منازلهم، وفي التنقل بين إدارات الصحف التي تربطني بناشريها ومحرريها أواصر كثيرة، وفي مقابلة الأصدقاء في المقاهي التي ألفت التردد عليها منذ أيام الدراسة في جامعة دمشق. خرجت في ضحى أحد الأيام من مقهى «البرازيل» فإذا بي وجهاً لوجه مع الدكتور أنور حاتم، المثقف الكبير الذي كان أميناً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء في تلك الأيام. هتف بي: أين أنت يا رجل؟ قلبوا الدنيا وهم يبحثون عنك... قلت أنا: خيراً! من هؤلاء الذين يبحثون عني؟ قال: الملازم رياض الكيلاني، مرافق سيادة الزعيم. صدر أمر سيادته بأن يؤتى بك إليه في أقرب وقت. عليك أن تقصد الملازم كيلاني في مكتبه في مقر رئاسة الأركان حالاً ومن دون تأخير...

كانت هذه مفاجأة. لم تكن لي معرفة وثيقة أو شبه وثيقة بزعيم الانقلاب. قد أكون التقيت به، حين كان مديراً عاماً للشرطة وحين أصبح قائداً للجيش في ترددي على مؤسسات الدولة المختلفة، ولكني لا أذكر أني توقفت عنده أو أعطيته اهتماماً أكبر مما كنت أعطيه لغيره. أما الآن!... عليَّ في كل حال أن أذهب بنفسي وبطواعية للقائه، قبل أن أفعل ذلك مقسوراً.

قلت إني كنت في ذلك الزمن أسكن في حارة شرف وراء شارع العابد. كان جاري في البناء نفسه الأديب الكبير الراحل فؤاد

الشايب، وتربطني به صداقة تمتد جذورها إلى أيام دراستي في الجامعة وعمله هو في صحافة البلد. وقبل أن أتوجه إلى بناء رئاسة الأركان، ممتثلاً لما أشار عليَّ به الدكتور أنور حاتم، قصدت شقتي فحزمت بعض أمتعتي فيها كالمتهيىء لسفر لا يدري أيطول أم يقصر. بعد ذلك طرقت باب شقة صديقي وسلمت زوجته مفتاح داري وقلت لها إن الزعيم يبحث عني ولا أدري لماذا، وهذا مفتاح الشقة أمانة لديكم إلى أن تتضح الأمور!

وكانت زوجة صديقي تدرك ما تعني كلمتي هذه، ولهذا تملكها الجزع وهي تتناول المفتاح مني. لقد كان زوجها، إلى ليلة الانقلاب، يتنقل في عمله بين القصر الجمهوري يحرر فيه الخطب للرئيس شكري القوتلي وبين مبنى الإذاعة السورية يشرف على التوجيه السياسي والثقافي فيها. ولهاتين الصفتين أو لهذين الموقعين اللذين كان يملأهما فؤاد الشايب بكفاءة عالية، كان الرجل أحد الذين نزل بهم بطش الزعيم في الساعة الأولى من انقلابه. فقد اقتيد من منزله بعد منتصف الليل إلى مقابلة قائد الجيش. أمره حسني الزعيم بأن يكتب، كما كان يكتب للرئيس الملقى الآن في السجن، بيان الحركة الانقلابية وأن يلقي البيان من ميكروفون الإذاعة، معدداً الدوافع إليها ومبرراً تصرفاتها وإنزالها برؤوس الكبار في الدولة ما أنزلته من سياط الأذى والمهانة.

في تلك الساعة الأولى، وعلى الرغم مما ملأ قلوب من اقتيدوا من منازلهم تحت الحراسة العسكرية من قلق وهلع، قال فؤاد الشايب [لا] لما طُلب منه. كان أهون ما مرَّ به نتيجة رفضه أنه لم يعد إلى داره في تلك الليلة ولا في اليومين التاليين لها. وحين أفرج عنه ورقيتُ إلى داره الدرج في بنائنا المشترك لأراه، وجدته برأس حليق

حتى الصفر، وبعينين يبرق في مواقيهما الدمع المحتبس، وبقلب يعتصره الأسى وهو يحدثني عما مرَّ به وتعرّض له.

ولكن هذه، أيضاً، حكاية أخرى، لن أخوض في تفاصيلها بل أعود إلى حكايتي وإلى مقابلتي أنا للزعيم. كان طبيعياً أن تقفز إلى خاطري، وأنا في طريقي إلى مقره في بناء رئاسة الأركان، ذكرى الاجتماع الذي جرى في فندق الأوريان بالاس وكلماتي التي خاطبت بها المجتمعين مستنكراً ما بدا على بعضهم من نية القبول بواقعية الانقلاب ومن الاستعداد للسير في ركاب القائم به، مغتصب السلطة ومعطل الحياة النيابية وملقي رموز الشرعية في السجون. أترى جاءت الساعة التي أحاسب فيها على ما قلته في ذلك الاجتماع، ولذا أمر حسني الزعيم بأن يقلبوا الدنيا بحثاً عني وأن يأتوا بي إليه؟!

في الأيام التي أعقبت يوم الانقلاب، وأحسبها تجاوزت العشرين، كان الأمر قد توطد للزعيم في الحكم. أقول توطد وأعني بقولي إن الأمور العامة عادت إلى سيرها المعتاد، في رتابة وهدوء. وزع الرجل على رؤوس المحافظات ومرافق الدولة الهامة الرجال الذين رآهم جديرين بثقته. ولم تبد في الأجواء أية بادرة لمعارضة أو أية رائحة لاستنكار. فما كان لهذه أو تلك أن تبرز للعيان لو وجدت. الخوف من بطش الزعيم لا يزال يرين على المشاعر، تؤكده مظاهر السلطان التي كان يحاط بها والشائعات التي كانت تتردد عن قبضته الحديدية في الإمساك بالحكم، وعن عقابه الأليم لكل من وقف في طريقه مهما علت منزلته. يضاف إلى ذلك تلك الصور التي كانت تظهره للناس في بزته العسكرية المزدانة بالأوسمة المتنوعة، والمونوكل على إحدى عينيه،

رافع الرأس متجهم الملامح، كضابط بروسي فولاذي التكوين والعقلية والخصال.

على أن هذه المظاهر وتلك الشائعات وغيرها من الوقائع التي لها أثرها في دعم الوضع العام لم تحل دون تردد أخبار عن نقاط ضعف في حسني الزعيم، من هشاشة رأي ورعونة أقوال وتصرفات، تشكك في نظر الواعين بمقدرته في الحكم، بل وتدعو إلى التساؤل عن إخلاصه لقضايا وطنه وعن سلامة نواياه. وكل هذه أفكار كانت تتضارب في خاطري عن الرجل الذي أنا في طريقي إلى مقابلته بعد قليل.

في مبنى رئاسة الأركان، عند بوابة الصالحية، وقبل أن يجيء الإذن بالدخول إلى مكتب المرافق الخاص، دخلت غرفة العقيد بهيج الكلاس، وكان بمثابة المشرف على العلاقات العامة لزعيم الانقلاب، الحاكم المطلق للبلاد، ومديراً لمكتبه الخاص. ما إن رآني العقيد، وكان وحده في الغرفة، حتى أغلق الباب ورائي واستدار إليَّ وقال: أنت ستقابله بعد قليل، أرجوك... لا تذكر له كلمة عن برقيتك من بيروت. من كل البلاد العربية جاءت عشرون برقية تعزية في المناسبة. اثنتان فقط جاءتا من لبنان، الأولى من أحد الدنادشة. اطلع الزعيم عليها فقال: ألا يدخل هذا الكذا والكذا سورية؟ سيرى ماذا أصنع به! وحين جاءت برقيتك أنت، وكانت الثانية، بادرت أنا فمزقتها قبل أن تقع عينه عليها... لا تذكر له كلمة عنها وإلاّ ضعنا، أنا وأنت!

حكايةٌ ثالثة حكاية البرقية هذه، واسمحوا لي بأن لا أعفيكم من رواية تفاصيلها كما أعفيتكم من رواية سابقتيها.

كنت قد سافرت حقاً إلى بيروت كما أخبرت العقيد محمد ناصر بعزمي على ذلك، ونزلت في فندق نيو رويال على شاطىء البحر. وجدت بين نزلاء الفندق زميلين لي هما رشدي الكيخيا وناظم القدسي، ويتردد عليهما فيه زميل ثالث لنا، هو أحمد قنبر، وكلهم رحمهم الله أعضاء في حزب الشعب. كنا في صالون الفندق نستمع، في مساء اليوم التالي لوصولي، إلى إذاعة الشرق الأدنى فسمعنا منها خبراً يقول إن والدة الرئيس شكري القوتلي توفيت وابنها لا يزال في حبسه، وأن حسني الزعيم سمح له بالخروج من معتقله موقتاً ليسير في جنازة أمه، وإن سيارات تجاوز عددها الثلاثمائة بركابها شيعت المتوفاة إلى سكنها الأخير. قال الدكتور ناظم القدسي عند سماعه الخبر: لو كنت على ثقة بأن التعزية تصل إلى شكري بك لأرسلت إليه برقية بها. قلت أنا: أما أنا فسأرسل تعزيتي سواء وصلت إليه أم لم تصل.

وهكذا قصدت في الصباح التالي مكتب التلغراف في بناء فندق ريجنت، في البرج، وكتبت برقية التعزية على ورقة أخذتها من موظف المكتب. أذكر أن شخصاً كان إلى جانبي وقعت عينه على ما كنت أكتبه قال لي: وهل أفرج عن شكري بك؟ قلت لا أدري. ولكن أمه انتقلت إلى رحمة الله فأنا أرسل إليه هذه البرقية، ولن تعجزهم هناك معرفة عنوانه... ما علمناه بعدئذٍ هو أن خبر إذاعة الشرق الأدنى عن الإفراج عن الرئيس القوتلي وعن تشييع الجنازة بثلاثمائة سيارة لم يكن صحيحاً. إلاّ أن برقيتي من بيروت وصلت إلى دمشق في حينها، غير أنها لم تصل إلى شكري القوتلي، ولا إلى علم الزعيم. لقد أقدم العقيد بهيج الكلاس، مدفوعاً بمروءته وبما كان يحمل لي من مودة وتقدير، على إتلاف البرقية معرضاً نفسه لخطر جسيم قد يناله لو أن خبر فعلته بلغ مسامع رئيسه الأهوج.

لم يطل مكوثي في غرفة العقيد بهيج، فسرعان ما جاء الإذن بدخولي إلى مكتب الملازم رياض الكيلاني. ولم يستمهلني هذا حتى يخبر الزعيم بقدومي بل بادر ففتح باباً يصل مكتبه بمكتب رئيسه، كأنه كان وقته متهيئاً لمجيئي. ورأيت الرجل. كان واقفاً وراء مكتبه بصدره المقبب ورأسه المرفوع وملامحه العابسة، إلاّ أني لم ألحظ في نظراته إليَّ قسوة ولا أمائر غيظ. لم أجد فيها ما يبرر تخوفي من أنه أمر باستدعائي ليحاسبني على أقوال قلتها ليلة الاجتماع جديرة بأن تدعوه إلى إيذائي. مدَّ هو يده إليَّ مصافحاً ودعاني إلى الجلوس فجلست في أقرب كرسي إلى مكتبه. سألني عن حالي وعن بلدتي التي جئت منها، ومتى كان مجيئي. ملأتني الطمأنينة، فرحت أجيبه عن أسئلته بكلمات بسيطة ومقتضبة وأنا أنتظر الكلام الذي سيعقبها وأعرف منه لماذا قلبت الأرض بحثاً عني كي أحضر هذه المقابلة.

أول ما لفت نظري في طريقة إلقاء الزعيم أسئلته علي هو بعده عن التركيز على الموضوع الذي يتحدث عنه. في استفهامه وفي تعليقاته كان يقفز من سؤال إلى سؤال ثانٍ قبل أن يتلقى الجواب عن الأول، ومن أمر إلى آخر قبل الإحاطة بسابقه. وفجأة علا صوته يقول: سأعلق رقبته بحبل المشنقة عما قريب في ساحة المرجة! لم يكن قد سمى لي إنساناً بعينه قبل هذه الجملة منه، فسألته في استغراب قريب من الهلع: من هذا؟ قال: الملك عبد الله... ملك الأردن! تطلعت إلى وجه محدثي الكبير المقام فلم أرَ عليه غير ملامح الجد الصارم. لم يكن الرجل إذن مازحاً. وتابع كلامه قائلاً: ألم تقرأ ما صرح به أخيراً عن حركتي الثورية؟ نعم لا بد من شنقه...

قد يعسر على من لم يسمع هذه الكلمات من قائلها تصديق ما

رويته. ولكني سمعتها حقاً منه في ذلك اليوم. سمعتها وصدمت بها. فما كان يخطر ببالي أن أجد رئيس دولة يتكلم عن رئيس دولة أخرى بهذا الشكل. ويتكلم أمام من؟ أمام إنسان مثلي لا تربطه بالرئيس المتكلم صلة وثيقة وليس له صفة تؤهله إلى أن يسمع منه ما سمعه.

لم يبدر إلى ذهني أي تعليق على ما قاله الزعيم. ولو أني وجدت التعليق لما أقدمت على إبدائه. وفّر هو علي الإجابة على سؤاله الأخير بقفزه من الموضوع الذي صدمني بغرابته المفزعة إلى موضوع آخر قريب منه في الغرابة. قال: وهذا الآخر... منير العجلاني! هذا لن أشنقه لكتابته ما كتب عن الملك الصبي. السجن أهون ما سيلقاه مني.

قال الزعيم كلماته هذه وخرج من وراء مكتبه. راح يسير أمامي في الغرفة الواسعة جيئة وذهاباً بخطى عسكرية منتظمة. فارقني الحرج، بل الضيق، الذي كان يضغط على مشاعري وحلّت محله خفة بعثت الابتسامة إلى شفتي. أصبح الرجل الذي ملأ بالهلع أفئدة الناس في بلادي شبه ممثل في مسرحية فودفيل أمامي. وعما قاله عن منير العجلاني كنت على اطلاع عليه. كان الملك فيصل الثاني، ملك العراق الفتي آنذاك، قد سافر إلى أوروبا بقطار الشرق السريع قبل أيام قليلة. ولما كانت سكة هذا القطار تَحُدُّ أرض سورية في الشمال، فقد اغتنم الدكتور العجلاني مناسبة مرور الملك بمحاذاة التراب السوري وكتب، في جريدة «النضال» الدمشقية، افتتاحية حيّا بها فيصل الثاني وأعاد ذكرى جده فيصل بن الحسين عندما تولى عرش سورية ذات يوم وسماه، سمى فيصل الثاني، ملك القطرين!... أحنقت هذه التسمية حسني الزعيم وجعلته يتوعد مطلقها بالسجن والعقاب الأليم...

وعلى الرغم من تهلهل الصورة المخيفة لهذا الرجل الذي كنت في حضرته في نفسي فإن شيئاً من الحذر من رعونة هذا الحاكم المستبد، القادر على القيام بتصرفات لا تخضع لمنطق ظلَّ يلازمني. قلت له: أنت لا تعرف منير العجلاني يا سيادة الزعيم. كل ما يريده مما كتبه في مقاله هو أن يذكرك بنفسه. أهملته وأدنيت منك أناساً لا يفوقونه في شيء من المزايا التي يتمتع هو بها. إنه مجرد تذكير لك بنفسه.

هذا ما جرى على لساني في تلك اللحظة، وما قدّرت أنه صالح لإبعاد الشر عن الدكتور منير العجلاني. لم يعلق الزعيم على كلامي بشيء وإنما قفز، كما أصبحت أعهد منه، إلى موضوع جديد. قال: وصاحباك اللذان تعرفهما... أمرت أن يؤتى بهما موجودين من بلدك. أما تحب أن تراهما؟ سألته في ما يشبه الجزع: أي صاحبين تعني يا سيدي؟ قال: خصماك في الانتخابات... حامد وابن البشير. هما الآن موقوفان عند الشرطة العسكرية. ثبت عندي أنهما كانا على اتصال بالملك عبد الله، وأنهما يعملان لصالحه في تحقيق فكرة سورية الكبرى...

كان خبراً مزعجاً لي هذا الذي أنبأني به، فأسرعت أقول: إنهما حقاً كانا منافسين لي في الانتخابات النيابية الماضية، ولكن ليس من خصومة حقيقية بيننا. أخشى أن يظن الناس في بلدي، حين يعرفون حسن ظنك بي، أني أنا الذي سعى باعتقالهما. أرجوك يا سيادة الزعيم أن تدفع عني هذه التهمة وأن تفرج عنهما.

انبسطت ملامح الرجل العابس أمامي، وكان قد عاد إلى مجلسه وراء المكتب، وارتسمت على شفتيه، ولأول مرة منذ بدء مقابلتنا

ابتسامة انشراح. قال: اذهب وقابلهما في نظارة الشرطة العسكرية إذا شئت. وهيىء نفسك لمقابلتي عن قريب. سيتصل بك رياض. مع السلامة...

وهكذا أنهى الزعيم أولى مقابلاتي له. أسرعت في الذهاب إلى مركز الشرطة العسكرية، قرب ثكنة الحميدية لأطمئن على الإفراج عمن سماهما الزعيم خصمين لي. كنت أحدث نفسي في سري بأن حسني الزعيم أقدر الناس على تأكيد اتصال هذين الرجلين من أبناء منطقتي بالملك عبد الله لأنه هو نفسه، أعني حسني الزعيم، كان واحداً من المتصلين به عندما كان القائد العسكري لمنطقة الفرات ومقره دير الزور! بلغت مركز الشرطة العسكرية، ولكني لم أجد مناسباً أن أقابل صاحبي المعتقلين فيه. اكتفيت بأن قابلت ضباط المركز الذين استقبلوني بحفاوة فهمت منها أن الأوامر جاءتهم باستقبالي وبتنفيذ ما وعدني به زعيمنا المطلق السلطان، وهو ما أراحني ونفى قلقي.

لعل بعضكم أيها السيدات والسادة المستمعون قد رأى في حديثي هذه الأمسية مجرد ذكريات عابرة لا تستحق أن يقف الإنسان عندها. ماذا نفيد من استعادة أحاديث مغامر طوى خبره الزمن وغرقت ذكراه في أحداث تتالت على العالم بعده، وعلى أمتنا وبلادنا بصورة خاصة؟

لا أكتمكم أني حين بدأت بإعداد حديثي لهذه الأمسية أردت من رواية خبري مع حسني الزعيم أن أجعل هذا الحديث مقدمة لمحاضرة كنت أتوق إلى إلقائها منذ زمن طويل، أبيّن فيها آرائي الخاصة بما مرَّ على بلادنا وأمتنا منذ قيام حسني الزعيم بانقلابه من

أحداث. تلك الأحداث التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه من سوء الحال وتهاوي الأوضاع وضياع بعد ضياع.

نعم أردتها مقدمة لتلك المحاضرة. ولكني وجدت المقدمة طالت وأصبحت محاضرة بذاتها، فجئت إليكم بها كذلك. ولا يعني هذا أني تخليت عن عزمي الأول في الكلام عما مرَّ بنا منذ اقتحام حسني الزعيم الساحة السياسية لهذه البلاد. سأجعل من ذلك الكلام خاتمة محاضرتي هذه، وسأسوقه إليكم بشكل مختصر مادمت أطلت عليكم هذه الإطالة قبله.

نعم، أيها السيدات والسادة... هكذا كانت نهاية أولى مقابلاتي لحسني الزعيم. ذلك أنه تلتها مقابلات أخرى وإن لم تكن كثيرة في العدد. ما الذي جعلني قريباً من فكر ذلك الديكتاتور، أو إلى قلبه، حتى أصبح كثيرون من معارفي يظنون أن لي دالة كبيرة عليه فراحوا يوسطونني في طلب مقابلته أو يلتسمون مني المعونة في قضاء حاجاتهم عنده؟ أنا شخصياً لم أكن أملك إجابة على هذا السؤال. كنت في البداية على خوف من أن يكون استدعاؤه لي هو لمحاسبتي على أقوالي في اجتماع الأوريان بالاس. أتراه لم يسمع شيئاً عن تلك الأقوال، أو أنه سمعه ولم يأبه به وتناساه أمام موقف آخر بلغ مسامعه عني؟ وأعني بهذا الموقف الأخير مداخلتي في مجلس النواب حين اشتدت الحملة على الجيش وعلى قائده حسني الزعيم في إحدى جلسات ذلك المجلس...

إنها حكاية أخرى، من سلسلة حكاياتي لكم في هذه الأمسية، حكاية ذلك الموقف. أهميتها تعود إلى صلتها المباشرة بدوافع الانقلاب الذي طال حديثي عنه. كان جيشنا السوري، مثل سائر

الجيوش العربية، قد آب من حرب ١٩٤٨ بما آب به من فشل لم يكن هو، عند العارفين بحقائق الأمور، المسؤول الأول عنه. شجعت النتيجة المؤلمة لتلك الحرب على استهانة بعض الناس بجيش البلاد وبالقائمين عليه من قادة، وأولهم قائده العام الزعيم حسني الزعيم. وكان ثمة خلاف شخصي بين هذا القائد العام وبين زميل لنا في مجلس النواب هو فيصل العسلي. وحدث أن تعرض هذا الزميل إلى محاولة اغتيال قال بعضهم بصحتها وقال آخرون بغير ذلك، فاعتلى هو منبر مجلس النواب وحمل منه حملة شعواء اتهم فيها قيادة الجيش بتدبير محاولة الاغتيال. ثم تتابع على المنبر عدد من النواب مستنكرين تلك المحاولة في كلمات توحي بصحة الاتهام الذي قال به زميلهم. كنت أنا، وتشهد بذلك ضبوط جلسات المجلس في ذلك الحين، الوحيد الذي وقف مدافعاً، بعبارات واضحة وصريحة، عن الجيش بمجموعه مطالباً باعتبار المحاولة، إذا صحت، من عمل أفراد لهم دوافعهم الشخصية... ولا يجوز بأية حال أن يحمل جيشنا الساهر على حماية أرضنا وعرضنا مسؤولية هذا العمل الشائن.

وقفتي هذه وانتصاري للجيش مؤسسة وأفراداً، في زمن كانت فيه آثار انكساره الحربي ماثلة للأذهان، أكسبتني سمعة حسنة عند ضباطه صغاراً وكباراً. أذكر أني كنت بين الحين والحين ألقي أحاديث قصيرة في إذاعتنا السورية. كثيراً ما كنت أجد على باب دار الإذاعة عند خروجي منها آنذاك سيارات جيب عسكرية يسوقها ضباط صغار، ليس لي بهم معرفة شخصية، جاءوا ليحيوني وليصحبوني إلى دعوات عشاء، وقد دلهم على مكان وجودي انطلاق صوتي من أجهزة الراديو... قلت لنفسي لعل هذا الذي أكسبتني إياه تلك الوقفة، إلى جانب معرفتي بنخبة من الضباط أيام

مشاركتي في حملة جيش الإنقاذ في فلسطين، هو ما رفع أسهمي عند هذا الديكتاتور. لقد حسن ظنه بي إلى درجة جعلته يستجيب لمطالب كنت أقصده بها، ليس لمصلحتي الشخصية بل للمصلحة العامة وخير الناس الآخرين. أضرب على ذلك مثالين هما، على بساطتهما، يظهران أسلوب الرجل في التصرف وطريقة تسييره أمور الدولة التي هو حاكمها الفرد المفرد.

أول المثالين كان حين عدت في ذات مرة إلى العاصمة أحمل رجاء القائمين على بلدية الرقة، بلدتي، بالسعي إلى الحصول على معونة من خزينة الدولة للمدينة. كان صندوق البلدية فارغاً وعليها التزامات لإنجاز أعمالها الملحّة بمبلغ قدره ستون ألف ليرة سورية، وهو مبلغ غير هين في تلك الأيام. طلبت مقابلة الزعيم فلم يتأخر موعدها عليَّ. قابلته وبسطت له حاجة البلدية في مدينتي لذلك المبلغ. تطلع إليَّ وقال: أهذا كل ما تريده؟ قلت ببساطة: ليس لي مطلب غيره. قال: اذهب الآن إلى وزارة المالية وقل لحسن جبارة على لساني أن يحول المبلغ إلى بلدية الرقة! هكذا قال لي، ولم يزوّدني بأمر موقع أو يسطر لي كتاباً بالموضوع. وفعلت ما أمر به. قصدت سراي المرجة ودخلت على حسن جبارة، وكان وزيراً للمالية، مكتبه وبلغته أمر الزعيم. بدا على الرجل الحرج، لكنه لم يزد عن أن ألقى عليَّ بعض الأسئلة التي لم أكن في الواقع أملك لها أجوبة محددة. إلاّ أن ذلك لم يحل دون أن ينفذ الوزير الأمر الصادر إليه.. وتلقت بلدية الرقة ذلك المبلغ في الأيام القليلة التالية!

وحدث في المثال الثاني أن الأمير مجحم بن مهيد، وهو شيخ العشائر الطائر الصيت الذي أتيت على ذكره في مستهل حديثي، طلب مني أن أزيره الزعيم لبعض شؤون عشائره، رافقته في الموعد

الذي ضرب لنا وتلقاه الزعيم بحفاوة ما كان يخطر بباله أن يحظى بها من صاحب السلطان المطلق المشهور بجفائه واستهانته بأعلى الناس مقاماً. وبعد أن أنهى الأمير مجحم عرض ما جاء له قال لي الزعيم، كالممازح: وأنت، ماذا عندك من مطالب؟ قلت: لي حاجة واحدة. قال: ما هي؟ قلت: الرقة، بلدي، هي من الناحية الإدارية الآن قضاء، ويديرها قائمقام. وهي مركز منطقة واسعة ومستقبلها زاهر وتستحق أن تكون محافظة مستقلة لتتفتح على هذا المستقبل. مطلبي أن تأمر بجعلها محافظة، وهذا أبو النوري، الشيخ مجحم، يثنّي على ما أطلبه. تبسم الزعيم لكلماتي وقال: أتيت بهذا الشائب من منازله البعيدة لتقول لي هذا؟ لماذا لم تتقدم لي بطلبك مباشرة؟ نادوا لي ناصر... ولم تمضِ لحظات حتى دخل القاعة علينا العقيد محمد ناصر، ذاته، رحمه الله، فقال له الزعيم: هيىء مرسوماً بجعل قضاء الرقة محافظة! فهزَّ العقيد ناصر رأسه علامة امتثال، وأدى تحيته العسكرية، ثم انفتل عائداً إلى مكتبه في بناء الأركان الذي كنا فيه.

وحقاً حصل هذا. فلم تمضِ إلاّ أسابيع قليلة حتى صدرت الجريدة الرسمية وفيها تشكيلات محدثة لثلاث محافظات جديدة، هي الرقة وإدلب ومحافظة الصحراء التي مركزها تدمر، على أن تدخل التشكيلات حيّز التنفيذ في اليوم الأول من عام ١٩٥٠ القادم.

لم تدخل تلك التشكيلات في حيز التنفيذ في اليوم المعيّن لأن الزعيم حسني الزعيم، الذي أصبح الماريشال حسني الزعيم ورئيساً للجمهورية السورية في هذه الأثناء، كان قد لقي مصرعه بانقلاب ثانٍ قام به عليه اللواء سامي الحناوي قبل بدء عام ١٩٥٠، وعلى التحقيق في صباح يوم الأحد ١٤ آب/ أغسطس سنة ١٩٤٩...

سيداتي وسادتي

أعود إلى القول إن ما حدثتكم به هو المقدمة التي أردتها قصيرة لنص كانت أريده طويلاً، ولكن انثيال الذكريات على قلمي عكس الأمر فطالت المقدمة وقصر النص.

كنت أريد أن أحدثكم بتفصيل عن أفكاري حول أسباب تردينا في المنحدر الذي تروننا فيه وأسباب استمرارنا في التدهور. الأسباب كثيرة ولها أصولها المبعدة في الزمن والتي يطول الحديث عنها. ولكني وجدت أن التمعن في ما جرّنا إليه انقلاب حسني الزعيم في الأعوام الخمسين التي تلته يعطينا فكرة واضحة عن أهم تلك الأسباب... إنه الحدث الواسم الذي كان قدر بلدنا سورية أن تكون أول المبتلين في الوطن العربي بنوعيته، إذا استثنينا حركة مشابهة قامت قبله بأكثر من عشر سنوات في العراق، وقمعت هناك فأمحت آثارها.

فتح حسني الزعيم بانقلابه الباب لانقلابات تلته في بلدان عربية متعددة تسلم فيها مقاديرها رجال، إن لم تكن فيهم المطاعن نفسها التي فيه هو فإن مطاعنهم لم تقل عن تلك خطراً وأذية على مصائر شعوبهم ومصير الأمة بأسرها. أتراني مستطيعاً أن أسمي أولئك الانقلابيين بأسمائهم كما فعلت مع حسني الزعيم؟ أنتم تدركون أن وضع كل النقاط على كل الحروف في هذا الأمر شيء غير مأمون. أقدر على أن أعد منهم، ولا أعددهم كما يقول المتنبي، من أمنّا شرهم ببعد الزمان وزوال السلطان من مثل عبد الكريم قاسم وبهلوله البطاش العقيد المهداوي. يذكر الذين عاشوا أحداث تلك الأيام عبد الكريم قاسم وكيف احتكر الزعامة في شعار ردده مذيعوه

في الراديو وكتبه في الصحف وعلى اللافتات والجدران، التي هي كما يقولون حيطان المجانين: لا زعيم إلاّ كريم! ويذكرون كذلك العقيد المهداوي الذي كان يطلق بذيء الكلام شعراً ونثراً من أعلى قوس محكمة ـ مهزلة، مسفهاً خيار الناس ممن خدموا وطنهم بزنودهم وعقولهم، فيصفق له الأشرار ويتابعهم في التصفيق من كانوا يُظنون أخياراً ففضحهم تزلفهم ونفاقهم...

ليس هذان وحدهما، ولا شك، من يجب تسميته في هذا المجال. في ذات يوم، وكان ذلك من أيام يستطيع صاحب الكلمة أن يقول فيها كلمته غير خائف من أن يزج في زنزانة أو يطرح تحت السياط، في ذات يوم ألقى عمر أبو ريشة قصيدته عن المعري في مهرجانه في حلب بحضور حاكمي ذلك الزمن، فقال مخاطباً أعمى المعرة ويده تشير في الحفل إلى أولئك الحاكمين:

هذه الزمرة التي في حماها
يقف الملك مطرقاً خزيانا
ما أظن العصور مرت عليها
فتلفت، أما تراها الآنا

حين نتوقف عند انقلاب حسني الزعيم ونعده فاتحة لتردي واقعنا من الناحية السياسية والعسكرية، وحتى الفكرية، إن لم يكن سبباً رئيسياً لهذا التردي، فعلينا أن لا نغفل عن كون استيلاء المغتصبين بالقوة، أو بالحيلة، أمراً يحدث في كل الأزمان وفي كل البلدان. ولكن الشعوب بأبنائها الواعين كانت تثور على السيئين من المتسلطين عليها وتتخلص بطريقة أو أخرى منهم. وحتى عندنا جرى هذا. لم يدم سلطان حسني الزعيم الذي هلّل له كثيرون في

بدايته غير شهور قليلة. ونحن نعرف كيف كانت نهاية عبد الكريم قاسم والمهداوي. ولكن... لعله سوء حظنا أن يفشل العاملون على تقويم الاعوجاج في مسيرة تاريخنا في السير في الطريق الصحيح، وأن ينتهوا إلى جر بلادهم إلى أسوأ مما كانت عليه في زمن الطغاة الذاهبين.

من العجز أن نرد كل ما يمرّ بنا إلى الحظ، حسَنه وسيئه. كما أنه من العجز أن نلقي مسؤولية أسوائنا دوماً على العوامل الخارجية الغريبة. أعني على الطامعين بثرواتنا وبمواطننا والمناهضين لمعتقداتنا وأيديولوجياتنا. أنا كطبيب أعرف أن الجو المحيط بنا تملأه الجراثيم الممرضة من كل جنس وصنف، ومع ذلك فليس كل من يتنفسون الهواء الموبوء ويأكلون الطعام الملوث يمرضون. الجراثيم لا تمرض إلاّ من كان مستعداً للإصابة بدائها لسبب أو آخر. وكذلك، فإن الغرباء المعادين لنا، والمتسلطين السيئين من أبناء شعبنا، لن يقدروا على أذانا إلاّ إذا وجدوا فينا التربة الصالحة للأذى...

إذن فعلى من يا ترى تقع مسؤولية ما نشكو؟ لعله، إذا ما تركنا الحديث عن أعدائنا الغرباء عنا، لعله السؤال الأزلي: عن من هو السابق والمسبب: أهي البيضة أم هي الدجاجة؟ وهل هو أنه كما تكونون يولّى عليكم، أم أن الناس على دين ملوكهم؟! الجواب الصحيح فيما أرى أن ما من أحد منا خالٍ من مسؤولية... وما أبرىء نفسي!

اعذروني يا سادتي وسيداتي. أطلت الكلام وفي تقديري أني لم أصل بكم إلى لبّه. ولبّ الكلام عندي هو التحدث عن أسباب عجزنا الفاضح عن حماية أنفسنا واسترداد ما ضاع ويستمر في

الضياع منا. ضياع أرضنا في فلسطين بالدرجة الأولى. تقضمها إسرائيل قطعة بعد قطعة ولا نملك نحن غير الصراخ واستعداء الآخرين، ممن هم أصل بليتنا، على عدو يعرف ما يريد ويقدر على ما يريد ولهذا فهو يفعل ما يريد. هذا ونحن ندرك أن ضياع الأرض في فلسطين هو مقدمة لضياع شامل، تمثل أوله في الجولان السورية وفي الجنوب اللبناني...

من أين أتى عجزنا ونحن بين أمم العالم من أكثرها نفوساً وأوسعها مواطن وأوفرها إمكانات؟ عندما نجد في البحث عن الأسباب نجد الشاعر يشير إليها حين يقول:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها
إن السفينة لا تجري على اليبس

منطق الأمور يقول لنا بكل بساطة إن وجودنا لا تحميه إلاّ أنفسنا، وإن حقنا لا يستعاد إلاّ بأيدينا... أيدينا المسلحة بما هو قاطع وفعّال. ومع ذلك فإننا، ومنذ خمسين عاماً، نجعل سلاحنا قرارات على قصاصات ورق أصدرها غيرنا لمجرد توقّي الشرّ وليس لإحقاق الحق وإزهاق الباطل. ولتطبيق هذه القرارات نظل نتكل، كما قلت، على من هم أصل بليتنا: نستجدي من أميركا معونتها ونستنهض من الاتحاد الأوروبي هممه! أما عدونا فسلاحه طائرات وصواريخ وقنابل ذرية، مدعومة بالسياسة الماهرة والدبلوماسية الناشطة. بل إن أسلحتنا المعنوية التي بدأنا بها عراكنا مع الباطل نجدها قد تراكم عليها الصدأ وتفككت أجزاؤها بمرور الزمن وتتابع الانكسارات، وأعني بها أسلحة الإيمان بالحق والثقة بالنفس وصدق العزم على الصمود.

من يا ترى المسؤول عن حيدتنا عن مسالك النجاة التي نعرفها، والتي لم نسر فيها في مدى خمسين غير خطى قليلة ومتفرقات؟ أهم حكام تجمعت فيهم، أو توزعت عليهم، خصال الديكتاتور الذي تحدثت عنه في بداية وقفتي أمامكم: غرور وثقة خاطئة بالنفس، وأنانية عمياء، وحرص على المكاسب الذاتية، ورعونة وهوج، وصفات رديئة أخرى غير هذه؟ أم هم محكومون يملأهم الذعر من القبضة القوية فيستكينون لها مهما كانت المآخذ عليها، ألسنتهم طويلة بالنفاق كليلة عن مقالة الحق، همهم الحفاظ على ما في أيديهم والركض وراء الدنيء من أمانيهم؟... إنه السؤال الأزلي الذي سبق وأتيت عليه: هل الناس على دين ملوكهم، أم أنه كما تكونون يولى عليكم، مكرراً علينا من دون أن نقف له على جواب.

الصحيح أنها حلقة معيبة ندور فيها ولا ندري متى يرحمنا الله فيقضي بكسرها، ومتى تصحو الضمائر وتنعقد العزائم على الفعل الصادق فيحين بذلك الخلاص وتتحقق النجاة. أضعف الإيمان أن يدرك واحدنا علة ما نحن فيه وأن يقوم بنصيبه من العمل الصحيح لتلافي شرور هذه العلّة. كلنا، كأفراد، ضحايا للمصائب التي تنزل بأمتنا في مجموعها. وكلنا مكلّف، بقدر ما يستطيعه واحدنا، بأن يؤدي واجبه في العمل لحماية هذه الأمة التي نحن أبناؤها.

١٩ - ٣ - ١٩٩٨

ملحق (٤)

المحطة الرابعة

كانت البلاد تتهيأ لانتخابات نيابية جديدة بعد مصرع حسني الزعيم. وكان هذا قد حلَّ المجلس النيابي، وكنت شخصياً أحد أعضائه، بعد استيلائه على السلطة في آذار/ مارس ١٩٤٩. رشحت نفسي للنيابة في المجلس الجديد، من دون حماسة في هذه المرة. كنت في فترة نيابتي السابقة، وبصورة خاصة بعد وقفتي في المحطة الفلسطينية التي تحدثت عنها آنفاً، قد فقدت القناعة بقدرة القلة التي أنا منها في التفكير والسلوك، على تغيير الواقع عن طريق ممارسة السياسة واحترافها. أو، على الأقل، بقدرتي أنا شخصياً على ممارستها بالطريقة التي تتفق وما يتطلبه مني ضميري وتسوقني إليه أفكاري. ولكن ارتباطاتي بالناخبين الذين سبق وآزروني وعلّقوا مصالحهم بمركزي السياسي دفعتني إلى خوض معركة الانتخابات بغية احتلال مقعدي في البرلمان مرة أخرى.

كان بين مناصريّ في الحملة شيخ عشيرة ذو نفوذ قبلي كبير، سبق لجماعاته أن آزرتني في الانتخابات الفائتة، وهو حليف ومرشح معي في جبهة واحدة في المعركة الحاضرة. وكانت كل التقديرات تشير إلى أرجحية فوز قائمتنا في هذه المعركة. وقبل موعد اتجاه الناخبين إلى صناديق الاقتراع بيوم واحد أرسل ذلك الشيخ إليَّ يطلب مني دفع مبلغ من المال، بزعم أن بعض رؤساء المراكز الانتخابية يصرون على قبضته ثمناً لمؤازرتهم قائمتنا غداً. لم أصدّق زعم ذلك الرجل، وأدركت أنه يريد المال لنفسه ثمناً لاستمراره في السير معي. ومع أنه أكد لي حين واجهته أن المطالبين بالمال يؤازرونني شخصياً بدون مقابل لكذا وكذا من صفاتي، وأن المبلغ المطلوب هو ثمن انتخاب عضو آخر من أعضاء القائمة، فقد كان هذا التصرف هو القشة التي قصمت ظهر البعير في قبولي العودة إلى حلبة السياسة كمحترف لها. وهو القبول الذي أقدمت عليه من دون حماسة كما أسلفت في الكلام.

قلت لذلك الشيخ رداً على مزاعمه: أنت تعرف أني لست طالب جاه أو مكاسب شخصية من وراء النيابة. وتعرف أني في عضويتي السابقة في مجلس النواب تحملت تضحيات عديدة لقاء قيامي بما يترتب عليَّ في خدمة بلدتي ووطني. من بين هذه التضحيات أني تخليت عن عملي الطبي تماماً، واضطررت إلى الاستعانة مادياً بوالدي للوفاء بواجبات مركزي المرموق، فما كان في راتب النيابة ومخصصاتها كفاية لذلك. فوق كل هذا يراد مني أن أدفع ما يشبه الرشوة لأعود إلى تحمل ما تحملته سابقاً؟ وأعلنت آنئذٍ انسحابي من المعركة الانتخابية، غير مستجيب إلى إلحاح المعارضين لانسحابي هذا ممن كانوا حولي، للاستمرار في المعركة.

هذا القرار الذي اتخذته بشأن الابتعاد عن العمل السياسي كمحترف له، رآه الكثيرون قراراً خاطئاً بالنسبة إلى من أثبت منذ مطلع حياته وجوداً مرموقاً، ولمن ينتظر له مستقبل باهر في ميدان ممارسة السياسة. ولكنني ثبتّ على عزمي ونفذته غير آسف. وكان تنفيذي له محطة اتخذت بعدها مسيرة حياتي الاتجاه الذي أرضى ضميري قبل كل شيء. ثم إنه بعد ذلك أتاح لي، بالعودة إلى ممارسة الطب، متابعة ميولي العلمية وتطلعاتي الإنسانية. كما أتاح لي كفاية عيش ساعدتني على مقاربة أمور كثيرة أحببت مقاربتها فحالت بيني وبينها ارتباطات العمل العام. استطعت مثلاً أن أحقق رغبتي في التعرف إلى بلدان العالم الكثيرة برحلات سنوية أقوم بها، تطول أحياناً فتبلغ شهوراً ستة أو سبعة في السنة الواحدة. وتزوّدت من عملي الطبي ومن رحلاتي بتجارب كثيرة انضافت إلى تجارب السياسة وأصبحت معيناً لا ينضب في إبداعي الأدبي. أما السياسة نفسها فقد رحت أتهرب من كل ما يجرّني إلى احترافها، وإن لم أبتعد عنها بتفكيري أو عن معالجة قضاياها في ما أكتبه من مقالات وقصص وما ألقيه على جمهور المستمعين من محاضرات. مرة واحدة قبلت أن أكون وزيراً، ولشهور معدودات، وذلك في ظرف حرج مرّت به بلادي وحتّم عليَّ أن أشارك في الحكم. أما قبل هذا الظرف وبعده، فقد اعتذرت مرات عديدة عن عدم قبول تسنم مناصب الوزارة أو السفارة، حريصاً على قدر من الحرية في العيش لا أريد أن أضيعه، مهما كان هذا القدر محدوداً أو ضئيلاً.

إني أدين بكثير مما أرضاني وأمتعني وأفادني، فيما تلا هذه الفترة، إلى الوقفة التي ساقتني الظروف إليها في هذه المحطة، وكنت فيها متردداً أو شبه مكره. ﴿فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾ كما جاء في الكتاب الكريم. وصدق الله العظيم.

مؤلفاته

صدر له:

شعر:

ديوان الليالي والنجوم.

قصص:

بنت الساحرة، ساعة الملازم، قناديل إشبيلية، الحب والنفس، الخائن، رصيف العذراء السوداء، الخيل والنساء، فارس مدينة القنطرة، حكاية مجانين، الحب الحزين، فصول أبي البهاء، موت الحبيبة، مجهولة على الطريق.

روايات:

باسمة بين الدموع، قلوب على الأسلاك، ألوان الحب الثلاثة (بالاشتراك مع أنور قصيباتي)، أزاهير تشرين المدماة، المغمورون، أرض السيّاد، أجملهن.

محاضرات:

أحاديث العشيات، السيف والتابوت، سبعون دقيقة حكايات، حفنة من الذكريات، محطات في الحياة.

عن الأسفار:

حكايات من الرحلات، دعوة إلى السفر، خواطر مسافر.

على هامش الطب:

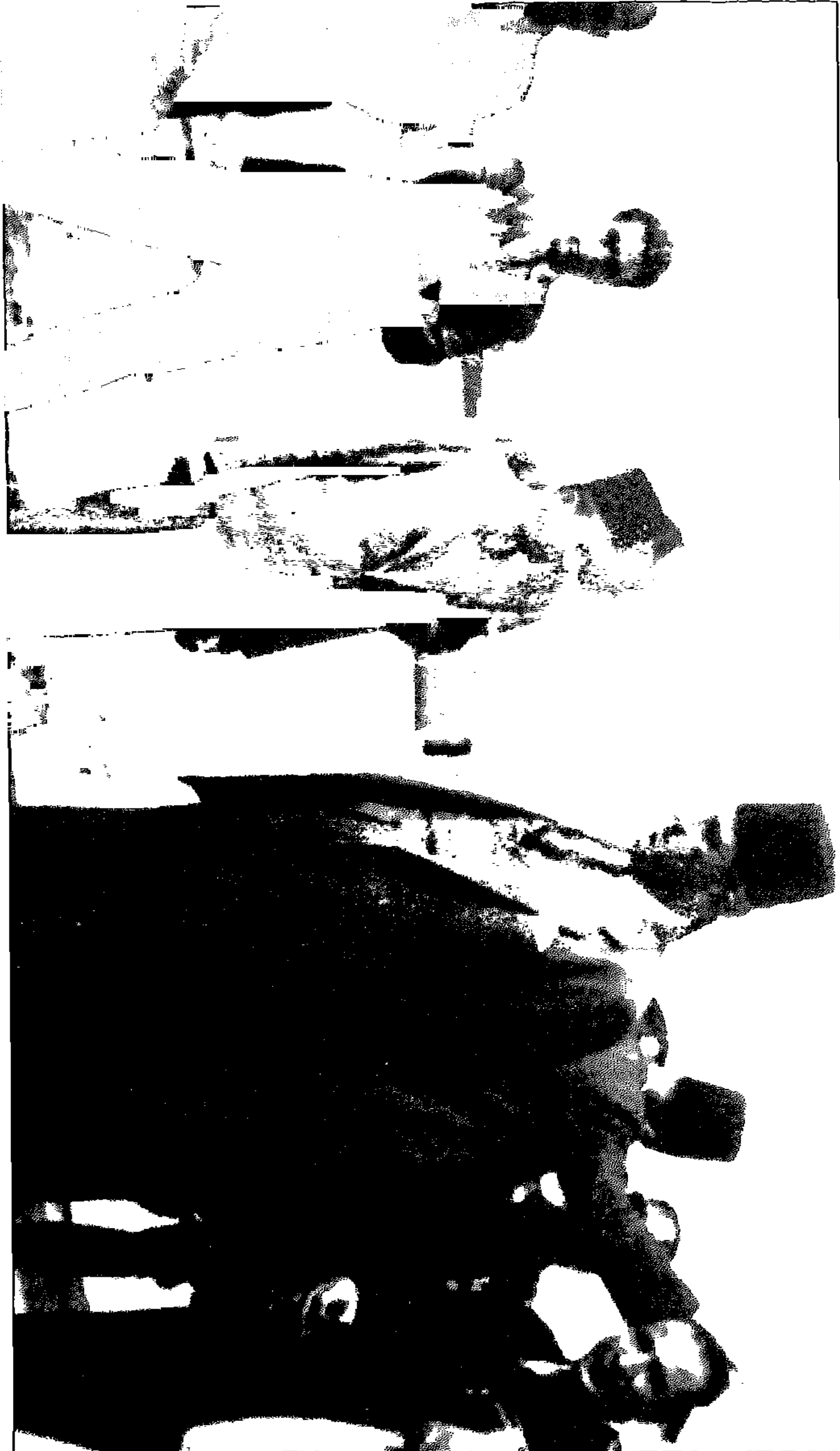
عيادة في الريف، حكايات طبية، أحاديث الطبيب.

مقالات:

في كل وادٍ عصا، جبل الدربكة، إدفع بالتي هي أحسن.

منوعات:

المقامات، أشياء شخصية، فلسطينيات عبد السلام العجيلي، وجوه الراحلين.



الرئيس شكري القوتلي في الرقة مطلع عام ١٩٤٦ - الدكتور العجيلي الثاني من اليسار



عبد السلام العجيلي مع فوزي القاوقجي كانون الأول ١٩٤٧



فوزي القاوقجي في دمشق، وإلى يمينه عبد السلام العجيلي ثم أديب نصور وإلى يساره عبد الرحمن العظم ثلاثة نواب شباب كانون الأول العام ١٩٤٧



من اليمين: عبد السلام العجيلي، عبد الحميد السراج، محمد عطوره



المقدم المتقاعد حسني الرفاعي، الملازم عمر صفر، عبد السلام العجيلي، حسن سليمان كرجوسلي، فؤاد جديد



فوزي القاوقجي، مع النواب الثلاثة:
عبد السلام العجيلي، عبد الرحمن العظم، أديب نصور ومجموعة من الصحافيين في فندق الأوريان بالاس في دمشق آخر عام ١٩٤٧.



بعد معركة قلعة جدين في ١٩٤٨/١/٢٠
عبد السلام العجيلي بين أكرم الحوراني وفتحي الأتاسي



عبد السلام العجيلي، أديب الشيشكلي



الصف الأول وقوفاً من اليمين:
الدكتور شوقي الأتاسي، عبد الباقي العجيلي، الملازم محمد جديد (استشهد)، الملازم عمر صفر (استشهد) عبد الحميد السراج، عبد السلام العجيلي، محمد عطوره



في جبال الجليل
عبد السلام العجيلي وإلى يمينه حسن سليمان كرجوسلي ونواف عز الدين، وإلى شماله سعد سراج ومجاهد آخر



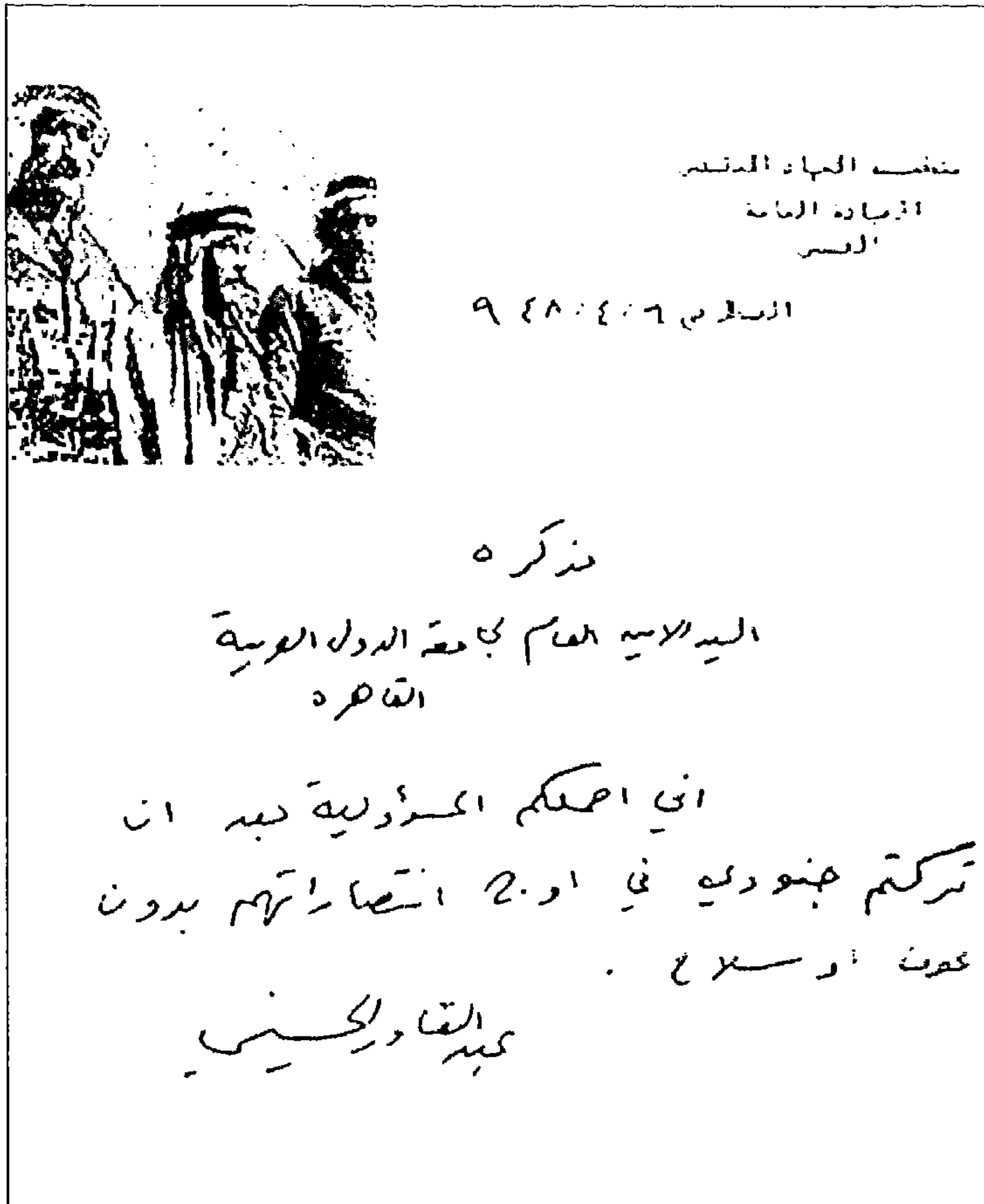
في حرفيش تحت قمة سبلان في لواء الجليل الأعلى



بعد العودة من مصادمة مع قوات إنكليزية في الحقاب من اليمين:
عبد السلام العجيلي، محمد عطورة، أديب الشيشكلي، خالد المعجل رئيس عشيرة الغديرية.



في الرأس الأحمر: عبد السلام العجيلي، المجاهد الإدلبي هاشم كشايا



منظمة الجهاد المقدس
القيادة العامة
القدس

القدس في ٦-٤-١٩٤٨

مذكرة

السيد الامين العام لجامعة الدول العربية
القاهرة

اني احملكم المسؤولية بعد ان تركتم جنودي في اوج انتصاراتهم بدون عون او سلاح .

عبد القادر الحسيني

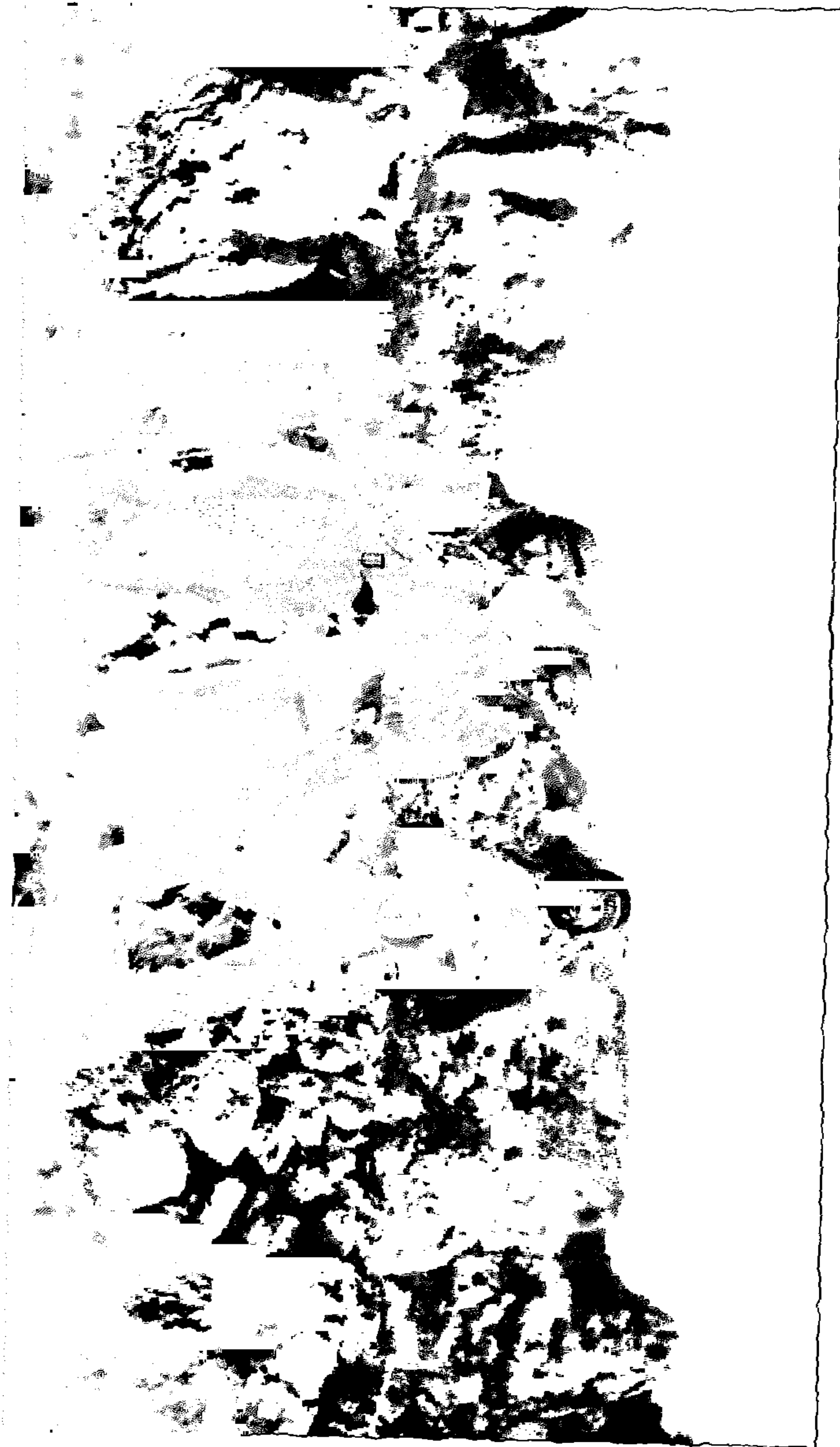
مذكرة عبد القادر الحسيني التي وجهها قبل استشهاده إلى عبد الرحمن عزام



فتحي الأتاسي(استشهد)، أكرم الحوراني، صلاح الشيشكلي، عبد السلام العجيلي، شفيق عبيسي (استشهد) عارف شطر



الجلوس في الصف الأول من اليسار: عبد الحميد السراج، ثم عبد السلام العجيلي



عبد السلام العجيلي بين فؤاد جديد ومحمد عطورة



الوقوف من اليمين: سعد سراج، عمر صفر (استشهد) أديب الشيشكلي، الملازم محمد جديد (استشهد) محمد عطوره، الملازم، عبد السلام العجيلي عبد الحميد السراج. الجلوس من اليمين: نواف عز الدين ثم عبد الباقي العجيلي.

فهرس الأعلام

أ

ب

فهرس الأماكن

عبد السلام العجيلي

ذكريات أيام السياسة

قد يستغرب القارئ ظهور الجزء الأول من ذكريات الدكتور عبد السلام العجيلي، الطبيب والأديب ورجل السياسة، بعد ظهور جزئها الثاني. ولكن قراءة التعريف في أول هذا الجزء سيزيل استغرابه. فلأن ذكريات الجزء الثاني مرتبطة بفترة قريبة نسبياً إلى خاطر المؤلف، وهي فترة توليه بعض المناصب الوزارية في مطلع الستينيات من القرن المنصرم، فقد بدأ بتسجيلها وأخرجها في كتاب صدر في أواخر عام ٢٠٠٠. وجاء الآن دور ذكرياته عن أول ممارسته للعمل السياسي حين انتخب نائباً في البرلمان السوري في أواخر الأربعينيات، فكان هذا الجزء الذي هو أول في الأحداث التي يرويها وإن كان ثانياً في تاريخ صدوره.

ففي الجزء الثاني يسجل العجيلي ذكرياته من موقف فاعل ذي حول وطول. أما في هذا الجزء فهو يتحدث من موقف المراقب والشاهد وسيجد القارئ أن أحداث الفترة التي يروي هذا الجزء الأخير ذكرياتها هي من الأهمية ومن قوة الأثر في أوضاع بلادنا بحيث تكون الشهادة المروية عنها بالغة القيمة، إضافة إلى أن الحديث عنها يجري بأسلوب الكاتب عبد السلام العجيلي، وهو الأسلوب المشتهر إلى جانب وضوحه وحسن بيانه بجاذبيته وتشويقه.



ISBN 9953-21-083-7

